



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية السياسية في أيرلندا الشمالية

اتفاقية الجمعة العظيمة 1998

خالد موسى محمد السعدي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433 هـ / 2012 م

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية السياسية في ايرلندا الشمالية

اتفاقية الجمعة العظيمة 1998

خالد موسى محمد السعدي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433 هـ / 2012 م

دور الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية السياسية في أيرلندا الشمالية

اتفاقية الجمعة العظيمة 1998

خالد موسى محمد السعدي

بكالوريوس علم الحاسوب من جامعة القدس - فلسطين

المشرف : د. آمنة بدران

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات رسالة الماجستير في الدراسات الأمريكية من معهد الدراسات الإقليمية / عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

1433 هـ / 2012 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية - برنامج الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

دور الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية السياسية في أيرلندا الشمالية

اتفاقية الجمعة العظيمة 1998

الطالب: خالد موسى محمد السعدي

الرقم الجامعي: 20714450

المشرف : د. آمنة بدران

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 21/10/2012 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوافقهم:

1. رئيس لجنة المناقشة : د. آمنة بدران: التوقيع

2. ممتحناً داخلياً : أ. د. سامي مسلم: التوقيع

3. ممتحناً خارجياً : د. سمير عوض: التوقيع

القدس - فلسطين

1433 هـ / 2012 م

الإهداء

إلى رمز الرجولة والتضحية

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخار . . . والدي العزيز

إلى من يسعد قلبي بقلباها

إلى روضة الحب التي تثبت أزكى الأزهار . . . والدتي الحبيبة

إلى من هم اقرب إليّ من روحي

إلى من شاركني حزن الام وبهم استمد عزتي وإصراري . . . إخوتي صالح و مروان

إلى من آتسني في دراستي وشاركتي همومي

تذكراً وتقديراً . . . أصدقائي

إلى الحلم الذي سيتحقق . . . فلسطين

أهدي هذا البحث

الباحث

خالد السعدي

إقرار :

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزءٍ منها، لم يقدم لنيل درجةٍ عليا لأي جامعة أو معهدٍ آخر.

التوقيع :

خالد موسى محمد السعدي

2012 / /

الشكر والعرفان

أما وقد أعانني الله على إتمام هذا البحث، فإنني أشكر كل من ساعدني على استكمالها، وأخص بشكري وتقديري الدكتورة الفاضلة آمنة بدران، التي أشرفت على هذه الرسالة، وأفاضت عليّ بنصحها وإرشادها. والدكتور سامي مسلم والدكتور سمير عوض لتفضلهما بمناقشة رسالتي هذه، وإنه ليسرني أن استزيد من علمهما وملاحظتهما القيمة. والشكر موصول إلى والدي ووالدتي الأعزاء الذين لم يبخلوا عليّ بالجهد والرعاية لإعداد هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي وأصدقائي وزملائي في معهد الدراسات الإقليمية / قسم الدراسات الأمريكية في جامعة القدس على الجهد الذي بذلوه من أجلي، وأخص بالذكر الدكتور محمد الدجاني والأستاذة زينة بركات.

وأتقدم كذلك بالشكر الجزيل لسعادة المستشار مجدي الخالدي لملاحظاته القيمة التي أضافت لي وساهمت في إنجاز هذه الدراسة. والشكر موصول للصديق العزيز رمزي الطويل لجهوده ومساعدته طوال فترة إعداد الدراسة.

التعريفات

الأخوية الجمهورية الايرلندية (**Irish Republican Brotherhood, IRB**): منظمة ايرلندية كاثوليكية تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، أسسها المهاجرون الايرلنديون بعد المجاعة الكبرى عام 1845، وقامت بدعم العمليات المسلحة ضد الاستعمار البريطاني، وأهمها انتفاضة الفصح (Easter Rising) عام 1916.

الجيش الجمهوري الايرلندي (**Irish Republican Army, IRA**): منظمة ايرلندية شبه عسكرية تأسست عام 1919 لمقاومة الاستعمار البريطاني وتحرير جزيرة ايرلندا. تعرض هذا الجيش للانقسام نتيجة موافقة قائده "مايكل كولينكز" على المعاهدة مع الحكومة الانجليزية عام 1921. واستمر الجيش الجمهوري في مقاومة الاستعمار البريطاني في ايرلندا الشمالية وواجه عدة انقسامات نتيجة مواقف بعض التيارات الداخلية من التهدئة وعملية السلام، وكان لجناحه السياسي "الشين فين" دوراً أساسياً في عملية السلام في ايرلندا الشمالية عام 1998.

جيش التحرير الوطني الايرلندي (**Irish National Liberation Army, INLA**): مجموعة عسكرية كاثوليكية أسسها عدد من الأعضاء السابقين للجيش الجمهوري الايرلندي عام 1976. كان الجيش مسؤولاً عن عدد من العمليات الدموية والاعتقالات ضد الجنود البريطانيين والمتطرفين البروتستانت. شارك أعضاؤه في الإضراب الشهير عن الطعام في السجون البريطانية عام 1981.

حزب أُلستر الاتحادي (**Ulster Unionist Party, UUP**): أحد أهم الأحزاب الاتحادية في أيرلندا الشمالية، انشق عن الحزب البروتستانتى الاتحادي (UPP) عام 1972، وشارك مراتٍ عديدة في الحوار مع الجمهوريين، وكان طرفاً رئيسياً في اتفاقية الجمعة العظيمة.

حزب التحالف (**Alliance Party**): حزب وسطي غير طائفي تأسس عام 1970 في أيرلندا الشمالية، يعتمد أساساً على الطبقة الوسطى، ويدعم الاتحاد مع بريطانيا العظمى.

الحزب الاجتماعي الديمقراطي العمالي (**Social Democratic & Labor Party, SDLP**): حزب سياسي لديه أكبر قاعدة انتخابية في المجتمع الكاثوليكي في أيرلندا الشمالية. تأسس عام 1970 ولديه علاقات وثيقة بالايرلنديين الأمريكيين وحزب مقاتلي أيرلندا (**Fianna Fail**) في جمهورية أيرلندا. وكان أحد الأطراف الرئيسية الموقعة على اتفاقية الجمعة العظيمة.

الحزب الديمقراطي الاتحادي (**Democratic Unionist Party, DUP**): أحد الأحزاب اليمينية البروتستانتية الرئيسية في أيرلندا الشمالية، أسسه الوزير المتطرف "إيان بيسلي" عام 1971 والذي يدعو للاتحاد مع بريطانيا العظمى، وله علاقات بالميليشيات البروتستانتية المسلحة.

حزب الشين فين (**Sinn Fein**): منظمة سياسية أيرلندية تأسست عام 1905 بتحالف عدد من الجمعيات والمجموعات السياسية المطالبة باستقلال أيرلندا. وأصبحت الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) عام 1919، وكانت أحد الأطراف الرئيسية في مفاوضات السلام التي أدت لاتفاقية الجمعة العظيمة 1998.

حزب **طليلة أستر (Ulster Vanguard)**: حزب اتحادي في ايرلندا الشمالية، تأسس عام 1972 ورفض أي نوع من الحوار مع الجمهوريين. تم حله عام 1978 وانضم أعضاؤه لحزب أستر الاتحادي (UUP).

حزب **مقاتلي ايرلندا (Fianna Fail)**: الحزب المهيمن على الساحة السياسية في جمهورية ايرلندا بين عامي 1932-1973، أسسه "إيمون دي فاليرا" عام 1926 بعد انشقاقه عن الجيش الجمهوري الايرلندي والشين فين نتيجة توقيعهم معاهدة مع الحكومة الانجليزية.

حكومة **ايرلندا الشمالية (Stormont Government)**: تشكلت عام 1922 وحتى 1972. وكانت تتبع للحكومة الانجليزية في لندن وهي مسؤولة عن شؤون الحياة اليومية في ايرلندا الشمالية. واتخذت الحكومة البريطانية قراراً بإيقاف هذه الحكومة وحل برلمان ايرلندا الشمالية عام 1972 نتيجة فشل تجربة الحكم الذاتي.

شرطة **أستر الملكية (Royal Ulster Constabulary, RUC)**: قوة أمنية تتبع للمملكة المتحدة تعمل في ايرلندا الشمالية. معروفة بموقفها المعادي للكاتوليك وحركات التحرر الايرلندية، واشتهرت بقمعها للمظاهرات الكاثوليكية المطالبة بالمساواة، وكان إعادة تشكيلها أحد بنود اتفاقية الجمعة العظيمة.

رابطة الأراضي الوطنية (National Land League): حركة سياسية مسلحة تأسست في ايرلندا عام 1879. نفذت العديد من الإضرابات والعمليات المسلحة للضغط على الحكومة وأصحاب الأراضي لحل مشاكل القطاع الزراعي، وأشهر زعمائها "تشارلز بارنيل" الذي دعم مبدأ الحكم الذاتي في جزيرة ايرلندا.

مجلس ايرلندا (Dail Eireann): برلمان جمهورية ايرلندا مقره في دبلن. تم تشكيله للمرة الأولى بدعوة جميع الايرلنديين الأعضاء في البرلمان الانجليزي عام 1919، وأصبح بعد ذلك أحد رموز الجمهوريين، وأعيد تشكيله بعد الاستقلال وإعلان جمهورية ايرلندا.

مجموعة البرتقاليون (Orange Order): منظمة بروتستانتية متطرفة تأسست عام 1795، نسبةً إلى الأمير الهولندي "وليام أوف أورانج" (William Of Orange) الذي هزم الكاثوليك عام 1690 في معركة (Boyue River)، تشتهر بمسيراتها السنوية الاستفزازية في الأحياء الكاثوليكية.

منظمة أمريكيون لأجل أجندة ايرلندية (Americans for a New Irish Agenda, ANIA): منظمة سياسية ايرلندية أمريكية. تأسست خلال حملة الرئيس "كلينتون" الانتخابية، لدعاه سياسياً مقابل تبنيه حل المسألة الايرلندية. وكان لها دور كبير في دفع الشين فين للحوار والاعتدال.

منظمة إغاثة ايرلندا الشمالية (Northern Ireland Aid, NORAIID): منظمة تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجمع الأموال للإغاثة الإنسانية في ايرلندا الشمالية عام 1970. و اتهمت بتهرب السلاح للثوار الايرلنديين وتحويل الأموال لعائلات أعضاء الجيش الجمهوري (IRA).

منظمة الحقوق المدنية الايرلندية الشمالية (Northern Ireland Civil Rights Association,) (NICRA): أسسها عدد من المثقفين الكاثوليك والمتضامنين البروتستانت عام 1967 في ايرلندا الشمالية. طالبت بمزيد من المساواة مع البروتستانت في التوظيف والإسكان والمشاركة السياسية الفعلية وإلغاء القوانين القمعية، وتعرضت للاعتداء والقمع نتيجة نشاطها السياسي و مظاهراتها.

منظمة الدفاع عن أستر (Ulster Defense Association, UDA): مجموعة سياسية عسكرية بروتستانتية، تأسست عام 1971 في بلفاست للدفاع عن إقليم أستر من التطلعات السياسية للجمهوريين. وقامت بتنفيذ عمليات مسلحة ضد الكاثوليك في أيرلندا الشمالية، أعلنت عن وقف نشاطها العسكري عام 2007.

منظمة متطوعي أستر (Ulster Volunteer Force, UVF): مجموعة عسكرية بروتستانتية متطرفة تأسست في بداية القرن التاسع عشر لمقاومة مشروع الحكم الذاتي في أيرلندا ومشروع التقسيم. أعيد تشكيلها بداية مرحلة المتاعب (Troubles) في الستينيات واشتهرت بعملياتها المسلحة ضد المدنيين الكاثوليك على مدى 30 سنة. أعلنت عن وقف نشاطها العسكري عام 2007.

منظمة (Clan na Gael): تأسست في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر. واعتبرت في الثلاثينيات واجهة للجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت تمدّه بالمال والسلاح والتدريب.

ملخص الدراسة

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الأمريكي في عملية السلام في ايرلندا الشمالية وانجاز اتفاقية الجمعة العظيمة التي وقعت في بلفاست عام 1998 كخطوة أولى لإنهاء الصراع الطائفي-السياسي. وكذلك البحث في الدوافع الرئيسية للتدخل الأمريكي، والأساليب والاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لدفع أطراف الصراع للتفاوض، وتجاوز المعوقات والإشكاليات التي واكبت عملية التفاوض.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تحليلاً لدور الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط وراعٍ لعملية السلام في المسألة الايرلندية. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي الوصفي لتتبع مسار الصراع في ايرلندا، والمنهج التحليلي لتحديد عدد من المنعطفات التاريخية التي ساهمت في تطور الموقف الأمريكي من المسألة الايرلندية. ونظراً لطبيعة المتغيرات الدولية وتعدد اللاعبين المؤثرين في المسألة الايرلندية استخدم الباحث نظريات في حل النزاعات ومستويات التحليل لتحديد أسباب نجاح التدخل الأمريكي خلال إدارة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" دون غيرها من الإدارات السابقة.

توصلت هذه الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دور الوسيط والراعي المحايد لعملية السلام. وجاء هذا الموقف نتيجةً للنقل السياسي والاقتصادي للأمريكيين من أصولٍ ايرلندية عبر سنواتٍ من الجهد والعمل لإدراج المسألة الايرلندية على جدول أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. بالإضافة إلى جدية والتزام إدارة الرئيس "كلينتون" بعملية السلام، والاهتمام الجاد بالمصالح السياسية والاقتصادية في الجزيرة الايرلندية .

وتقدم هذه الدراسة مادةً أكاديمية في حقل الدراسات المقارنة حول الصراعات الدولية للمكتبة العربية ، التي تفتقر لأبحاثٍ ودراسات تتناول المسألة الأيرلندية وتاريخ الصراع وعملية السلام فيها.

The Role of the United States of America in the Political Settlement in Northern Ireland - Good Friday Agreement 1998

Prepared by: Khaled Musa Mohamad Al.Sa'di

Supervisor: Dr. Amneh Badran

Abstract:

This study highlights the role of the U.S in the peace process in Northern Ireland and the achievement of Good Friday Agreement signed in Belfast in 1998, as a major step to conclude the political-sectarian conflict. It is also to examine the main motives of the U.S intervention, the methods and strategies adopted by the U.S mediators to push forward the parties involved in the conflict to take part in the negotiations and overcome obstacles and problems that accompanied the negotiations process.

The importance of this study lies in being an analysis of the U.S role as a mediator and patron of the peace process in the Irish Question. The researcher used the descriptive-historical methodology in tracing the trajectory of the conflict in Ireland, and the analytical methodology to identify a number of historical junctures that contributed to developing the U.S position on the Irish Question. Due to the nature of international political dynamics and the multiplicity of players in the Irish Question, the researcher used conflict resolution theories and Levels of Analysis theoretical approaches to identify the reasons behind the success of U.S intervention during the Administration of President Bill Clinton exclusively.

The study identifies a number of results, the most important clarifies that the USA played the role of the neutral mediator and patron of the peace process. This position was a result of the great political and economic power of the Irish –Americans accumulated over years of exerting great efforts to seriously put the Irish Question on the U.S foreign policy agenda. In addition to the seriousness and commitment of the administration of President Bill Clinton to peace process, and the political & economical interests in the Irish island.

This study offers a contribution in comparative conflicts studies to the Arab Library, which lacks researches and studies on the Irish Question, the history of the conflict and the Peace Process there.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية الدراسة

مع تقدم عملية السلام في أيرلندا الشمالية واستمرار الحوار بين طرفي السلطة، حزب ألستر الاتحادي (UUP) البروتستانتية وحزب الشين فين (Sinn Fein) ذو الأغلبية الكاثوليكية. ازدادت الضغوط الداخلية والخارجية لتسريع إنجاز التسوية السياسية وإنهاء الصراع الطائفي-السياسي الذي تركز في رغبة البروتستانت البقاء تحت وصاية التاج البريطاني، وإصرار الكاثوليك على الوحدة مع جمهورية أيرلندا والاستقلال عن بريطانيا.

وقد عملت عدة أطراف إقليمية ودولية على دفع أطراف الصراع للحوار في تسعينيات القرن الماضي، وإقناعهم بضرورة التوصل إلى مصالحة تنهي سنوات العنف المتبادل، وهو ما حدث في نيسان 1998 بما سمي باتفاقية الجمعة العظيمة أو اتفاقية بلفاست. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية

طرفاً في دفع عملية السلام بالإضافة لبريطانيا وجمهورية ايرلندا. وتأتي هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد تسوية لهذا الصراع بعد أن كانت أبعد ما تكون، بسبب إصرار أطراف الصراع على مواقفهم ومطالبهم التي أصبحت راسخة في أذهان الايرلنديين، نتيجةً للتاريخ الدموي لهذا الصراع الذي اتسم بالعنف وحرب العصابات خصوصاً في عقوده الثلاثة الأخيرة، ما دفع كل طرف من الأطراف المتصارعة لتحميل الآخر مسؤولية هذه الأحداث.

1.2 أهمية الدراسة

إن موضوعاً كهذا من شأنه أن يفتح نافذةً من الفهم الموضوعي لوسائل حل الصراعات التاريخية، ودور الوسطاء في دفع عملية التفاوض بين أطراف هذه الصراعات، وإستراتيجية الوسطاء في توفير الأجواء المناسبة لإنجاح المفاوضات، وهو ما يمكن أن يقدم للمستوى السياسي الفلسطيني فرصةً لتحليل دور الوسيط الأمريكي في الصراع في الشرق الأوسط، ودراسة دوافع هذا الدور وإمكانات نجاحه.

وتساهم هذه الدراسة في إثراء المراجع الفلسطينية والعربية في هذا المجال، ويمكن الاستفادة منها من قبل الدارسين والمهتمين بالسياسة الخارجية الأمريكية ووسائل حل الصراعات الدولية.

1.3 مشكلة الدراسة

مع انتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطبٍ وحيدٍ في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ازداد الاهتمام بحل الصراعات الدولية في محاولةٍ لحل التحالفات الدولية التي خلفتها مرحلة الاستقطاب الدولي في الحرب الباردة. وعملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال

تكثيف سياستها الخارجية على تسويق رؤيتها للعالم الجديد. وحاولت بدبلوماسية وقدراتها الاقتصادية والعسكرية تسوية الأزمات الدولية مثل الصراع العربي-الإسرائيلي وأزمة ما يسمى بسلاح الدمار الشامل في العراق والصراع الطائفي-السياسي في أيرلندا الشمالية وغيرها من الصراعات التي كان للحرب الباردة تأثيراً أساسياً في مساراتها.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام في أيرلندا الشمالية، وما رافق ذلك من نجاح وإخفاق، وكذلك الإستراتيجية التي اتبعتها في التأثير في أطراف الصراع الداخلية المتمثلة بالأغلبية البروتستانتية والأقلية الكاثوليكية في ذلك الوقت، والخارجية المتمثلة ببريطانيا وجمهورية أيرلندا.

1.4 مبررات الدراسة

بوجود "توني بلير" مبعوث اللجنة الرباعية للشرق الأوسط وسابقاً السيناتور "جورج ميتشل" المبعوث الأمريكي لعملية السلام في المنطقة، والجهود الدولية المبذولة لكسر الجمود السياسي وتعثر عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، يعود إلى الأذهان بروز هذين الشخصين بالتحديد خلال تسعينيات القرن الماضي ومساهمتهما في الوصول للتسوية السياسية في أيرلندا الشمالية وإيجاد تسوية للصراع الطائفي-السياسي في تلك المنطقة.

وهنا تأتي هذه الدراسة لبيان الدور الأمريكي في تلك التسوية، ومواقف الأطراف المتصارعة في أيرلندا الشمالية. كل ذلك لاستخلاص العبر والاستفادة من هذه التجربة لصالح القضية الفلسطينية، وبخاصة أن الدارسين والمهتمين بالشؤون السياسية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص بحاجة إلى

دراسة التجارب التاريخية السابقة الشبيهة بالحالة الفلسطينية، والإطلاع على أسس عملية الوساطة والتعامل مع الوسيط لدفعه للعب دورٍ أكثر حياديةً وفعاليةً.

1.5 أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة بيان أسباب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة الأيرلندية والدور الذي لعبته خلال العقد الأخير من القرن الماضي، لتحقيق التسوية السياسية في أيرلندا الشمالية بين البروتستانت والكاثوليك. وتحاول الدراسة أيضاً توضيح الاستراتيجيات والوسائل التي عملت بها الإدارة الأمريكية لدفع أطراف الصراع للمفاوضات وتعاملها مع الخروقات والإخفاقات التي رافقت مسيرة المفاوضات.

وتسلط الدراسة الضوء على كيفية التوصل للتسوية التاريخية التي عرفت باتفاقية الجمعة العظيمة، التي أسست لمرحلة جديدة في التاريخ الأيرلندي قائمة على الشراكة السياسية بين أطراف الصراع، والدعم السياسي والاقتصادي الإقليمي المرصود لدعم هذا الاتفاق وإعادة بناء ما دمرته عقود الصراع.

1.6 أسئلة الدراسة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الصراع الطائفي-السياسي في أيرلندا الشمالية، والمراحل التي مرت فيها التسوية السياسية، إلا أنها لم تتناول بشكل مفصل الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في هذه التسوية، ومن هنا جاءت التساؤلات التالية:

(1) ما الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الصراع الأيرلندي ومحاولة تحقيق

التسوية السياسية هناك، وفي ذلك الوقت بالتحديد؟

(2) لماذا وافقت بريطانيا على تدخل أطراف خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية بشؤونها الداخلية على اعتبار أن أيرلندا الشمالية جزءٌ من أراضيها؟ وهي الدولة ذات النقل السياسي على الساحة الدولية.

(3) ما الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات السلام الأيرلندية؟

(4) ما هي الصعوبات التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خلال محاولتها اقناع اطراف الصراع بعملية السلام؟

(5) ما الإستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في جمع الفرقاء حول طاولة المفاوضات وتجاوز الخروقات والإخفاقات المرافقة لمسيرة التفاوض؟

(6) هل كان للعامل الشخصي للوسطاء دورٌ في دفع عملية السلام في أيرلندا الشمالية؟

1.7 فرضيات الدراسة

يفترض الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور الرئيسي في إيجاد تسوية للصراع الطائفي-السياسي وإنجاز التسوية السياسية في أيرلندا الشمالية كوسيط وراعٍ لمفاوضات السلام بين الأطراف المتنازعة. ويعيد الباحث أسباب هذا الدور لوجود لوبي أيرلندي في الولايات المتحدة الأمريكية مكون من حوالي 40 مليون مواطن أمريكي من جذور أيرلندية، وهذا اللوبي يؤثر سياسياً واقتصادياً في المجتمع الأمريكي. ويفترض الباحث أيضاً وجود رغبةٍ من الولايات المتحدة الأمريكية في استقرار بريطانيا داخلياً حتى تستمر في شراكتها في تنفيذ أجندها الخارجية المتمثلة بنشر الديمقراطية الغربية حول العالم. وجاء هذا التدخل بعد نزوح الأجواء والظروف الملائمة للتدخل بعد

ثلاثة عقود من العنف المتبادل أصاب أطراف الصراع باليأس وفقدان الأمل بقدرة أي طرف بالقضاء على الآخر، وكذلك بعد وصول أطراف الصراع لمرحلة متقدمة من التوافق فيما عرف بإعلان "داوننج ستريت" (Downing Street Declaration) في العام 1993 وإعلان وقف إطلاق النار عام 1994. وتفترض الدراسة كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وسيطاً حيادياً بين أطراف الصراع حيث راعت مصالح جميع الأطراف. ولم تفرض أية شروط مسبقة للبدء بالمفاوضات، إلا أنها حافظت على الحد الأدنى من طموحات الأطراف لدفعهم لدخول عملية التفاوض، وتناولت القضايا المثارة قضيةً في إثر قضية، وقامت بتأجيل المسائل الشائكة إلى مراحل لاحقة، حتى لا تنهار المفاوضات التي أدت في نهايتها إلى توقيع اتفاقية الجمعة العظيمة بالحد الأدنى من نقاط التوافق واستمرار الحوار في المسائل الشائكة مستقبلاً.

ويفترض الباحث أن العامل الشخصي للرئيس "كلينتون" ومبعوثه السيناتور "ميتشيل" عمل على دفع عملية السلام، وكذلك العامل الشخصي لرئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" المنتخب حديثاً الذي تفهم الدور الأمريكي في القضية الأيرلندية، وآمن بأهمية الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبدا ذلك واضحاً في استمرار التحالف البريطاني الأمريكي في الأحداث الدولية اللاحقة كالحرب على الإرهاب وغزو العراق.

1.8 حدود الدراسة

تقوم هذه الدراسة على بيان الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية السياسية في أيرلندا الشمالية خلال ولاية الرئيس "كلينتون" من عام 1993 وحتى توقيع اتفاقية الجمعة العظيمة في

نيسان 1998، وأجواء المفاوضات واللقاءات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وجمهورية ايرلندا وايرلندا الشمالية.

1.9 محددات الدراسة

خلال الإعداد لهذه الدراسة، واجه الباحث بعض المعوقات أبرزها ضعف المصادر والمراجع في اللغة العربية التي تتناول تفاصيل عملية السلام في ايرلندا الشمالية، حيث أن معظم المراجع العربية عبارة عن دوريات ومقالات، وبالتالي هناك حاجة للمراجع الأجنبية التي تفتقر إليها المكتبات العربية الجامعية والعامّة على حد سواء. وكذلك واجه الباحث صعوبةً في إجراء مقابلات مع بعض الشخصيات المؤثرة في تلك العملية على الرغم من وجود أبرزهم في الأراضي الفلسطينية كجورج ميتشيل وتوني بليير.

1.10 منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي من أجل فحص فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها، حيث سيقوم الباحث بدراسة تطور الصراع الايرلندي والتأثيرات الداخلية والخارجية، وتحليل الأحداث والمتغيرات التي رافقت هذا الصراع من محاولات الحل والتسوية .

1.11 الإطار النظري للدراسة

"عندما يوجد فرد يسود السلام، وعند وجود اثنين ينشأ الصراع، وعند وجود أكثر تبدأ التحالفات."¹ يرى الكثيرون أن الصراع ظاهرة طبيعية في حياة البشر، ويمثل وجوده أحد معالم الواقع الإنساني الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأول، بل أن البعض يرى أن خروج آدم من الجنة كان نتيجةً لصراع مصالح ورغبات.² وتتنطبق هذه الظاهرة أيضاً على جميع المؤسسات التي يكون الإنسان أساسها، بدءاً من الأسرة وصولاً إلى العائلة والقبيلة والمنظمة والدولة، والصراع الناتج أساساً في تحديد القانون الذي يحكمها جميعاً.

وعلى مر التاريخ أشارت التجارب والأبحاث إلى أن حدوث الصراع في جميع المجتمعات الإنسانية هو أمر واقع لا محالة، وتدور جميع الصراعات بسبب الاختلاف ما بين الأطراف المتصارعة. ويكون هذا الاختلاف حول المصالح والمواقف، حيث يعرف د. منير بدوي الصراع بأنه ظاهرة ديناميكية تظهر عدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة لأطراف الصراع، كما يكون كل منهم مضطراً لاتخاذ موقف غير متوافق مع مصالح الطرف الآخر.³ ويرى كذلك أن الصراع حالة من تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر مع إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ورغبة من جانب طرف أو أكثر في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر أو الأطراف

¹ شاكر، ج. : "العراق والفكر الاستتصالي"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 2301 (26.6.2011\3.6.2008)

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136589#>

² James A. Schellenberg, *Conflict resolution: theory, research, and practice*, (NY: SUNY, 1996), P.3.

³ بدوي، م. (يوليو، 1997): "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، جامعة اسبوط: مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3.

الأخرى، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف.¹ ويرى د. إسماعيل عبد الكافي بأن الصراع ظاهرة معقدة متشابكة، وهي ليست إلا تعارضاً في المصالح والقيم بين أطراف الصراع.² ومن هنا، فالصراع هو تهديد طرف لقيم ومصالح الأطراف الأخرى. وقد صُنفت الصراعات إلى ثلاثة مستويات: المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية، ويكون أطراف الصراع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما كالاخلاف بين الرجل وزوجته أو بين البائع والمشتري. وفي المستوى الثاني يكون الصراع بين جماعات، وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كصراع العائلات الكبيرة والانتماءات الدينية والسياسية والنقابية. أما المستوى الثالث فإنه يختص بالصراع بين الدول ولاعبين دوليين آخرين كحركات التحرر، والذي عادة ما يعرف أيضاً بالصراع الدولي، وتكون دائرة هذا المستوى أكثر تعقيداً واتساعاً عن المستويين السابقين من الصراعات.³

وقد حاول الباحثون وضع أسس وقواعد لحل هذه الصراعات، وتغيرت وسائل حل الصراع تبعاً للتغيرات الدولية خلال مراحل زمنية مختلفة. وظهرت مصطلحات جديدة تتعلق بتلك الصراعات. ومن تلك المصطلحات ما عمل عليه المفكر "جون بورتون" الذي فرّق بين مفاهيم حل الصراع وإدارة الصراع و تسوية الصراع. فالإدارة في رأيه تعني تحديد الصراع أو إيقافه عند حد معين. بينما تعني "التسوية" التعامل مع الصراع في ظل عمليات قانونية يمكن فرضها على يد النخبة. وتعني كلمة "حل"

¹ بدوي، مصدر سبق ذكره، ص39.

² عبد الكافي، إ. (2006): إدارة الصراعات والأزمات الدولية، (نسخة الكترونية). ص25.

http://narjes-library.blogspot.com/2011/12/blog-post_9001.html

³ Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse & Hugh Miall, *Contemporary Conflict Resolution*, (Cambridge: Polity Press, 2011), P.8.

إنهاء الصراع تماماً من خلال تحليل المشكلة ومعرفة أصولها. وبالتالي فإن حل الصراعات يمثل الحل الدائم وليس المؤقت للمشكلة.¹ واستمر منظرو علم حل الصراع في إعداد مفاهيم جديدة وإيجاد آليات غير تقليدية. وظهر مفهوم "تحويل الصراع" بدلاً من "حل الصراع"، ومعناه باختصار التوصل إلى حل وسط بين الأطراف المتصارعة من خلال القيام بعمليات متفاعلة، تؤدي بعد ذلك إلى تهدئة الأجواء، أو إعادة تعريف المصالح، أو العثور على أرضية مشتركة.² ومن الآليات غير التقليدية: استخدام التكنولوجيا والإعلام، واستخدام المغريات الاقتصادية والشركات العابرة للقارات، وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وهو ما عرف بالدبلوماسية الجماهيرية.³

وكنتيجة لمحاولة حل الصراعات فقد أدت هذه المحاولات لنوع من تدخل أطراف أخرى في تلك الصراعات. وتعددت الآراء حول أنواع التدخل في تلك الصراعات. ومهما كانت وسيلة أو آلية هذا التدخل، فلا بد من تحقيق شرطٍ مركزي حتى تنجح سبل حل الصراع. ويتمثل هذا الشرط في توقيت ونضج المفاوضات والمفاوضين، أو الوصول إلى ما يسمى لحظة النضج (Ripe Moment). وتكون هذه اللحظة بإدراك أطراف الصراع المأزق الضار المتبادل الذي تلوح في أفقه كارثة وشيكة، أو لدى انسداد الطريق أمام الحلول الفردية أو القدرة على حسم الصراع لصالح طرف دون آخر. وكذلك تحدث لحظة النضج عندما تتغير موازين القوى ضمن كل طرف وقيام القيادات الصاعدة والقيادات

¹ فهمي، ش. : "نظرية حل الصراع"، موقع OnIslam الإلكتروني، (1.1.2005\3.4.2011)

<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/asia/86151-2005-01-01%2017-43-23.html>

² Cordula Reimann, *Assessing the State of the Art in Conflict Transformation*, (Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2004), P.10.

³ الطويل، ر. (2011): "الدبلوماسية الجماهيرية ودورها في العلاقات الدولية المعاصرة"، (جامعة بيرزيت: دراسة غير منشورة)، ص8.

المنتكسة بإعادة النظر في حساباتها، وعادةً ما يحتاج أطراف الصراع لإدراك لحظة النضج هذه مساعدة طرف ثالث يعمل على التوفيق بينهم.¹

قام العديد من الباحثين بوضع وسائل واضحة لحل الصراع بناءً على تجارب عديدة في مجالات مختلفة، وتقسم هذه المناهج إلى:²

- (1) الإكراه (Coercion): ويعني إجبار أطراف الصراع للتوصل إلى حل.
- (2) المفاوضات والمساومة (Negotiations & Bargaining): وتعني إدخال أطراف الصراع في عملية حوار تؤدي إلى اتفاق طوعي بينهم.
- (3) الوساطة (Mediation): وهو تدخل طرف ثالث يساعد أطراف الصراع للتوصل لاتفاق مرضٍ.
- (4) المقاضاة (Adjudication): وهنا يتم استخدام سلطة الدولة أو القانون للتوصل لحل قانوني للصراع دون اللجوء لطرفٍ ثالث.
- (5) التحكيم (Arbitration): ويعني اللجوء إلى طرف ثالث للحكم بين أطراف الصراع بناءً على موافقتهم المسبقة لنتائج هذا التحكيم.

مع نهاية الحرب الباردة أصبح حدوث حربٍ عالمية كبرى احتمالاً ضعيفاً، وكثر الحديث عن نشوء نظام عالمي جديد. إلا أنه كان هناك فعلياً نظاماً عالمياً جديداً، بمعنى انهيار النظام العالمي ثنائي الأقطاب، الذي كان معمولاً به في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وظن البعض بأن النظام

¹ زقاع، ع. : "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب"، موقع سياسة الالكتروني، (25.5.2011\18.6.2011).

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3063.html>

² Schellenberg, *op. cit.*, P.13.

الجديد سيعمل على تجاوز مشكلات ونتائج النظام ثنائي القطبية. إلا أن النتائج الفعلية لسنوات الحرب الباردة من تكتلات وتحالفات ومحاولات تأجيج الفتن والثورات الشعبية ضد الأنظمة المناوئة لأي من القطبين، قد ساهمت في مرحلة جديد من الصراعات الإقليمية والداخلية،¹ الأمر الذي شكّل ضغطاً على بعض الدول الكبرى والمنظمات الدولية للتدخل. وهذا التدخل يتجاوز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة (Principle of non-interference in Internal Affairs of States) الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1965.² ورغم هذا الاتفاق الدولي إلا أن التدخل في شؤون الدول الأخرى كان حاضراً في العلاقات بين الدول وبرز بشكل جلي بعد سقوط نظام القطبين.

ويعني التدخل سياسياً الممارسات التي تقوم بها دولة أو أكثر للتأثير في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة. وتتخذ هذه الممارسات أشكالاً عدة وتندرج في مداها وذلك لإبداء التوازن في حدود ذلك التدخل. فتوجيه الخطابات للشعوب والمنظمات للتحرك ضد النظام السياسي القائم في دولة ما، من أبسط أساليب التدخل التي يمكن أن تصل في أقصاها لأعمال عسكرية محدودة أو غزو عسكري شامل لتلك الدولة، مروراً بدعم القوى المعارضة والمساهمة في تأسيس وسائل إعلامية محلية معارضة لكسب مزيد من القدرة على التأثير. وكذلك تستطيع الدول الكبرى التأثير في السياسية الداخلية من خلال ما يسمى المساعدات الاقتصادية التي تكون مرتبطة بمدى التزام النظام الحاكم بالمتطلبات الدولية. ويعتبر الحصار والعقوبات الاقتصادية أحد الممارسات التي تفرضها الدول الكبرى لإجبار

¹ ناي، ج. (1997): المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين الجمل، مجدي كامل. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة. ص196.

² Dietrich Rauschning, Katja Wiesbrock, and Martin Lailach,.: *Key resolutions of the United Nations General Assembly, 1946-1996*, (Cambridge: CUP, 1997), P.26.

الأنظمة الحاكمة لتغيير سياساتها ومواقفها وتلبية المتطلبات الدولية.¹ وقد حاولت الدول الكبرى والمنظمات الدولية إيجاد وسائل سلمية ومقبولة لدى أطراف الصراع تبعدها عن حرج مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومن أبرز هذه الوسائل الوساطة.

الوساطة هي عمليةٌ يساعد من خلالها طرفٌ ثالث، طرفين أو أكثر للتوصل لحلٍ نابع منهم بخصوص قضايا خلافية بينهم.² ويأتي تدخل هذا الوسيط بناءً على عوامل عدة منها: دعوة مباشرة من أحد أطراف الصراع أو أكثر من طرف، أو بمبادرةٍ من الوسيط نفسه أو بتوصية من أطراف ثانوية.³ مع الأخذ بالاعتبار تردد أطراف الصراع في طلب الوساطة من طرفٍ ثالث، خشية اعتبار ذلك إضعافاً لموقفهم باعتبار أن من يطلب الوساطة مستعد لتقديم تنازلات لصالح انجاز الحل.⁴

وتطلب الوساطة كذلك عند تعذر اللقاء المباشر بين الفرقاء، وبذلك تصبح الوساطة والقنوات الخفية مهمة لبدء الحوار وتبادل وجهات النظر.⁵ واستناداً لنوعية الصراع وحجمه وآفاقه يختلف نوع الوسيط الملائم لإتمام عملية الوساطة. ولهذا يمكن أن يكون الوسيط فرداً بعينه أو جماعةً معينة، أو منظمةً دولية أو غير حكومية، أو حتى دولة.⁶

ويمر الطرف الوسيط بمراحل ثلاث تبدأ بجمع معلومات عن الصراع وتحليل تلك المعلومات، وبناء مصداقية شخصية ومؤسسية مع أطراف الصراع، وإطلاعهم عن دور الوسيط وسير عملية الوساطة.

¹ ناي، مصدر سبق ذكره، ص 197.

² سيليكو، ك. (1999): *الوساطة في حل النزاعات*، ترجمة د. علا عيد المنعم. الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة. ص 21.

³ مور، ك. (2007): *عملية الوساطة*، ترجمة فؤاد سروجي. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان. ص 127.

⁴ المصدر السابق، ص 129.

⁵ Ramsbotham, Woodhouse & Miall, *op. cit.*, P.180.

⁶ *Ibid.*, P.181.

وتم يسعى للحصول على التزام منهم يخوله البدء بعملية الوساطة.¹ الأمر الذي قد يؤدي لوضع تصور نهائي لخطة الوساطة التي تركز على ثلاثة نقاط من وجهة نظر "كارل سيليكيو":²

(1) الوعي والتمكين: ويحاول الوسيط خلالها مساعدة كل طرف على تطوير الوعي بالمصالح والحقائق، واستكشاف القضايا الحساسة التي تثير مشاعره، وتمكينه من استغلال عملية الوساطة للتعامل الأمثل مع الموقف.

(2) الفهم والاعتراف: يساعد الوسيط كل طرف على فهم وجهة نظر الطرف الآخر ومصالحه واحتياجاته، ويساعده على الاعتراف بشرعية مصالح الطرف الآخر، أو على الأقل حقه في إشباع احتياجاته.

(3) الاتفاق والصلح: يقوم الوسيط بمساعدة الأطراف على إيجاد حلول تحظى بقبولهم، أو التوصل إلى خطوات يمكن صياغتها في شكل اتفاق مبدئي، يوصي بمواصلة الجهود لإيجاد حلول مقبولة.

ويرى "كريستوفر مور" أن على الوسيط مراعاة بعض التفاصيل التي تسهم في نجاح هذه العملية عند التخطيط لعملية الوساطة، من حيث تحديد المشاركين في جهود الوساطة ومكانها وزمنها، والترتيبات المادية التي يجب اتخاذها، وطبيعة الإجراءات والقوانين الضابطة لجولات الوساطة منذ الجلسة الأولى وحتى التوصل إلى اتفاق. ويجب على الوسيط تحديد القضايا والمصالح وخيارات

¹ مور، مصدر سبق ذكره، ص 135.

² سيليكيو، مصدر سبق ذكره، ص 33-34.

التسوية التي تهم الأطراف جميعها، والأوضاع النفسية لهؤلاء الفرقاء حول القضايا الحساسة، والطرق البديلة لتجاوز أي إخفاقات أو مؤثرات خارجية يمكن أن تؤثر على سير عملية الوساطة.¹

ويعتقد "سيليكيو" أن من يقوم بعملية الوساطة سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، نوع من المتخصصين في حل النزاعات والمشاكل، يتمتعون بعددٍ من الصفات الشخصية التي تساعد على بناء الثقة والتآلف مع أطراف الصراع. فالوسيط يفترض أن يكون قادراً على اتخاذ موقفٍ حياديٍّ من الصراع، إلا أنه على وعيٍ تام برأيه الشخصي بمعنى أنه يستطيع الإعلان عن موقفٍ معارضٍ لسير الوساطة في حال قناعته بعدم قدرته على الالتزام التام بالحيادية. وهو يجيد فن الاتصال وينصت جيداً وينتبه للمشاعر والأفكار والتقارير التي يقدمها أطراف الصراع، ويدرك أيضاً ضرورة أن يتحمل الفرقاء المسؤولية عن نتائج عملية الوساطة، فدوره يتعلق بتصميم هيكل عملية الوساطة وخطواتها. لكن هذا الدور يتطلب من الوسيط أن يكون حازماً وقادراً على فرض قواعد عامة للسيطرة على مسار الجلسات التي تجمع الفرقاء معاً.²

ولا شك أن عملية الوساطة أصبحت أحد أهم وسائل حل الصراعات في التاريخ المعاصر، وهذا ما يبدو جلياً من العدد الكبير للدراسات والأبحاث التي تناولت عملية الوساطة وأسسها وإجراءاتها، وكذلك نتائجها في عدد من القضايا والصراعات الدولية والمحلية والنقابية. حتى أصبحت الوساطة أحد أهم وسائل حل النزاعات العمالية والاجتماعية والدولية.³ وكذلك يرى عدد من المختصين في مجال حل الصراعات أمثال "بيركوفيتش" (Bercovitch) و"ويلكنفيلد" (Wilkenfeld) أن تثني الصراعات

¹ مور، مصدر سبق ذكره، ص 209.

² سيليكيو، مصدر سبق ذكره، ص 38-39.

³ بوش، ر، فولجر، ج. (1999): تحقيق أهداف الوساطة، ترجمة أسعد سليم. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.

والنزاعات الدولية التي وقعت بعد الحرب الباردة قد تم التوسط بها، في حين تم التوسط بثلاث الصراعات الدولية في الفترة ما بين 1918 - 1996. وهذا يؤكد جدوى عملية الوساطة لحل الصراعات الدولية أو المحلية.¹

ويواجه الدارسون للعلاقات الدولية مشكلةً في أعداد اللاعبين المتزايدة في عملية التفاعل الدولي مما يؤدي لمزيد من تعقيد الدراسة والتحليل أو تزيد صعوبة طرح نظريات تصمد أمام الحالة الدولية. ولذلك ظهرت فكرة تقسيم اللاعبين إلى فئاتٍ ومستوياتٍ مختلفة من التحليل بحيث يضم كل مستوى عدداً من اللاعبين أو العمليات التي تتساوى فيما بينها عند ذلك المستوى لتسهيل العلاقات البينية.

وكانت أولى المحاولات لتقسيم مستويات التحليل (Levels of Analysis) من خلال الباحث "كينيث والتز" في كتابه "الإنسان، الدولة والحرب" عام 1960.² وتركز البحث في السؤال عن سبب الحروب. قام "التز" بتقسيم مستويات تحليلاته إلى ثلاث مستويات أساسية: الفرد، الدولة، النظام الدولي. وقام بفحص كل "مستوى تحليل" بلاعبيه وتفاعلاته على حدة، محاولاً إيجاد العلاقة ما بين المستويات المختلفة من جهة ودورها في الحروب من جهة أخرى.

نتيجةً لهذه الرؤية قام الأكاديميون بتحليل العلاقات الدولية من خلال تحليل الأدوار الفاعلة للأطراف الدولية. وبشكلٍ عام يمكن اشتقاق أنواع أخرى من نماذج "مستويات التحليل" من أي من النماذج المتعارف عليها. فالمستويات المستخدمة لدى الأكاديميين لا تعبر فقط عن تقسيم اللاعبين إلى مجموعات ذات خصائص متقاربة، بل إن اختيار الباحث لمستوى تحليلٍ معينٍ يعني بالضرورة حصر

¹ Ramsbotham, Woodhouse & Miall, *op. cit.*, P.180.

² Cynthia Weber, *International Relations Theory: A Critical Introduction*, (NY: Routledge, 2005), P.17.

وتحديد طبيعة البيئة والعلاقة القائمة بين وحداته. وهو ما أكده الباحث "جي سينغر" حين اعتبر أن اختيار الفرد لمستوى تحليل، هو تحديد لما سيراه وما لن يراه من لاعبين في التحليل، فالمستويات المختلفة تميل للتأكيد على وجود لاعبين وعمليات تفاعلية مختلفة.¹

وفي اتفاقية الجمعة العظيمة كحالة دراسية، يظهر فيها دور الأطراف الدولية للتوصل إلى هذه الاتفاقية. إلا أنه وبمنظرة تحليلية نلاحظ وجود إسهامات فئوية لتلك الأطراف ساهمت في جمع أطراف الصراع ودعمت استمرارية المفاوضات. ومن هذا المنطلق فإن الباحث يرى أن استخدام مستويات التحليل سيساعد في تبسيط التفاعلات بين اللاعبين، وتقسيمها لثلاث مستويات قادرة على تحديد الأدوار المختلفة لهم. وكان التقسيم المناسب لهذه الحالة حسب رأي الباحث:

(1) المستوى الدولي: تحليل أدوار حكومات الدول المشاركة في عملية السلام ومواقفها منها.

(2) المستوى المحلي: ويقصد به تفاعلات الأحزاب واللوبيات (Lobbies) خلال عملية السلام.

(3) المستوى الشخصي: دراسة العامل الشخصي لعدد من المشاركين في عملية السلام.

من هنا يجب تحليل الدور الأمريكي كراع رئيسي لهذه الاتفاقية، وجهود أمريكا وسياسيها ومواطنيها في التأثير على سير الأحداث التي أدت لتوقيع الاتفاقية. وينطبق هذا التحليل كذلك على أطراف دولية أخرى ساهمت في دفع العملية السلمية، وهي كل من بريطانيا وجمهورية أيرلندا. إلى جانب تحليل تفاعل أطراف الصراع في أيرلندا الشمالية مع التدخل الخارجي وخصوصاً الأمريكي.

¹ J. David Singer, "The Level of Analysis Problem in International Relations," *World Politics*, October 1961. V.14, P.79.

هذه الأفكار والآليات الموجودة في أدبيات حل الصراع، ستكون مرجعاً لهذه الدراسة من جانبها النظري. وتم التركيز على ما ينطبق على نموذج السلام الأيرلندي ومسيرة التسوية السياسية التي كان للولايات المتحدة الأمريكية دورٌ في إنجازها.

1.12 مراجعة الأدبيات السابقة

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث عملية السلام في أيرلندا الشمالية، لما لهذا الصراع من أهميةٍ تتبع من طبيعة الصراع الطائفي-السياسي بين البروتستانت والكاثوليك، وامتداد هذا الصراع عبر أربعة قرون، والخسارة البشرية الكبرى التي راحت ضحية الاستعمار الانجليزي والعمليات المسلحة بين طرفي الصراع.

وناقش العديد من الباحثين دور الوسطاء في إنجاز التسوية السياسية هناك وخصوصاً المفاوضات المتعددة الأطراف واتفاقية الجمعة العظيمة التي وقعت عام 1998. ويكاد يجمع الباحثون على أهمية الدور الأمريكي كوسيطٍ في تلك التسوية، وكونه أساسياً في دفع أطراف الصراع للتفاوض في ظل ظروفٍ جدية ولقاءاتٍ مكثفة. ويعزو المختص في الشأن الأيرلندي "تيم كوغان" هذا الدور لنشاط اللوبي الأيرلندي في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي استخدم نفوذه السياسي والاقتصادي لتسويق القضية الأيرلندية في المجتمع السياسي الأمريكي وخصوصاً خلال مرحلة المتاعب (The Troubles) في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. وساهم هذا اللوبي حسب رأيه بالتأثير على الموقف السياسي للإدارات الأمريكية المتعاقبة نحو التدخل في المسألة الأيرلندية، من خلال بعض الشخصيات

السياسية الأمريكية من أصول إيرلندية. ونتيجةً لجهود سنواتٍ عديدة أعلن الرئيس "بيل كلينتون" التزام الولايات المتحدة الأمريكية والتزامه الشخصي بنجاح عملية السلام في إيرلندا الشمالية.¹

ويرى "روجر ماكجنتي" في مقالته، أن تواصل بعض الأحزاب الجمهورية في إيرلندا الشمالية مع بعض الشخصيات السياسية الأمريكية، ساهم في تشكيل لوبي يحمل رؤيةً سياسيةً لحل المسألة الإيرلندية بدعمٍ رسمي أمريكي. ووفقاً لماكجنتي فإن بعض أعضاء الكونغرس ومجلس الأمن القومي الأمريكي من أصولٍ إيرلندية دفعوا بالرئيس "كلينتون" للموافقة على منح تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية لزعيم الشين فين (المكتب السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي) "جيرمي آدمز". وقد اعتبر ذلك فاتحةً للتدخل الأمريكي المباشر في الشأن الإيرلندي، وما لحق ذلك من جهودٍ للإدارة الأمريكية ونشاطٍ شخصي للرئيس "كلينتون" في دعم العملية السلمية سياسياً واقتصادياً.² ويؤكد الباحث في العلاقات الدولية "جون كواكلي" أن دور هذا اللوبي عمل على تغيير تعاطي الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "كلينتون" مع المسألة الإيرلندية، بعد أكثر من 200 سنة من العلاقة الخاصة مع بريطانيا التي دفعت بالإدارات الأمريكية السابقة للتعامل مع المسألة الإيرلندية كقضيةٍ بريطانية داخلية.³

وناقش العديد من الباحثين الدور الشخصي لبعض الشخصيات السياسية الفاعلة في عملية السلام، حيث يقول "جاري بيتلينغ" أن جدية كل من الرئيس "كلينتون" والسيناتور "جورج مينشيل" المبعوث الأمريكي لعملية السلام في إيرلندا الشمالية، ساهمت وبشكلٍ كبير في نجاح الرعاية الأمريكية

¹ Tim Pat Coogan, *Ireland in the Twentieth Century*, (UK: Arrow Books, 2004), P.661.

² Roger MacGinty, "American Influences on the Northern Ireland Peace Process," *The Journal of Conflict Studies*, v.17, no.2, (17.11.1997\1.12.2011) <http://journals.hil.unb.ca/index.php/jcs/article/view/11750/12521>

³ John Coakley, "The End of The Special Relationship & the Beginning of Peace in Northern Ireland," Paper Presented in "The UK and the US in 2010", (Washington DC, Sep. 2010), P.2.

للمفاوضات المتعددة الأطراف.¹ وهذا ما يؤكد "تي جي فريزر" الذي عزا نجاح المفاوضات للمساهمات الشخصية للرئيس "كلينتون" والسيناتور "ميتشيل" ورئيس الحكومة البريطانية "توني بلير" ورئيس الحكومة الايرلندية "بيرتي آهيرن"، الذين عملوا على تجاوز كافة المعوقات والإخفاقات التي رافقت المفاوضات، وافنعوا المتفاوضين بأهمية انجاز عملية السلام في ايرلندا.²

في المقابل يرى "بول بوي" أن موقف رئيس الحكومة البريطانية "توني بلير" الشجاع من السلام في ايرلندا الشمالية، وخطاباته العديدة التي تؤكد التزامه بانجاز التسوية السياسية هناك، هي الأساس في نجاح المفاوضات. كذلك يرى "بوي" أن مشروع الاتفاق الذي قدمه "بلير" كان أرضيةً لاتفاق الجمعة العظيمة. وعمل "بلير" أيضاً وفقاً لبوي على إقناع "ديفيد تريمبل" زعيم حزب (UUP) الاتحادي بالتوقيع على الاتفاق رغم رفض الأخير لذلك.³ وهذا ما يؤكد "توماس هينيسي" أيضاً الذي اعتبر أن المسودة الأولى للاتفاق خرجت بتنسيق بين رئيسي الحكومتين البريطانية والاييرلندية "بلير" و "آهيرن" وبالتوافق مع "تريمبل" زعيم حزب (UUP) الاتحادي.⁴

ناقشت "ايرين اسكوفيري" الدور السياسي والاقتصادي الأمريكي في دفع عملية السلام في ايرلندا الشمالية. وقالت أن الدعم الاقتصادي الذي واكب العملية السلمية والعود المستقبلية باستمرار ذلك الدعم، ساهم في دفع الرأي العام الايرلندي للضغط على الأحزاب السياسية لإنجاح المفاوضات وانجاز التسوية السياسية نحو الاستقرار في ايرلندا، ما سيؤدي حسب رأيهم لازدهار اقتصادي يساهم في

¹ G. K. Peatling, *The Failure of the Northern Ireland Peace Process*, (Dublin: Irish Academic Press, 2004), P.65.

² T. G. Fraser, *Ireland in Conflict*, (NY: Routledge, 2000), P.79.

³ Paul Bew, *The making and remaking of the Good Friday Agreement*, (Dublin: Liffey Press, 2007), P.21.

⁴ Thomas Hennessey, *The Northern Ireland Peace Process: Ending the Troubles?*, (NY: Palgrave, 2001), P.117.

تعزيز ثقافة السلام وصون حقوق الإنسان.¹ واعتبرت "كريستين آرنتشيك" أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للصندوق الدولي لتمويل إيرلندا (IFI) بأكثر من 20 مليون دولار سنوياً، كان أحد عوامل نجاح التدخل الأمريكي في عملية السلام.²

بالمقابل يرى "بول ديكسون" أن التدخل الأمريكي لم يساهم في حل المسألة الأيرلندية، إنما دفع بأطراف الصراع لتغيير استراتيجياتها نحو استخدام نهج سلمي غير عنفي للتعبير عن المطالب التقليدية لتلك الأطراف. فقد أدعى الجمهوريون الكاثوليك أن عملية السلام تشكل انتصاراً لهم لأنها خطوة باتجاه إيرلندا الموحدة، في حين يصر الاتحاديون البروتستانت أن اتفاقية الجمعة العظيمة تكريس لتبعية إيرلندا الشمالية للتاج البريطاني وأن الاتحاد معها بأمان. وهكذا لم يتغير شيء في مطالب طرفي الصراع، إلا أن طبيعة الصراع تغيرت بفعل التدخل الأمريكي.³ وتتفق وجهة النظر هذه مع تحليل "بيتلينغ" لنتائج عملية السلام، حيث يرى أنها سقطت بمجرد تأجيل المسائل الشائكة لمراحل أخرى.⁴

1.11 استعراض عام لفصول الدراسة

تتوزع هذه الدراسة على سبعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: يتضمن الإطار العام للدراسة، ويستعرض الباحث في هذا الفصل مكونات الدراسة بكافة عناصرها المختلفة. التي اشتملت على مشكلة الدراسة، وأهدافها ومبرراتها، والفرضيات الأساسية لها.

¹ Erin Escoffery, "The United States & Northern Ireland: International Pressures as an Impetus for Civil Rights 2008), PP.38-39. progress" (M.A. thesis, University of Pennsylvania,

² Kristin Archick, "Northern Ireland: The Peace Process," Congressional Research Service (6.3.2012\22.4.2012), P.14. <http://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21333.pdf>

³ Paul Dixon, *Northern Ireland: The Politics of War & Peace*, (NY: Palgrave, 2001), P.307.

⁴ Peatling, *op. cit.*, P.67.

وكذلك عرض الباحث في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، واستعرض الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع قيد البحث، مسلطاً الضوء على آراء مؤلفيها ونتائج تلك الدراسات.

الفصل الثاني: يناقش هذا الفصل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من عددٍ من أهم الصراعات الدولية المعاصرة وبالأخص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأسباب هذه المواقف وأنواعها من حيث الحيادية أو التدخل العسكري أو الوساطة.

الفصل الثالث: يستعرض الباحث في هذا الفصل تاريخ أيرلندا الشمالية وموقعها ومواردها الاقتصادية وتركيبها الطائفية والاجتماعية، وكذلك نظامها السياسي وأهم أحزابها السياسية. تمهيداً لاستعراض سنوات الصراع الطائفي-السياسي مسبباته وأحداثه، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تأجيجه في فترات زمنية مختلفة، وتأثير هذا الصراع على التركيبة السكانية والاجتماعية في كل من أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا وبريطانيا.

الفصل الرابع: يناقش هذا الفصل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع الطائفي-السياسي في أيرلندا الشمالية، والعلاقات العلنية والسرية بأطراف الصراع. وكذلك أوجه الدعم الشعبي والرسمي الأمريكي لتلك الأطراف، أو عزلها وتجنب التعامل معها.

الفصل الخامس: يعرض الباحث في هذا الفصل الظروف والأجواء المحلية والدولية التي مهدت لتدخل الأطراف الدولية في المشكلة الأيرلندية. وبشكلٍ أساسي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط بين أطراف الصراع ومحاولة تقريب وجهات النظر، ولاحقاً كراعٍ لعملية السلام والمفاوضات بين أطراف

هذا الصراع. والوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على مجرى المفاوضات واستمرارها وتجاوز العقبات التي تخللتها، والمحفزات السياسية والاقتصادية التي رافقتها.

الفصل السادس: يحلل الباحث في هذا الفصل الدور الأمريكي في التوصل للتسوية السياسية في أيرلندا الشمالية، من حيث مواقفها الدولية والداخلية. والعامل الشخصي لكل من الرئيس الأمريكي "كلينتون" والسيناتور "ميتشيل" اللذان ساهما في انجاز المفاوضات بين أطراف الصراع.

الفصل السابع: يتضمن هذا الفصل النتائج والتوصيات الأساسية للدراسة التي خلص إليها الباحث.

الفصل الثاني

دور الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية الصراعات الدولية المعاصرة (كوسوفو وإيران نموذجاً)

2.1 تمهيد

خاض العالم خلال القرن العشرين العديد من الحروب و الصراعات الدولية والنزاعات الإقليمية، التي أدت لتغيير خارطة العالم السياسية عدة مرات. ونتيجةً لهذه التغييرات ظهرت أنظمة دولية بموجب عدد من الموائيق والمعاهدات والقوانين والترتيبات التي تنظم العلاقات المختلفة بين دول العالم وشعوبه من خلال آليات وهيئات مختصة وأجهزة تنفيذية كالمنظمات الدولية والتحالفات السياسية والعسكرية. وبالتالي أصبح هذا النظام أداةً لإدارة الأمر الواقع في الحياة الدولية.¹

ونتيجةً للحرب العالمية الثانية التي تعد ابرز صراعات القرن العشرين، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي أكثر قوةً عن باقي الدول. وظهر ما يسمى بالنظام الدولي ثنائي الأقطاب، وتشكل نتيجةً لهذا النظام معسكران متناقضان يسعى كل منهما لتحديد الآخر: المعسكر

¹ عبد الفتاح، س. (1996): انهيار الإمبراطورية السوفياتية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان. ص211.

الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي، اللذان عملا على استقطاب دول العالم الأخرى كلٌ إلى جانبه. ورافقت هذا النظام أعمال التدخل والاستعمار المباشر والكثير من غير المباشر والاستغلال نتيجة الاختلال في موازين القوى لصالح هذه الدول.¹

وكنتيجة لهذا النظام الدولي، دخل العالم كله في دوامة الحرب الباردة، التي تسارعت فيها سبل تطوير ترسانات هائلة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، إضافةً إلى الجيوش والأسلحة التقليدية.² واستغلت في تطويرها وإنتاجها ونشرها مبتكرات الثورة التكنولوجية. ونتيجة لهذا السباق ظهرت الأزمات الاقتصادية والتنمية والبيئية،³ وقضايا حقوق الإنسان.⁴ وبالتالي تفاقمت الصراعات الدولية والنزاعات الإقليمية. وكذلك نتيجة لهذا النظام وتبعاته ظهرت دول جديدة في العالم، وخصوصاً في العقدين الأخيرين من القرن العشرين اللذان شهدا حصول 34 دولة جديدة على عضوية الأمم المتحدة.⁵

ونتيجةً لانهايار المعسكر الاشتراكي، فقد باشرت الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلفها الغرب، بتعميم النموذج الغربي على مستوى العالم. وهذه هي نتيجة الحروب حيث يفرض المنتصرون قيمهم وثقافتهم على الطرف المهزوم.⁶ واستند هذا النموذج على أساسين هما: الرأسمالية متمثلةً باقتصاد السوق، والليبرالية المتمثلة بالديمقراطية الغربية ومنظومة حقوق الإنسان. وقد لخص الرئيس

¹ ناي، ج. (1997): المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين الجمل، مجدي كامل. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة. ص126.

² David S. Painter: *The Cold War: an international history*, (London: Routledge, 1999) P.40.

³ البطاينة، ف. (2003): الأمم المتحدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. ص104.

⁴ المصدر السابق، ص251.

⁵ المعيني، خ. (2009): الصراع الدولي: بعد الحرب الباردة، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق. ص140.

⁶ المصدر السابق، ص161.

الأمريكي السابق "جورج بوش" هذا النموذج في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1990 قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي، فقال: "إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند إلى التشاور والتعاون والعمل الجماعي ونجاحه من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، مشاركةً يوحدتها المبدأ وسيادة القانون ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام وخفض التسلح. إنني أرى عالماً بحدود مفتوحة وتجارة مفتوحة والأهم من ذلك عقول مفتوحة، والانتخابات الحرة أساس الحكومات".¹

وبناءً على ذلك فقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النظام، ورأت في نفسها القيادة المناسبة للعالم اعتماداً على قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وكانت هذه القيادة جزءاً من البرنامج الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة. وهذا ما كان واضحاً في تصريحات مسؤوليها الرسميين. ففي عام 1945 قال الرئيس "ترومان": "إن النصر الذي حققته الولايات المتحدة قد وضع على عاتق الشعب الأمريكي عبء مسؤولية القيادة اللاحقة للعالم". وفي العام 1961 دعا الرئيس "جون كينيدي" الولايات المتحدة لتنفيذ التعهدات التي وضعها القدر على كاهلها للسيادة على العالم، لأن الهدف من وجودها هو قيادة العالم كله. وأكد الرئيس "كارتر" هذا في العام 1980 عندما قال: "إن هدف السياسة الخارجية الأمريكية هدف أخلاقي، ويتمثل بضرورة تزعم الولايات المتحدة للمسرح العالمي". وواصل الرئيس "جورج بوش" هذه السياسة في أعقاب أزمة الخليج في العام 1990 حيث قال: "إن الأحداث الأخيرة

¹ المعيني، مصدر سبق ذكره، ص142.

أثبتت أن ليس هناك بديلاً للقيادة الأمريكية في وجه الطغيان، ويجب ألا يساور أحد الشك بجدارتنا ومصدقيتنا".¹

ولأن هذا أصبح دور الولايات المتحدة الأمريكية، صار لزاماً عليها ووفقاً لمصالحها ومخططاتها تناول الصراعات الدولية ومحاولة السيطرة عليها وحلها. وتتوعد وسائلها في التعامل مع تلك الصراعات. وستتناول هنا عدداً من الصراعات الدولية التي تعاملت معها الولايات المتحدة الأمريكية.

2.2 التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية في كوسوفو

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945 كان هناك توجه لإعادة بناء يوغسلافيا التي احتلت أراضيها خلال الحرب من قبل ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا. وعمل الزعيم "جوزيف تيتو" على إعادة توحيد أراضي الدولة المتعددة القوميات من ألبان وصرب ومجر وغيرهم. وأنشأ "تيتو" جمهورية يوغسلافيا الاتحادية عام 1945 ذات النظام الفدرالي.² وضمت في ذلك الاتحاد كل من صربيا وكرواتيا ومقدونيا وسلوفينيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك. وتم ضم إقليم كوسوفو ذو الأغلبية الألبانية المسلمة وإقليم فويفودينا ذو الأغلبية المجرية لجمهورية صربيا. وجوبه هذا القرار بمعارضة مسلحة من الألبان في الإقليم. وخشي "تيتو" من تأثر علاقته مع ألبانيا، فمنح كوسوفو حكماً ذاتياً لكن ضمن جمهورية صربيا.³ حيث رأى "تيتو" أنه لا يمكن قيام يوغسلافيا الجديدة دون صربيا وبالتالي وجب استرضاءها في إطار محاولة لمواجهة تعدد القوميات.⁴

¹ عبدالفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 216-217.

² المعيني، مصدر سبق ذكره، ص 190.

³ جلال، ع. (يوليو، 1999): "كوسوفو: جذور الصراع في البلقان"، مجلة السياسة الدولية. العدد 137، ص 81.

⁴ المعيني، مصدر سبق ذكره، ص 191.

وبعد العام 1953 ازدادت صلاحيات أجهزة الحكم الذاتي في كوسوفو، ضمن سياسة التحول السياسي اليوغسلافية من المركزية الشديدة إلى سياسة التسيير الذاتي اللامركزي، وهو الأمر الذي تخطى بموجبه الإقليم سلطة جمهورية صربيا الاشتراكية مما دفع الصرب لتقليص صلاحيات الحكم الذاتي بموجب تعديل دستوري عام 1963.¹ الأمر الذي جوبه بمعارضة مسلحة ألبانية، واستمر الجدل والتجادب بين الطرفين على حق الإقليم بإعلانه جمهورية كغيره من جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي، وما رافق ذلك من فروقات اقتصادية واجتماعية بين الألبان والصرب في الإقليم.²

وفي ثمانينيات القرن العشرين، وبعد وفاة الرئيس "تيتو" تنامى الشعور القومي لمكونات الاتحاد اليوغسلافي.³ وظهرت الخلافات بين الجزء الشمالي الغني بغالبيته الكرواتية والسلوفينية، والجنوب الفقير بغالبيته الصربية. وازدادت احتجاجات الأقلية الصربية في إقليم كوسوفو على سوء المعاملة التي يتلقونها من سلطة الحكم الذاتي ذات الأغلبية الألبانية.⁴ وفي العام 1987 ألقى الزعيم الصربي "سلوبودان ميلوسيفيتش" خطاباً حماسياً في كوسوفو أمام الأقلية الصربية وقال: "لن يجرؤ أحد على تكرار ضربكم"، مما أدى لتزايد شعبية "ميلوسيفيتش" كداعية للقومية الصربية وانتخابه رئيساً لصربيا في نهاية العام ذاته.⁵

وارتفعت كذلك وتيرة مطالبات جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي بالاستقلال والانفصال عن الاتحاد، وهو ما رفضته صربيا ودفعت بالجيش الاتحادي لضمان سيادة يوغسلافيا الموحدة. وبدعم من الاتحاد

¹ المعيني، مصدر سبق ذكره، ص194.

² بيدليه، ر. (أكتوبر، 1999): "الجزور التاريخية لنزاعات كوسوفو"، ترجمة: فؤاد بوابة، مجلة الثقافة العالمية. العدد 96، ص23-24.

³ المعيني، مصدر سبق ذكره، ص196.

⁴ بيدليه، مصدر سبق ذكره، ص24.

⁵ المصدر السابق، ص24.

الأوروبي والأمم المتحدة رضخت صربيا لوقف إطلاق النار. ونتج عن ذلك استقلال سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك خلال الأعوام 1990 وحتى 1992.¹ ودفع هذا التطور ألبان كوسوفو لمزيد من الضغوط للتحويل إلى جمهورية، مما استدعى تدخل الحكومة الاتحادية (الصربية) لحماية وحدة أراضيها وحماية الأقلية الصربية في الإقليم وتسليحهم. الأمر الذي جعل التوترات العرقية تتحول إلى اشتباكات مسلحة بين الألبان والأقلية الصربية، ما جعل الحكومة اليوغسلافية تتدخل وتقمع الانفصاليين الألبان. وازداد التحرك الشعبي في كوسوفو ضد إجراءات الحكومة الصربية، مما دفع الرئيس الصربي "ميلوسوفيتش" في عام 1989 لإلغاء وضع الحكم الذاتي في إقليم كوسوفو وضم أراضيه لجمهورية صربيا، وإعلان حالة الطوارئ واستدعاء الجيش والشرطة الصربية، التي قامت بإخماد الاضطرابات بالقوة.²

وفي العام 1990، انضم معظم المطالبين باستقلال كوسوفو إلى المقاومة السلمية تحت قيادة التحالف الديمقراطي الكوسوفي بزعامة الأكاديمي "إبراهيم روغوفا".³ الذي أجرى في عام 1991 استفتاءً غير رسمي صوتت الأغلبية فيه على استقلال كوسوفو، وتم إعلان الجمهورية وانتخب "روغوفا" رئيساً لها.⁴ ونتيجة لسلبية "روغوفا" من اتفاقية دايتون للسلام في عام 1995،⁵ التي انتهت بموجبها النزاع المسلح في البوسنة والهرسك ورفع الحصار عن صربيا والجبل الأسود، وهُمشت فيه مسألة كوسوفو. وكذلك تباطؤ صربيا في تنفيذ اتفاق أوسلو الذي وقع بين الرئيس الصربي "ميلوسيفيتش" والكوسوفي

¹ جلال، مصدر سبق ذكره، ص 82.

² المعيني، مصدر سبق ذكره، ص 197-198.

³ بيدليه، مصدر سبق ذكره، ص 25.

⁴ البطاط، ح.: "كوسوفو: التاريخ والجغرافيا والاستقلال"، موقع BBC العربي، (20.7.2011\16.2.2008)

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7249000/7249070.stm

⁵ بيدليه، مصدر سبق ذكره، ص 25.

"روغوفا" حول مؤسسات التعليم عام 1996،¹ الذي نص على تطبيع النظام التعليمي وإعادة المباني التعليمية للألبان. نتيجةً لذلك تصاعد سخط سكان الإقليم وتخلّى الكثيرون عن المنهج السلمي لروغوفا، وتأسس جيش تحرير كوسوفو بدعم من ألبانيا عام 1997، والذي بدأ حرب عصابات واسعة ضد الوجود الصربي في الإقليم.²

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدةً عما يحدث في إقليم كوسوفو، فقد أثّرت المناقشات في الكونغرس عام 1990 حول ما يجري في الإقليم من جرائم ضد الإنسانية وأوضاع الأقليات في تلك المنطقة. وصدر إعلان عن مؤتمر واشنطن في عام 1992 لمناقشة أزمة كوسوفو شاركت فيه إلى جانب الولايات المتحدة كل من روسيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا. وجاء في الإعلان: "نسعى إلى زيادة حضور المراقبين الدوليين في إقليم كوسوفو وينبغي احترام المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات بحذافيرها في إقليم كوسوفو الذي كان يتمتع بالحكم الذاتي فيما مضى، مع أننا لا نؤيد المطالب الصادرة هناك والخاصة بالاستقلال". وكان هذا الموقف الأمريكي الحذر اختباراً لرد فعل الروس لما يجري من أحداث على تخوم روسيا الاتحادية، وكان كذلك اختباراً استراتيجياً لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفرادها بالساحة الدولية، وموطئ قدم في منطقة البلقان الإستراتيجية.³

ونتيجة لقرار مجلس الأمن رقم 855 الصادر في عام 1993 إثر تقرير قدمته منظمة الأمن والتعاون الأوروبي عن الوضع في إقليم كوسوفو، تم تدويل قضية كوسوفو بدعم من الولايات المتحدة

¹ جلال، مصدر سبق ذكره، ص 83.

² بيدليه، مصدر سبق ذكره، ص 25.

³ المعيني، مصدر سبق ذكره، ص 201-205.

الأمريكية، التي قامت بدعم الحركات الانفصالية في الإقليم وحثت الدول المحيطة بالإقليم كالألبان على دعم تلك الحركات. وهكذا اتجهت الأمور نحو تصعيد الوضع في اتجاه المواجهة العسكرية مع يوغسلافيا الاتحادية،¹ وهذا ما تعهدت به كذلك للزعيم الكوسوفي "رغوف"، الذي التقى عدداً من المسؤولين الأمريكيين في العام 1995. وتم التأكيد على ربط إلغاء العقوبات المفروضة على يوغسلافيا الاتحادية وإنهاء الحصار الاقتصادي بحل مشكلة كوسوفو لصالح الانفصاليين الألبان، وأن الإدارة الأمريكية ستستخدم القوة العسكرية إذا ماطلت الحكومة اليوغسلافية في حل مشكلة كوسوفو سلمياً.²

ومع تصاعد أعمال العنف بين قوات الشرطة والجيش اليوغسلافي من جهة وجيش تحرير كوسوفو في الجهة الأخرى، تواصلت جهود منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومجموعات الاتصال الدولية للتوصل إلى حل للأزمة. ونجحت في استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1160 عام 1998، الذي دعا للانتقال إلى العمل وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ودعا يوغسلافيا لاتخاذ الخطوات المطلوبة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة من خلال الحوار. ومع تفاقم الأوضاع الإنسانية نظراً لاستمرار العنف فرض مجلس الأمن حظراً عسكرياً على كل من يوغسلافيا وكوسوفو. وعلى الرغم من استناد القرار 1160 لأحكام الفصل السابع، إلا أن مجلس الأمن لم يجد فيما يجري في كوسوفو تهديداً للسلم الدولي، واكتفى بفرض الحظر العسكري والدعوة للحوار بين الطرفين للوصول إلى تسوية سلمية.³

¹ المعيني، مصدر سبق ذكره، ص204.

² "أمريكا ومنع الانفجار" (يوليو، 1996)، مجلة قضايا دولية. العدد 340، ص6.

³ المعيني، مصدر سبق ذكره، ص214-215.

وقد دفع هذا الموقف بالولايات المتحدة لقيادة حلف شمال الأطلسي نحو توجيه ضربات عسكرية ضد يوغسلافيا في آذار 1999 بعيداً عن مظلة مجلس الأمن الدولي. الأمر الذي برره حلف شمال الأطلسي باستناده على الاعتبارات الإنسانية للتدخل العسكري، بسبب رفض السلطات اليوغسلافية مطالب المجتمع الدولي، وعدم اتخاذ أي إجراءات نحو تسوية سلمية للأزمة.¹ وقد أرغمت فعلاً الضربات الجوية على صربيا، الرئيس "ميلوسوفيتش" على الانسحاب من كوسوفو، وفقدانه السيطرة الفعلية على الإقليم، بعد صدور القرار الدولي رقم 1244 الذي أوكل مهمة إدارة الإقليم لحلف شمال الأطلسي الذي شكل قوات تدخل دولية لأجل ذلك.²

وهكذا قادت الولايات المتحدة الأمريكية حلف شمال الأطلسي للتدخل في أزمة كوسوفو وفق ما أعلنت لاعتبارات إنسانية دون إذن الأمم المتحدة. لكنها عادت إليها لكسب الشرعية اللازمة لإدارة الإقليم والاستفادة من توزيع التكاليف لتغطية النفقات. وهو ما يعد تطوراً في الموقف السياسي للولايات المتحدة وفرض هيمنتها على الساحة الدولية وسيطرتها على سياسة حلف شمال الأطلسي حيث تم تغيير العقيدة العسكرية والسياسية للحلف خلال قمة واشنطن بعد أسبوع واحد على بدء العمليات العسكرية في صربيا في العام 1999،³ وتم توسيع المجال الجغرافي لعملياته خارج الحدود الجغرافية للحلف، والاستناد لمبادئ التدخل الإنساني وإدارة الأزمات والشراكة.

¹ أبو طالب، ح. (يوليو، 1999): "حرب كوسوفو وحدود التغيير في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية. العدد 137، ص94.

² المعيني، مصدر سبق ذكره، ص217.

³ أبو طالب، مصدر سبق ذكره، ص95.

ولا تعني القدرات السياسية والعسكرية الأمريكية أن باستطاعتها حل الصراعات الدولية بقوة السلاح فقط، لأن التدخل العسكري في قضية ما قد يؤدي لتدهور الأمور لتصل مرحلة تهديد المصالح الأمريكية في أحد المناطق الملتهبة حول العالم.

2.3 العقوبات الاقتصادية على إيران

في أعقاب الحرب الباردة ازدادت وبشكل متسارع محاولات الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ونظراً لتلاشي نظام ثنائي الأقطاب فقد برزت مناطق فراغ عالمية وتحديات إقليمية، وازدادت ظاهرة تهريب الأسلحة والمواد النووية،¹ في محاولة لولادة قوى إقليمية جديدة تسد الفراغات التي خلفتها الحرب الباردة وانهايار النظام الدولي الثنائي الأقطاب.

وظهرت إيران في سعيها نحو الحصول على القدرة النووية، كلاعب أساسي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، حيث رأت إيران في برنامجها النووي ضماناً ضد أي تهديدات من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وخصوصاً بعد الخسائر الكبيرة في قوتها العسكرية نتيجة الحرب مع العراق في ثمانينيات القرن العشرين، وكذلك تعزيزاً لمكانتها الإقليمية والدولية.² وقد أدت السياسة الإيرانية هذه لتخوف دولي من قدرات إيران النووية، ورافقها سجل إيراني حافل بانتهاكات لحقوق الإنسان والقمع السياسي، واتهامات بدعم الإرهاب من خلال دعمها لبعض قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية.³

¹ المعيني، مصدر سبق ذكره، ص 237.

² حسنين، ح. (2005): هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاهما الدول المجاورة لها، (نسخة الكترونية)، ص 6.

<http://books.google.ps/books?id=F7P5EhSgt2UC&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=false>

³ هاس، ر، أوسوليفان، م. (2002): العسل والخل، ترجمة: اسماعيل عبد الحكم. مركز الأهرام، القاهرة. ص 33.

وقد حاول الإتحاد الأوروبي دفع النظام الحاكم في إيران نحو مزيد من الإصلاحات والاعتدال السياسي والأخلاقي في مجالي حقوق الإنسان ونبذ الإرهاب في نهاية العام 1992، من خلال ما سمي بالحوار الحاسم. وأعتمد الإتحاد الأوروبي هذا البرنامج كوسيلة للاتصال بإيران والتأثير على نظامها ودفع النظام الإيراني المحافظ نحو مزيد من الاعتدال والانفتاح على المجتمع الدولي الحديث. بما يرافق ذلك من جدولة للديون والحصول على امتيازات اقتصادية ستساعد إيران في دفع عجلة البناء التي انتهجتها إيران لإعادة بناء ما دمرته الحرب الإيرانية العراقية اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً.¹

وقد لاقى هذا البرنامج اعتراضات شديدة من عدة أطراف، فالرأي العام الأوروبي رفض هذا التقارب واعتبر أن الحوار الحاسم بيعٌ لحقوق الإنسان إلى الشيطان.² فيما رفضت إسرائيل هذا الأمر لأنه يقدم لإيران فرصة لتطوير أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يهدد الأمن القومي الإسرائيلي ويشجع قوى أخرى في المنطقة للحصول على هذه النوع من الأسلحة، ويهدد كذلك المكانة الإقليمية التي تسعى إسرائيل للوصول إليها في حال نجاح التسوية مع الدول العربية من خلال المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير" لضمان تفوقه العسكري والاقتصادي.³

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اعتبرت الحوار خطأً سياسياً وأخلاقياً، لأنها ترى في إيران خطراً على الأمن العالمي، على عكس اهتمام الإتحاد الأوروبي بالسلوك الداخلي للنظام الإيراني. وفي ضوء توجه الولايات المتحدة للحد من النفوذ الإيراني المتزايد، أعلنت تدميرها وبصراحة من ازدهار الصادرات الأوروبية لإيران، واعتبرت موقف الإتحاد الأوروبي من برنامج إيران النووي، موقفاً

¹ هاس، أوسوليفان، مصدر سبق ذكره، ص24.

² المصدر السابق، ص41.

³ المعيني، مصدر سبق ذكره، ص252.

ضعيفاً أمام إغراءات السوق الإيرانية المفتوحة للصادرات الأوروبية ودعمًا غير مباشر للإرهاب.¹ على الرغم من تأكيد إيران أن طبيعة برنامجها النووي سلمي ويؤمن 20% من الطاقة الكهربائية المطلوبة لانجاز مشاريعها الصناعية والصحية والزراعية.² واعتمدت إيران في موقفها أن بداية المشروع النووي الإيراني كانت خلال حقبة شاه ايران "محمد رضا بهلوي" وبدعم أمريكي وألماني في ستينيات القرن العشرين،³ في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر إيران شريكاً استراتيجياً هاماً على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي.

وبسبب الخلاف الكبير في الرأي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ونتيجة للضغط المتزايد من الرأي العام الأوروبي، فقدت سياسة الحوار الحاسم تأثيرها السياسي الضخم. وأعربت الولايات المتحدة بصراحة معارضتها لسياسة الحوار بعد تولي الرئيس "كلينتون" إدارة البيت الأبيض في العام 1993. وتم اعتماد سياسة الاحتواء المزدوج للدولتين "المارقتين" إيران والعراق، ففي العام 1995 عطلت إدارة "كلينتون" صفقة إيرانية مع شركة كونوكو الأمريكية بقيمة مليار دولار لتطوير حقول نفط وغاز إيرانية، وبعدها بعدة أشهر وسع الرئيس "كلينتون" العقوبات لتشمل حظراً تاماً للتجارة مع إيران أو الاستثمار فيها.⁴

وأصدر الكونغرس قانون العقوبات ضد إيران وليبيا عام 1996، الذي يعطي الولايات المتحدة حق فرض عقوبات ثانوية على أي شركات أجنبية تستثمر في صناعات النفط في ليبيا وإيران، الأمر الذي

¹ هاس، أوسوليفان، مصدر سبق ذكره، ص41.

² المعيني، مصدر سبق ذكره، ص240.

³ حسنين، مصدر سبق ذكره، ص9.

⁴ هاس، أوسوليفان، مصدر سبق ذكره، ص40-41.

رفضته كل من تركيا وروسيا والصين وكوريا الشمالية بصفته إملاءً خارجياً.¹ وأثار هذا القرار أيضاً غضب دول الاتحاد الأوروبي التي تربطها علاقات اقتصادية واسعة مع إيران، واعتبرته سابقةً خطيرةً في الأمن والتنمية التجارية، وسيؤدي لخسائر اقتصادية ضخمة للاتحاد الأوروبي.²

ونتيجة لهذه الضغوط الأمريكية، ونتيجة للأحداث الداخلية في إيران والتجاذب بين المحافظين والمعتدلين، فقد توقف الحوار الحاسم في نيسان 1997، وتم سحب السفراء الأوروبيين من طهران، في خطوة نحو تبني الموقف الأمريكي من إيران. وتوج هذا الالتقاء في المواقف بين الطرفين بإلغاء الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على شركة توتال الفرنسية، مقابل وعدٍ أوروبي بتعاون أفضل فيما يتعلق بوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.³

وتواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حتى اليوم فرض المزيد من الحصار الاقتصادي ضد إيران لثنيها عن الاستمرار في برنامجها النووي، في مقابل محاولات من أطراف دولية أخرى كالصين وروسيا لتقديم حوافز لإيران لدفعها نحو تلبية المطالب الدولية. وتحاول إسرائيل دفع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للقضاء على الطموح النووي الإيراني باستخدام القوة العسكرية.

وهكذا فقد تعددت أشكال التدخل الأمريكي في الصراعات الدولية المعاصرة، وما هاتان القضيتان إلا جزء من مجموعة قضايا دولية اهتمت السياسة الخارجية الأمريكية بحلها والسيطرة على مجرياتها. وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في صراعات أخرى كمسألة أسلحة الدمار الشامل في

¹ "Public Law", U.S. Government Printing Office Website, (30.4.2011)
<http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-104publ172/pdf/PLAW-104publ172.pdf>

² هاس، أوسوليفان، مصدر سبق ذكره، ص40.

³ المصدر السابق، ص34-35.

العراق والصراع العربي-الإسرائيلي والصراع الطائفي-السياسي في أيرلندا الشمالية، وفرضت نفسها في مجرياتها وحاولت حلها أو إدارتها بما يتماشى ومصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

الفصل الثالث

خلفية تاريخية للصراع حول ايرلندا الشمالية

3.1 تمهيد

لتاريخ ايرلندا الطويل سمات عديدة، فمنذ الهجرات الأولى لأراضيها ما قبل الميلاد وحتى اليوم، كانت ايرلندا مسرحاً لعدد من الأحداث والحروب المدمرة، التي أثرت في مسيرتها الحضارية وتركيبها السكانية والدينية، وخصوصاً كونها أول وآخر مستعمرة في تاريخ انجلترا.¹ وشهدت خلال هذه الفترة أزمات اقتصادية وحالات عديدة من الاضطهاد الديني والسياسي، التي أدت لهجرة ملايين الايرلنديين لدول أخرى.

تحاذي جزيرة ايرلندا انجلترا من جهة الغرب في شمال شرق المحيط الأطلسي، وتبعد حوالي 80كم عن المملكة المتحدة، ويقابلها على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي كل من الولايات المتحدة

¹ Tami Rafidi, "Peace & Conflict Resolution in Northern Ireland, Palestine/Israel: comparative perspective" (M.A. thesis, Birzeit University, 2005), P. 38.

الأمريكية وكندا. وتتكون الجزيرة من 32 مقاطعة، 26 منها يشكلون جمهورية أيرلندا وعاصمتها دبلن، والستة الباقية تشكل أيرلندا الشمالية أو إقليم أُلستر (Ulster) وعاصمتها بلفاست، وتتبع للمملكة المتحدة،¹ وتعد هذه التبعية أحد الأسباب الرئيسية للصراع الطائفي-السياسي في البلاد.

دخلت المسيحية إلى أيرلندا في القرن الخامس،² وغزاها الفايكنغ في القرن الثامن وانشؤا مدينة دبلن في العام 837،³ وسرعان ما انصهروا في المجتمع الأيرلندي الذي دخل ملوكه في حروب داخلية للسيطرة على الجزيرة ما بين 950-1169م.⁴ وغزا النورمانديون الجزيرة واحتلوا أراضيها بالكامل خلال القرن الثالث عشر.⁵ وخلال فترة وجود النورمانديين، توسعت مملكتهم لتشمل إنجلترا وأجزاء من فرنسا و عدة مناطق في أوروبا، وقاموا ببناء العديد من المدن المحاطة بالجران وكذلك القلاع والكنائس وازدهرت الزراعة التي أصبحت مصدر الدخل الرئيسي في الجزيرة، و قسموا الأراضي الزراعية فيما بينهم، وحاولوا من خلال ملوكهم في إنجلترا فرض مزيد من السيطرة على أيرلندا.⁶

3.2 الاستعمار الإنجليزي

استمرت محاولات الإنجليز للسيطرة على أيرلندا، وكان للصراع الديني على الكنيسة خلال حكم الملك هنري الثامن وما بعده أكبر التأثير في فرض السيطرة على الأراضي الأيرلندية، فبعد خلاف الملك هنري والبابا في روما، أعلن هنري الثامن نفسه رئيساً للكنيسة الإنجليزية في العام 1535.⁷ وبدأ

¹ الكيالي، ع، وآخرون (1979) : الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. ص. 432-437.

² Charles Thomas, *Christianity in Roman Britain to AD 500*, (California: UCP, 1981), P.300.

³ Mike Cronin, *Irish History for Dummies*, (Chichester: John Wiley & Sons, 2011), P.65.

⁴ *Ibid*, PP.73-75.

⁵ Kevin Kelley, *The Longest War: Northern Ireland & The IRA*, (London: Zed Books, 1990), P.2.

⁶ Richard B. Finnegan, *Ireland: The Challenge of Conflict & Change*, (Boulder: Westview Press, 1983), P.9.

⁷ Cronin, *op. cit.*, P.164.

حملةً لتطهير البلاد من الكاثوليك التابعين للكنيسة في روما برئاسة البابا، وقام بهدم الأديرة والكنائس الكاثوليكية، وأخرج جميع الأعضاء الكاثوليك من مجلس اللوردات في لندن، وفرض تعاليم البروتستنتية على مواطني المملكة بما فيها أيرلندا.¹

وحتى يتحاشى الملك هنري ثورة أيرلندية ضده، قام بمنح عدد من اللوردات والعائلات الأيرلندية الكبرى جزءاً كبيراً من أراضي الجزيرة ليضمن دعمهم في صراعه مع البابا، ومدخلاً لنشر البروتستنتية في أيرلندا في العام 1540.² وهو ما تم نتووجه بتسمية الملك هنري الثامن ملكاً على أيرلندا في العام 1541 بعد مقترح قدمه اللوردات الأيرلنديين في برلمان دبلن.

وعلى الرغم من أن وريثته الملكة ماري كانت كاثوليكية، ورغم محاولتها إعادة الكاثوليكية إلى الواجهة وأوامرها بحرق البروتستانت وكل من يخالف تعاليم الكاثوليكية.³ إلا أنها استمرت بتنفيذ سياسة السيطرة على أيرلندا وشجعت هجرة الإنجليز الكاثوليك والبروتستانت إلى الجزيرة، ومنحتهم صلاحيات وامتيازات لإقامة مستوطنات وخصوصاً في الجزء الشمالي للجزيرة (إقليم أستر).⁴

إلا أن اعتلاء الملكة إليزابيث عرش إنجلترا في العام 1559،⁵ أعاد الصراع الطائفي إلى البلاد، فقد عرفت هذه الملكة بتزمتها الديني البروتستانتية. واعتبرها الإنجليز أعظم ملكة في تاريخ إنجلترا نظراً

¹ Diarmaid MacCulloch, *The reign of Henry VIII: politics, policy, and piety*, (NY: St. Martin's Press, 1995), P.171.

² Cronin, *op. cit.*, P.167.

³ Kathryn Lasky, *Mary, Queen of Scots, queen without a country*, (NY: Scholastic Inc., 2002), P.109.

⁴ Cronin, *op. cit.*, P.173.

⁵ Amy Blackwell and Ryan Hackney, *The Everything Irish History & Heritage Book*, (Massachusetts: Adams Media, 2004), P.85.

لتوسع المملكة في عهدها وانتصارها في الحروب التي خاضتها ضد فرنسا واسبانيا والكاثوليك في
ايرلندا، واستمر حكمها بين عامي (1559-1603).¹

في العام 1685 أصبح جيمس الثاني ملكاً على إنجلترا.² ونظراً لكونه كاثوليكياً حاول إصلاح
الأمر في ايرلندا وتحسين العلاقة مع السكان الكاثوليك، إلا أنه اصطدم بمعارضة شديدة بقيادة زوج
ابنته الأمير الهولندي وليام أوف أورانج (William Of Orange)،³ الذي وقف إلى جانب
البروتستانت لحسم الصراع السياسي داخل الأسرة المالكة. وقد هزم الأمير وليام البروتستانت الملك
جيمس الثاني الكاثوليك في معركة (Boyue River) في 12 تموز 1690،⁴ وأنهى بذلك أي مطالب
كاثوليكية بالحكم الذاتي في ايرلندا. وهو ما اعتبره البروتستانت نصراً لهم وقاموا بتخليد ذكرى هذه
المعركة. وظهرت مجموعة تسمى البرتقاليون (Orange Order) عام 1795 تخليداً لذكرى الأمير
وليام، الذي أصبح ملكاً على إنجلترا وايرلندا واسكتلندا.

3.3 المجاعة الكبرى

نتيجةً للاستعمار الإنجليزي والحروب التي حدثت ، تدهورت الأوضاع الإنسانية والاقتصادية
للسكان الكاثوليك، ولم يتعامل البرلمان بجدية مع التقارير الواردة من ايرلندا التي حذرت من هذا
التدهور. حيث تم تشكيل 114 بعثة و 61 لجنة خاصة بين عامي (1801-1845)،⁵ وجميع تقارير هذه

¹ Cronin, *op. cit.*, P.173.

² Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.90.

³ Kelley, *op. cit.*, P.5.

⁴ Cronin, *op. cit.*, P.372.

⁵ Cecil Woodham-Smith, *The Great Hunger: Ireland 1845-1849*, (Essex: Penguin Books, 1991), P.36.

اللجان حذرت من الوضع الإنساني الصعب ومستوى الفقر المتزايد، وتعداد السكان المتزايد مقابل البطالة التي وصلت لنسبة 75%.

ونتيجةً لامتلاك المهاجرين الانجليز والبروتستانت لمعظم الأراضي الزراعية في ايرلندا وقوانين الضرائب الانجليزية الصارمة، اتجه الايرلنديون الفقراء لزراعة البطاطا لانخفاض تكلفتها وسهولة تخزينها وأصبحت مكوناً رئيسياً لغذائهم، حتى يستطيعوا دفع إيجار الأراضي الزراعية لملاكها الانجليز.¹ وتنبه "جون ميتشيل" الكاتب السياسي في مجلة الأمة "The Nation" التابعة لحركة الشباب الايرلنديين المعارضة في عام 1844، تنبه لتداعيات اعتماد الايرلنديين على البطاطا في التغذية، وحذر في مقاله من مجاعة كبرى في حال تعرض زراعة البطاطا لأي تهديد.²

وفي خريف 1845 قضي على محصول البطاطا في أوروبا نتيجة لآفة زراعية،³ وتأثرت ايرلندا بتلك الكارثة بشكل خاص لعدة أسباب، أهمها الازدياد السريع لعدد سكان ايرلندا من 4 مليون نسمة إلى أكثر من 8 مليون من عام 1800 وحتى عام 1841، والاعتماد على البطاطا كغذاء أساسي للسكان.⁴ ما أدى لحدوث مجاعة كبرى أمت بسكان ايرلندا وصاحبها العديد من الأمراض كالقوليرا والتيفوس والإسقربوط،⁵ وفتكت بحوالي مليون ايرلندي ودفعت بأكثر من مليون ونصف آخرين للهجرة إلى المدن الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وانجلترا.⁶

¹ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.146.

² Arthur Gribben, *The Great Famine and the Irish Diaspora in America*, (Massachusetts: Uni. Of Massachusetts Press, 1999), P.6.

³ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.147.

⁴ Francis M.Carrolll. *The American Presence in Ulster*, (USA: The Catholic Uni. Of America, 2005), P.45.

⁵ Cronin, *op. cit.*, P.266.

⁶ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, PP.156-157.

قام عدد من المثقفين والسياسيين الايرلنديين بمخاطبة الحكومة للتدخل وحل هذه الأزمة ودفعها لتوفير المواد الغذائية. وكذلك قامت الهيئات المحلية بتقديم عدد من الاقتراحات وتخصيص جزء من الموازنة للقيام بجهود الإغاثة ، وقابل رئيس الحكومة الانجليزية السير "روبرت ببيل" تلك الاقتراحات بأنها سابقة لأوانها، لأن الحكومة لا تريد تشييط جهود الإغاثة المحلية وأن لا يعتاد الايرلنديون على الكسل وانتظار الآخرين لمساعدتهم.¹ وبسبب ضعف الإغاثة الحكومية عام 1846 حاولت عدة منظمات خيرية وكنسية وعدد من مالكي الأراضي إغاثة الايرلنديين الفقراء،² حيث تم استنفار المقترين في ايرلندا وانجلترا لاستضافة الجياع في المنازل وتوفير حساء الدجاج وجمع التبرعات لشراء مزيد من المواد الغذائية. وفي منتصف 1846 سقطت حكومة "ببيل" في البرلمان وترأس الحكومة اليمينية الجديدة "جون راسل"، الذي انتهج سياسةً أكثر لامبالاة تجاه الكارثة، وحافظ على حركة تصدير المنتجات الزراعية من ايرلندا باتجاه انجلترا في ظل المجاعة.³ وقام سياسيون يمينيون بتحميل مسؤولية الكارثة للايرلنديين وكسلهم. وقامت منظمات بروتستانتية بفرض التحول إلى البروتستانتية مقابل تقديم الغذاء للكاثوليك الجائعين.⁴

كذلك قامت الحكومة بالتضييق على محاولات الدول الأخرى للإغاثة، فقد أبدى السلطان العثماني عبد المجيد الأول نيته إرسال 10,000 جنيه للمزارعين الايرلنديين في العام 1845. لكن الملكة "فكتوريا" ملكة بريطانيا طلبت منه إرسال 1,000 جنيه فقط لأنها قد أرسلت بدورها 2,000 جنيه،

¹ Ciaran O Murchadha, *The Great Famine: Ireland's Agony*, (London: Continuum Books, 2011), PP.31-33.

² *Ibid*, P.67.

³ Woodham-Smith, *op. cit.*, PP.408-411.

⁴ Finnegan, *op. cit.*, P.23.

فاستجاب السلطان لهذا الطلب لكنه أرسل سراً ثلاثة سفن محملة بالغذاء للايرلنديين وحاولت المحاكم الانجليزية وقفها إلا أنها وصلت ميناء دروغيدا الايرلندي.¹

لقد أدت هذه المجاعة والكارثة التي خلفتها لتغيير الواقع الديموغرافي لايرلندا، حيث توفي أكثر من مليون، وهاجر حوالي مليون ونصف إلى خارج البلاد. وهاجر حوالي 3 ملايين خلال 75 سنة اللاحقة كآثار طويلة الأمد للمجاعة، لينخفض عدد سكان الجزيرة من ثماني ملايين ونصف قبل المجاعة ليصل إلى حوالي أربعة ونصف مليون نسمة في عام 1920.² وأدت الخسائر البشرية الايرلندية إلى ضياع جزء من التاريخ الايرلندي الذي تناقلته الأجيال عبر العصور، وما رافق ذلك من ضياع للغة الايرلندية الأصلية والعادات والشعر والأساطير والروايات.³ وزادت من نقمة الكاثوليك على الاستعمار الانجليزي بسبب طريقة تعامله مع الكارثة التي أصابت ايرلندا، وهو ما دفعهم للإيمان بأن الله هو من بعث بالآفة، لكن انجلترا هي من تسببت بالمجاعة.⁴

3.4 الحكم الذاتي

رأى الكثيرون من ضحايا المجاعة أن لا بديل عن تحرير ايرلندا من الاستعمار الانجليزي، وأن مسيرة هذا الاستعمار من خلال العمل النقابي لا يمكن ان يعيد للايرلنديين حقوقهم. وبرز هذا التوجه بين المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 1858 أسسوا الأخوية الجمهورية الايرلندية (Irish Republicans Brotherhood) أو (Fenians)⁵ نسبةً لضحايا المجاعة الكبرى، وجمعت

¹ "Islam: Mind, Body, Soul" (10.11.2007\3.4.2011)
<http://www.yursil.com/blog/2007/11/ottoman-aid-to-the-irish/>

² Kelley, *op. cit.*, P.17.

³ Finnegan, *op. cit.*, P.23.

⁴ Kelley, *op. cit.*, P.16.

⁵ *Ibid*, PP.18-19.

المال لدعم التمرد في أيرلندا وقدمت خبرتها العسكرية التي اكتسبتها خلال الحرب الأهلية الأمريكية. وجابهت الحكومة الانجليزية هذا التمرد باعتقال المتمردين وتعذيبهم وخصوصاً عام 1867، حيث ازدادت شعبية الأخوية، وأصبح جلياً أن الأيرلنديين توافقون نحو الاستقلال السياسي لأيرلندا.¹

في العام 1870 قام المحامي البروتستانتي "اسحق بت" (Isaac Butt) بتأسيس منظمة الحكومة الوطنية (Home Government Association)،² والتي اتخذت الفيدرالية الأمريكية نموذجاً يمكن تطبيقه في الحالة الأيرلندية. ولشهرته كمحامٍ عن الثوار الأيرلنديين، وافق الكثيرون من الكاثوليك وأصحاب الأراضي الثوار على دعمه، فحاض الانتخابات البرلمانية تحت مسمى الحزب البرلماني الأيرلندي في العام 1874. وبسبب ضعف مهاراته القيادية لم يكن أداء حزبه ذو تأثير في البرلمان، ما أدى لبروز قيادات أخرى داخل الحزب أبرزهم "تشارلز بارنيل" (Charles Parnell)، أحد ملاك الأراضي البروتستانت الملتزمين بمبدأ الحكم الذاتي لأيرلندا،³ الذي كان يفضل تعطيل عمل البرلمان عن التعاون مع الساسة الانجليز، مما أثار حفيظة الصحافة الانجليزية وهاجمته بشدة.

قامت رابطة الأراضي الوطنية (National Land League) عام 1879 بعدد من الإضرابات والمواجهة المسلحة للضغط على الحكومة وأصحاب الأراضي لحل مشاكل القطاع الزراعي.⁴ وتم اختيار "بارنيل" رئيساً لها إلى جانب قيادته لحركة الحكم الذاتي، وخلال الفترة ما بين 1880-1882 ازدادت المواجهات المدعومة بالمال القادم من الولايات المتحدة. فاضطر رئيس الوزراء الانجليزي "جلادستون" (Gladstone) لإصدار قانون الأراضي عام 1881، الذي لبي مطالب المزارعين إلا أنه

¹ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.176.

² Alvin Jackson, *Ireland 1798-1998: War, Peace and Beyond*, (Oxford: Blackwell Publishing, 2nd Ede. 2006), P.109.

³ Finnegan, *op. cit.*, P.26.

⁴ Cronin, *op. cit.*, P.279.

ألقى القبض على قيادات رابطة الأراضي الوطنية ومنهم "بارنيل" الذي ازدادت شعبيته نتيجة لذلك. وازداد العنف للضغط على الحكومة الانجليزية لحل هذه القضية، ما دفع رئيس الوزراء الانجليزي للاتفاق مع "بارنيل" للإفراج عنه،¹ ودعم مبدأ الحكم الذاتي مقابل التهدئة. وأدى فشل "جلادستون" في إقرار مبدأ الحكم الذاتي لسقوط حكومته. وظهرت العديد من الشعارات البروتستانتية الراضية للحكم الذاتي مثل: "الحكم الذاتي هو حكم روما" في إشارة للكاثوليك المرتبطين بالكنيسة في روما، وكذلك "ألستر ستقاتل"، و"ألستر ستكون على حق".²

في العام 1900 أعيد توحيد صفوف الحزب البرلماني الايرلندي تحت مسمى الرابطة الايرلندية الموحدة (United Irish League) بقيادة "جون ريدموند" (John Redmond)، الذي كان يتمتع بقاعدة برلمانية صلبة وعلاقات وطيدة مع بعض أعضاء مجلسي النواب واللوردات، وجعل من مسألة الحكم الذاتي قضية مركزية في انتخابات عام 1910. وتم عرض القانون على البرلمان في العام 1912، واحتاج تمريره ضغطاً مباشراً من الملك جورج الخامس الذي أصدر قانون الحكم الذاتي في العام 1914 تجنباً لحدوث حرب أهلية في أيرلندا.³

في خطوة لرفض مبدأ الحكم الذاتي، شكل البروتستانت حكومة مؤقتة وميليشيا شبه عسكرية تحت مسمى قوات متطوعي ألستر (UVF) عام 1912. وتدفق السلاح داخل ألستر و تعالت الأصوات الداعية إلى رفض الحكم الذاتي وقبول الحرب الأهلية لحماية المملكة المتحدة.⁴ ولم يكن الايرلنديون الكاثوليك بعيدين عن هذه الأجواء، فقد شكلوا بدورهم قوات شبه عسكرية وتم تسميتها المتطوعون

¹ Finnegan, *op. cit.*, PP.26-27.

² *Ibid*, P.27.

³ Thomas Hennessey, *Dividing Ireland: World War 1 & Partition*, (NY: Routledge, 2006), P.44.

⁴ Cronin, *op. cit.*, P.292.

الأيرلنديون (Irish Volunteers) في العام 1913 لفرض الحكم الذاتي.¹ ودخل الطرفان في سباق تسلح، تدخلت الحكومة الانجليزية متأخراً لوفقه في العام 1914، وأرسلت عدداً من فرق الجيش للسيطرة على الوضع العام. إلا أن ضباط الجيش اعلنوا استعدادهم لتترك مهامهم في الجيش إذا فرض عليهم قتال (أهلهم) في أستر.²

ونتيجةً لذلك وتحاشياً لحدوث حرب أهلية، اقترح رئيس الحكومة الانجليزية "هيربرت آسكويث" (Herbert Asquith) تنفيذ قانون الحكم الذاتي في ايرلندا باستثناء إقليم أستر البروتستانتية،³ وهو ما رفضه "ريدموند" بدافع رفضه لتقسيم ايرلندا. إلا أنه خشي خسارة هذه الفرصة الثمينة فوافق بشرط إجراء استفتاء في إقليم أستر حول الحكم الذاتي. ونتيجةً لمشاركة بريطانيا في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، تم تعليق تنفيذ القانون خلال فترة الحرب.⁴

خلال السنوات الثلاثين من النضال نحو الحكم الذاتي، عادت الهوية الوطنية الايرلندية للظهور في المجتمع الايرلندي من خلال عدد من الأدباء والناشطين النقابيين والسياسيين، وكذلك من خلال عدة منظمات اهتمت بإعادة إحياء الثقافة الايرلندية. ومن هذه المنظمات المؤسسة السلطية الرياضية (Gaelic Athletic Association) التي تأسست عام 1884،⁵ لإعادة إحياء الألعاب الرياضية الايرلندية بديلاً عن الرياضات الإنجليزية. وتأسست كذلك الرابطة السلطية (Gaelic League) في العام 1893،⁶ لإحياء اللغة والثقافة الايرلندية. وتم فتح مدارس لتعليم اللغة وتم إدخال اللغة الايرلندية

¹ Cronin, *op. cit.*, P.317.

² Kelley, *op. cit.*, P.29.

³ Hennessey, *op. cit.*, P.43.

⁴ Finnegan, *op. cit.*, P.29.

⁵ Cronin, *op. cit.*, P.303.

⁶ Finnegan, *op. cit.*, P.29.

في المدارس الابتدائية وافتتاح الجامعة الوطنية عام 1908. إن ما قدمته المنظمتان للحركة الوطنية الايرلندية يعد أساساً في إعادة تشكيل الهوية الوطنية، وكان معظم رموز الثورة الوطنية رواداً لهذه المنظمات ما بين 1916-1921.¹

ونشطت خلال تلك الفترة أيضاً العديد من الجمعيات والنقابات التي كانت جميعها مرتبطةً بالسعي نحو استقلال ايرلندا. واتحدت كثير من هذه الجمعيات تحت إطارٍ سياسيٍ موحد سمي بمنظمة شين فين (Sinn Fein) في العام 1905،² التي تزعمها "آرثر جريفيث" (Arthur Griffith). وكان ينشر برنامج المنظمة السياسي من خلال صحيفته (The United Irishmen)، وكان يرى أهمية حصول ايرلندا على استقلالها، رغم قناعته بأن أي ثورة عنفية سيتم القضاء عليها. لذلك اقترح الانسحاب من البرلمان الانجليزي وتشكيل مجلس ايرلندي يقرر سياسات ايرلندا مستمدة من الثقافة الايرلندية، وإتباع سياسة الحماية الاقتصادية. وكان للنقابات العمالية تأثير واسع في رفض السياسة الاقتصادية التي تنفذها الحكومة الانجليزية. وكان من أشهر النقابيين القيادي العمالي الاشتراكي ورئيس اتحاد عمال النقل والأشغال العامة "جيمس كونولي" (James Connolly) الذي ساهم في تأسيس الجيش المدني الايرلندي (Irish Citizen Army) عام 1913 لحماية العمال.³

في بداية الحرب العالمية الأولى انقسم الايرلنديون بين مؤيد ومعارض لمشاركة بريطانيا الحرب ضد ألمانيا. ورأى "ريدmond" بأن هزيمة ألمانيا أهم من المسألة الايرلندية، ويمكن أن تحفظ انجلترا هذه الخدمة وتقدم مزيداً من التنازلات لايرلندا حال انتهاء الحرب. وطلب "ريدmond" من أعضاء منظمته

¹ Cronin, *op. cit.*, P.313.

² Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.180.

³ "The Irish Citizen Army", BBC (20.1.2012)

<http://www.bbc.co.uk/history/british/easterrising/profiles/po14.shtml>

المتطوعون الأيرلنديون (Irish Volunteers) الخدمة في الجيش البريطاني، إلا أن مجموعة منهم رفضوا الموت من أجل بريطانيا، وانضمت هذه المجموعة للأخوية الجمهورية (IRB). ورأى العديد من القيادات الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية أن انشغال بريطانيا في الحرب فرصة لفرض واقع جديد. فكان الاعتماد على المال الأمريكي والسلاح الألماني والمنشقين من المتطوعين الأيرلنديين الأساس في اتخاذ قرار حول التمرد المسلح. ورأى هؤلاء أن مشاكل بريطانيا هي فرص أيرلندا وأنه بعد الحرب يمكن لأيرلندا أن تشارك في محادثات السلام.¹

وانضم الجيش المدني الأيرلندي (ICA) بقيادة "كونولي" لخطة التمرد، وتغاضى عن مصادر السلاح والمال خدمةً لقضيته الكبرى. و رأى "باتريك بيرس" (Patrick Pearce) أحد قيادات الأخوية الجمهورية أن نجاح التمرد ليس مضموناً، لكن التضحية بالدماء في سبيل الاستقلال أمرٌ لا بد منه. وقد أعطى ظهور "بيرس" الشاعر والخطابي إلى جانب الثائر الاشتراكي "كونولي" دفعةً معنوية لنجاح التمرد.² وفي ربيع 1916 تحركت المجموعات المسلحة المكونة من ألف مسلح وتوزعت في مواقع مختلفة في دبلن فيما سمي بانتفاضة الفصح (Easter Rising).³ وبالرغم من انسحاب بعض المتطوعين الأيرلنديين من المخطط إلا أن "بيرس" و"كونولي" واصلوا تنفيذ التمرد واحتلوا مكتب البريد العام. وأمام 100 مسلح قرأ "بيرس" إعلان استقلال أيرلندا الحرة.⁴ وردت إنجلترا بقوة واستخدمت المدافع والسفن الحربية لقصف المدينة واستمر القتال اسبوعاً انتهى بسحق التمرد وقتل وجرح المئات

¹ Finnegan, *op. cit.*, P.32.

² Kelley, *op. cit.*, P.30.

³ Finnegan, *op. cit.*, P.33.

⁴ Kelley, *op. cit.*, P.31.

وأصيب "كونولي" واعتقل برفقة "بيرس"، وتم القبض على معظم قيادات التمرد وتشكيل محاكم عسكرية لـ160 من المتردين و الحكم بالإعدام على 97 منهم.¹

لم يقابل سكان دبلن الايرلنديون هذا التمرد بالدعم أو التقدير، حتى أن بعضهم قام بإلقاء القاذورات على الثوار الأسرى خلال نقلهم في الشوارع. ويعود هذا التصرف لأنهم اعتبروا هذا التصرف خيانة لبريطانيا وخصوصاً أن بعض ابناءهم يخدمون في الجيش البريطاني. ورأى آخرون أنها مغامرة غير محسوبة النتائج، وأن لا حاجة لسفك مزيد من الدماء. بدأت الحكومة الانجليزية بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق قيادات التمرد خلال شهر أيار من العام نفسه، فقتلت رميةً بالرصاص 15 شخصاً خلال 10 أيام بينهم "بيرس" و"كولوني" الذي كان مصاباً وأعدم وهو جالس على كرسي. وعلى الرغم من رفض الايرلنديين لهذا التمرد، فإن سلسلة الإعدامات التي نفذتها الحكومة الانجليزية أجتت المشاعر الراضة لهذا الرد الدموي، وعززت الرأي العام الراض لسياسات الحكومة الانجليزية في ايرلندا، فتم وقف الإعدامات.²

3.5 استقلال ايرلندا والحرب الأهلية

نتيجةً لهذه الأحداث ونتائجها ارتفعت الأصوات المطالبة بالاستقلال، وضرورة الثورة على الاستعمار الانجليزي. وازدادت شعبية المنظمات السياسية كالأخوية الجمهورية (IRB) والشين فين وغيرها من المنظمات. واضطرت انجلترا وبضغطٍ أمريكي لإعادة طرح فكرة الحكم الذاتي عامي 1916 و 1917 مع استثناء إقليم أُلستر. إلا أن الايرلنديين رفضوا وجددوا مطالبتهم بالاستقلال.

¹ Finnegan, *op. cit.*, P.33.

² *Ibid*, P.34.

وكذلك تم الإفراج عن عدد من الثوار الذين أعادوا بناء الحركة الوطنية وانضموا للشين فين،¹ ولم يعد الحزب البرلماني ممثلاً للمناخ السياسي في أيرلندا. وشاركت الشين فين في انتخابات 1918 وحصلت على 73 مقعد مقابل 26 مقعد للاتحاديين و6 من الحزب البرلماني فقط ضمن البرلمان،² في تغيير واضح للرأي العام الداعم لبرنامج الشين فين السياسي. وكان 36 من قائمة الشين فين معتقلين في السجون الانجليزية، وترأس هذه الكتلة البرلمانية "دي فاليرا" (Eamon de Valera) أحد ثوار الفصح وآخر المقاتلين خلال التمرد، وآخر المفرج عنهم من السجون الانجليزية.³ وقد ولد "دي فاليرا" في الولايات المتحدة الأمريكية من أم أيرلندية وأب إسباني، ونظراً لنشاطه السياسي انتخب رئيساً للشين فين عام 1917 ورئيساً للمتطوعين الأيرلنديين، وأعتقل مجدداً عام 1918.⁴

بداية العام 1919 دعت الشين فين جميع أعضاء البرلمان الأيرلنديين المنتخبين للاجتماع في دبلن فرفضت الأحزاب الأخرى المشاركة، واجتمع 27 من نواب الشين فين فقط لأن 36 من نوابها في السجن، وأعلنوا الاستقلال وتشكيل مجلس أيرلندا (Dail Eireann)، وانتخب "دي فاليرا" المعتقل رئيساً للمجلس و"آرثر جريفيث" (الزعيم السابق للشين فين) نائباً له. وشكل المجلس المحاكم والمؤسسات الحكومية لتكون بديلاً للإدارة الانجليزية. الأمر الذي رفضته الحكومة الانجليزية باعتباره مخالفاً للقانون. وانتقل "دي فاليرا" إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد هربه من السجن، لحشد مزيد من

¹ Finnegan, *op. cit.*, P.35.

² Kelley, *op. cit.*, P.33.

³ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.192.

⁴ Hennessey, *op. cit.*, P.159.

الدعم المالي والمعنوي. وفي ظل غيابه ظهر "كولينز" (Michael Collins) كأحد القيادات الشابة للشين فين.¹

ومن منطلق التزام الحركة الوطنية بمشروع الاستقلال تم تحويل القوى المسلحة إلى جيش نظامي سمي الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA)، تحت قيادة الشاب "كولينز" حيث كان عمره 29 عاماً فقط عام 1919. ورأى "كولينز" وقادة الجيش الجمهوري ضرورة تنظيم الجيش وعملياته العسكرية حتى لا تفشل جهوده كما فشلت محاولات التمرد السابقة، وانتهج حرب العصابات وسيلة لضرب مقرات الشرطة الملكية في ايرلندا.² ما دفع بكثيرٍ من ضباط الشرطة لترك الخدمة ورفض المجندون الجدد الخدمة في المناطق الخطرة. ونتيجةً لعدم تعامل الحكومة الانجليزية مسبقاً مع هذا الاسلوب من المقاومة اضطرت لاستبدال قوات الشرطة بوحدات مختارة من الجيش، ما تسبب في تصاعد العنف. وتصاعد كذلك الرأي العام الانجليزي والأمريكي الراض لإجراءات الحكومة الانجليزية.³

تقدم رئيس الوزراء الانجليزي "لويد جورج" (Lloyd George) في العام 1920 بقانون سمي قانون ايرلندا (Ireland Act)، ينص على منح الحكم الذاتي لكل من ايرلندا الشمالية (إقليم أستر) وايرلندا الجنوبية، وتشكيل مجلس نواب وحكومة مؤقتة في كل منهما ومجلس أعلى مشترك لإدارة العلاقة بينهما. ورفض طرفا الصراع هذا القانون، حيث رفضه الجمهوريون باعتباره تكريساً لانقسام الجزيرة واستبعاد لفكرة الدولة الحرة، ورفضه الاتحاديون لأنه يفصل الإقليم عن انجلترا وبالتالي يضعف

¹ Finnegan, *op. cit.*, P.37.

² Kelley, *op. cit.*, P.37.

³ Finnegan, *op. cit.*, PP.37-38.

موقف البروتستانت في أستر حيث سيصبح تعدادهم متقارباً مع الكاثوليك، إلا أنهم اضطروا للموافقة بعد وعود انجليزية بحماية حقوقهم.¹

وفي العام 1921 جرت الانتخابات البرلمانية وحصل الشين فين على 124 مقعد من أصل 128. ورفض أعضاؤه المشاركة في افتتاح برلمان أيرلندا الجنوبية، وقاموا بتشكيل مجلس أيرلندا الثاني (Dail Eireann). وانتخب "دي فاليرا" رئيساً له، الذي عقد اجتماعاً مع رئيس الوزراء الانجليزي "لويد جورج" للتفاوض على معاهدة بين إنجلترا وأيرلندا. وضع "لويد جورج" شروطاً تتعلق بأمن الملاحة الانجليزية بما فيها إقامة قواعد عسكرية وبحرية على الاراضي الايرلندية وفرض التجنيد في أيرلندا للخدمة في الجيش البريطاني، وهو ما رفضه "دي فاليرا" وعاد لمناقشته في مجلس أيرلندا، حيث انتدب 5 من أعضائه لمواصلة المفاوضات من بينهم "آرثر جريفيث" (الزعيم السابق للشين فين) و"مايكل كولينز" قائد الجيش الجمهوري. ووافق هذا الوفد على المعاهدة مع الحكومة الانجليزية و"مايكل كولينز" قائد الجيش الجمهوري. ووافق هذا الوفد على المعاهدة مع الحكومة الانجليزية (Anglo-Irish Treaty) مقابل استمرار المفاوضات حول المسائل الشائكة.²

اختلف أعضاء مجلس أيرلندا حول هذه المعاهدة، ورفضها التيار المتشدد بقيادة "دي فاليرا" لأن تقسيم الجزيرة والولاء للتاج الملكي تنازلٌ عن تضحيات الثوار. بينما اعتبر مؤيدو المعاهدة أن الدولة الحرة هي مجرد بداية وحجر أساس للجمهورية الكاملة وهذا أفضل ما يمكن تحقيقه في هذه الظروف. وتم التصويت بالموافقة على المعاهدة بـ64 صوتاً مقابل 57 صوتاً ضدها، واستقال "دي فاليرا" احتجاجاً على ذلك.³ وأجريت الانتخابات العامة في العام 1922 وفاز مؤيدو المعاهدة بمعظم مقاعد

¹ Kelley, *op. cit.*, PP.37-38.

² Finnegan, *op. cit.*, P.38.

³ Neil Jordan: "Michael Collins", DVD. Directed by: Neil Jordan (USA: Warner Bros. 1996).

البرلمان، وبالتالي كان المناخ العام الايرلندي مؤيداً للمعاهدة. وواصل "دي فاليرا" وأعضاء الشين فين والجيش الجمهوري المعارضين للمعاهدة القتال ضد الوجود الانجليزي، الأمر الذي واجهته الحكومة الايرلندية الجديدة بحزمٍ شديد وأعدمت 78 من أعضاء الجيش الجمهوري الذين اعتبروا مخالفين للقانون، وتم اعتقال "دي فاليرا" وعدد من قيادات المعارضة. واستمرت الحرب الأهلية بين رفاق الأمس لمدة عام تقريباً. ونظراً لضعف القاعدة الجماهيرية للمعارضة اضطرت لوقف المواجهة المسلحة وشاركت في الانتخابات العامة عام 1923 وحصلت على 44 مقعداً في مقابل 63 لمؤيدي الحكومة و46 مقعداً للعمال والأحزاب الصغرى المؤيدين ضمناً للمعاهدة.¹

أسس "دي فاليرا" في العام 1926 حزباً جديداً أسماه مقاتلو ايرلندا (Fianna Fail) وشارك في انتخابات عام 1927 وحصل على 44 مقعداً، واستمر في توجيهه المعارض للولاء للتاج الملكي لغاية انتخابات العام 1932 حيث حصل حزبه على 72 مقعداً ومن خلال تحالفه مع حزب العمال الايرلندي أصبح "دي فاليرا" رئيساً للوزراء.² وانتهج سياسة الإصلاح والضمان الاجتماعي، وكذلك دخل في مواجهةٍ مع انجلترا بوقفه دفع عائدات الأراضي الزراعية لانجلترا ودخل في حربٍ اقتصادية معها. وتكررت محاولاته لإلغاء بنود من معاهدة 1921، حيث قام بإزالة معظم مظاهر الملكية في ايرلندا، ولم يتم ذكر ملك بريطانيا في دستور عام 1937، وهو ما اعتبر خطوة نحو الاستقلال التام عن بريطانيا.³ وتم إعلان استقلال جمهورية ايرلندا بتاريخ 18 نيسان 1949.⁴

¹ Finnegan, *op. cit.*, P.39.

² *Ibid*, P.40.

³ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, PP.193-194.

⁴ Finnegan, *op. cit.*, PP.43-44.

3.6 أيرلندا الشمالية

تم تكريس الفصل السياسي بين البروتستانت والكاثوليك في أيرلندا لدى طرح مشروع الحكم الذاتي في عام 1912. ورأى البروتستانت في هذا المشروع فرصة للكاثوليك للسيطرة على الطموحات السياسية والاقتصادية للبروتستانت، حيث أن عدد السكان الكاثوليك يقترب من عدد السكان البروتستانت في المقاطعات التسع التي اقترحها القانون ويشكلون الأغلبية في 5 منها.¹ وبذلك رفض البروتستانت الانفصال عن بريطانيا العظمى وتشكلت حالة من الرفض الشعبي والسياسي لهذا القانون، وتم تشكيل مجموعات عسكرية لمقاومته. ورفض الكاثوليك كذلك هذا المشروع باعتباره تقسيماً لأيرلندا، وتقريراً بالتضحيات التي قدمها الأيرلنديون لنيل الاستقلال. وعلى الرغم من الرفض المشترك لهذا المشروع فإن الفصل السياسي والعداء المتصاعد بين البروتستانت والكاثوليك أصبح واقعاً لا يمكن التغاضي عنه.²

وعندما طرح قانون أيرلندا (Ireland Act) عام 1920، تم تغيير الواقع الديموغرافي لإقليم أستر حتى يطمئن البروتستانت على تفوقهم العددي، حيث تم منح 6 مقاطعات من أستر سلطة الحكم الذاتي وهي: Down, Armagh, Derry, Tyrone, Antrim, Fermanagh. وبذلك أصبح عدد البروتستانت حوالي 820,000، والكاثوليك 430,000 وذلك لضمان الأغلبية البروتستانتية. وهكذا قبل البروتستانت هذا المشروع على مضض بعد أن رفضوه كما رفضوا مشروع 1912.³

¹ Finnegan, *op. cit.*, P.119.

² Kelley, *op. cit.*, P.46.

³ Finnegan, *op. cit.*, P.119.

بعد معاهدة 1922 تشكلت حكومة ايرلندا الشمالية وسميت (Stormont Government) وتشكلت من مجلس نواب يتكون من 52 عضواً ومجلس شيوخ ينتخب من مجلس النواب. ويتأسس الحكومة رئيس الأغلبية البرلمانية. وتتبع هذا الحكومة للحكومة الانجليزية في لندن المسؤولة عن العلاقات والتجارة الخارجية والضرائب والجمارك. وبذلك تكون حكومة ايرلندا الشمالية حكومة محلية مسؤولة عن الحياة اليومية في الإقليم.¹

وكعادة الجمهوريين الكاثوليك، شاركت الشين فين في الانتخابات البرلمانية ورفضت المشاركة في جلسات المجلس مما أتاح المجال للبروتستانت بالسيطرة على البرلمان والحكومة من خلال الحزب البروتستانتي الاتحادي (Protestant Unionist Party).² وهكذا تحمل الكاثوليك في ايرلندا الشمالية الحفاظ على الهوية الوطنية الايرلندية بعد أن قبل الشين فين في ايرلندا الحرة مبدأ الحكم الذاتي بناءً على رؤية "كولينز" بأن الدولة الحرة حجر أساس لقيام جمهورية ايرلندا الكاملة، ووجدوا أنفسهم تحت حكم معارضيهم البروتستانت وليس انجلترا كما كان سابقاً. فقام كل من الكاثوليك والبروتستانت بتثبيت مؤسساتهم الدينية والسياسية والثقافية للحفاظ على ثقافته وتقاليده.

وتعددت كذلك مظاهر التمييز الحكومي بين الكاثوليك والبروتستانت في شؤون المشاركة السياسية والتوظيف والبنية التحتية وتنفيذ القوانين والتعليم. وتبنت الحكومة الانجليزية أيضاً سياسة التنمية والتطوير الصناعي والتوظيف وبناء المؤسسات التعليمية والدينية في الجزء الشرقي من ايرلندا الشمالية ذو الأغلبية البروتستانتية، وأهملت مقاطعة ديرري (Derry) والجزء الغربي ذو الأغلبية

¹ Joanne McEvoy: "The Politics of Northern Ireland" (Edinburgh: Edinburgh Uni. Press, 2008) P.28.

² Ibid, P.28.

الكاثوليكية.¹ وعلاوةً على ذلك تبنت مجموعةً من الإجراءات الأمنية في العام 1922، وشددتها في عامي 1933 و 1951، فيما سمي بقانون السلطات الخاصة (Special Powers Act) الذي يعطي الحق لوزير الداخلية باتخاذ إجراءات أمنية واسعة كحظر التجول والتفتيش دون مذكرة واستخدام القوة المفرطة والاعتقال الاحترازي، وإغلاق المؤسسات وحظر الاجتماعات العامة والرموز ذات الطابع السياسي. وكان تطبيق هذه الإجراءات محصوراً على الكاثوليك، فقد تم حظر النشاط السياسي للمنظمات الكاثوليكية كالجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، ولم يتم حظر المنظمات شبه العسكرية البروتستانتية. وكذلك كانت ممارسات شرطة أستر الملكية (RUC) ذات طابع عنصري ضد المجتمع الكاثوليكي، واستخدمت القوة لتفريق التظاهرات والاعتصامات الكاثوليكية مما تسبب بكثير من الخسائر البشرية خلال الخمسين سنة اللاحقة.² وهكذا أصبح تنفيذ القانون في أيرلندا الشمالية في نظر الكاثوليك وسيلة للظلم وليس ضماناً للمساواة.

وترأس الحزب البروتستانتى الاتحادي حكومة أيرلندا الشمالية (Stormont Government) خلال سنواتها الخمسين (1922-1972). وكان برنامجه السياسي مهتماً بتكريس الوحدة مع بريطانيا. على عكس الشين الفين الذي تحول للجيش الجمهوري واخذ على عاتقه حماية المجتمع الكاثوليكي، والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية في المناطق ذات الأغلبية الكاثوليكية.³

وكان صعود "شين ليماس" (Sean Lemass) لزعامة حزب مقاتلو أيرلندا (Fianna Fail) الذي يترأس حكومة جمهورية أيرلندا عام 1959، يؤسس لمرحلة جديدة في السياسة التقليدية الأيرلندية.

¹ Finnegan, *op. cit.*, P.121.

² Kelley, *op. cit.*, PP.50-51.

³ Finnegan, *op. cit.*, PP.124-125.

وفي ايرلندا الشمالية أيضاً تم انتخاب "تيرينس أونيل" (Terence O'Neill) رئيساً للحكومة عام 1963 في نجاح مميز للتيار الليبرالي في الحزب البروتستانتى الاتحادي، حيث زار "أونيل" مدرسة كاثوليكية وتبادل الزيارات مع ليماس خلال العام 1965، ما ساهم بتهدئة التوتر بين المنطقتين.¹

3.7 سنوات العنف (Troubles)

على الرغم من هذه الأجواء المشجعة، إلا أن هناك من كان يرفض هذا النوع من التقارب بين ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا. فقد عارض أعضاء يمينيون من حزب ألستر الاتحادي (UUP) التوجه الليبرالي الذي انتهجه "أونيل"، وطالبوا بمزيد من الحماية للبروتستانت من طموحات الكاثوليك نحو الانضمام لجمهورية ايرلندا، ووجوب محاربة الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA). وكان على رأس هذه المعارضة وزير الكنائس في حكومة ايرلندا الشمالية "يان بيسلي" (Ian Paisley)، وهو بروتستانتى متطرف يرفض أي نوع من الحوار الديني مع الكاثوليك، وقد انشق عن الحزب الاتحادي عام 1966 ليؤسس حزباً أكثر تطرفاً وولاءاً للتاج البريطاني وسمي بالحزب الاتحادي البروتستانتى ولاحقاً الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP). وكان دائم الدعوة للقيام بمسيرات مضادة للمسيرات الكاثوليكية. وكانت له أيضاً علاقات بمجموعات شبه عسكرية سميت بقوة متطوعي ألستر (UVF) التي أعلنت أنها ستقوم بمطاردة وإعدام أفراد الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA).²

تابعت مجموعة من الشباب الكاثوليك المتعلمين العاطلين عن العمل في الستينيات نجاح حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية. فقاموا مع البروتستانت المتضامنين بتأسيس منظمة

¹ Jackson, *op. cit.*, PP.320-321.

² Finnegan, *op. cit.*, P.125.

الحقوق المدنية في أيرلندا الشمالية (NICRA) خلال العام 1967.¹ وقد وضعت هذه المنظمة حكومة أيرلندا الشمالية في موقف محرج، عندما طالبت بمزيد من المساواة للكاتوليك كنظرائهم البروتستانت في التوظيف والإسكان والمشاركة السياسية الفعلية. وكذلك إلغاء قانون السلطات الخاصة (Special Powers Act) القمعي، وإعادة تشكيل شرطة أستر الملكية (RUC). بعيداً عن أي مطالبات بإلغاء الحكومة أو طرد بريطانيا من أيرلندا أو الانضمام إلى جمهورية أيرلندا.²

وتبنت منظمة (NICRA) التظاهر السلمي لجلب الانتباه لقضية التمييز ضد الكاثوليك. وكان أول نشاطاتها بداية تشرين الأول عام 1968 مسيرةً من مدينة بلفاست إلى مدينة ديرري (Derry March)، واستمرت المسيرة أربعة أيام حتى وصلت إلى مدينة ديرري. وهناك تعرض المتظاهرون للاعتداء من البروتستانت الموالين بالحجارة، مما استدعى تدخل شرطة أستر الملكية (RUC) التي تتكون في معظمها من البروتستانت، ولم تقم بما يلزم لحماية المتظاهرين. فانتقلت الصدامات إلى الأحياء الكاثوليكية في المدينة وقامت قوات الشرطة بإخمادها بالقوة. وانتشرت صور الاعتداء على المظاهرة وقمع الشرطة لها بسرعة حول العالم، مما أدى لتزايد الاهتمام المحلي والدولي بالتمييز الذي يتعرض له الكاثوليك. وفقد الكاثوليك الثقة نهائياً في دور الشرطة الملكية (RUC) في حمايتهم.³

ونتيجةً لهذه الأجواء تفاقمت الأمور نحو مزيد من التوتر بين الكاثوليك والبروتستانت. وأصبحت المسيرات الطائفية ساحةً للعنف المتبادل. وتفاعلت المجموعات المسلحة من الطرفين في مسلسل من الفعل ورد الفعل. وفي انتخابات شباط 1969 تعرض "أونيل" (O'Neill) رئيس الوزراء لهجوم حاد

¹ McEvoy, *op. cit.*, P.33.

² Kelley, *op. cit.*, P.99.

³ Richard English, *Armed Struggle: The History of the IRA*, (NY: Oxford Uni. Press, 2005), P.100.

من المتطرفين البروتستانت بسبب سياساته مع الكاثوليك، واضطر للاستقالة من منصبه في نيسان من العام نفسه.¹ ووصل عدد من ناشطي الحقوق المدنية أمثال "جون هيوم" (John Hume) إلى قبة البرلمان في تلك الانتخابات.²

وفي أواخر العام 1971 انتهج الجيش البريطاني سياسة الاعتقال (Internment). وتم احتجاز المئات من الكاثوليك في السجون لمجرد شكوك بعلاقتهم بالاعتداءات التي يتعرض لها الجيش.³ فدعا كل من "إيفان كوبر" (Ivan Cooper) زعيم منظمة (NICRA) و"جون هيوم" (Hume) إلى مسيرة سلمية للاحتجاج على سياسة الاعتقال يوم الأحد 30 كانون الثاني عام 1972 في مدينة ديربي. وتم الموافقة على المسيرة من قبل الشرطة (RUC). وفي عصر ذلك اليوم هاجمت قوات الجيش البريطاني المسيرة السلمية، وأطلقت النار على المتظاهرين لتقتل 14 مظاهراً وتعتقل العشرات فيما سمي الأحد الدامي (Bloody Sunday). وأصدرت السلطات البريطانية مباشرةً بياناً أعلنت فيه ان من قتل في المظاهرة هم من أفراد الجيش الجمهوري (IRA) الذين أطلقوا النار على الجيش البريطاني. إلا أن التحقيقات أثبت أن الضحايا هم مدنيون غير مسلحين ولم يكن هناك إصابات بين أفراد الجيش، حتى أنه لم يكن هناك حضور للجيش الجمهوري في هذه المظاهرة.⁴ وكنتيجة لسقوط ضحايا مدنيين تم استهداف السفارات البريطانية في دبلن وأستراليا في شباط عام 1972،⁵ وشكلت الحكومة البريطانية لجنةً للتحقيق برئاسة وزير العدل اللورد "ويدجيري" (Widgery) الذي خرج بتقرير سمي باسمه وأوضح أن الضحايا لم يكونوا مسلحين. إلا أنه اعتبر أن الجنود البريطانيين لم

¹ McEvoy, *op. cit.*, P.34.

² Finnegan, *op. cit.*, P.127.

³ Aaron Edwards, *The Northern Ireland Troubles: Operation Banner 1969-2007*, (Oxford: Osprey, 2011), P.37.

⁴ Kelley, *op. cit.*, P.163.

⁵ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.207.

يخالفوا القانون لكنهم تصرفوا بدون مسؤولية، ولم يتم معاقبة أي جندي من الجيش البريطاني. وكأثرٍ غير مباشر لهذا الحادث قامت الحكومة البريطانية في آذار من نفس العام بحل برلمان أيرلندا الشمالية وإيقاف عمل حكومة أيرلندا الشمالية (Stormont Government) بعد 50 عاماً من تجربة الحكم الذاتي، وأصبحت الأمور تدار مباشرةً من لندن.¹

وخلال العامين 1972-1973 تصاعدت أعمال العنف بين المجموعات المسلحة للطرفين والجيش البريطاني لتزيد عن 15650 عملية إطلاق نار و 2360 تفجير، ليصل عدد ضحايا هذه الفترة إلى حوالي 497 قتيل و 4876 جريح.² ودفع ذلك ببعض المعتدلين من الطرفين للتفاوض سرّاً. فاجتمع في لندن كل من "جيرى آدمز" (Adams) و"مارتن مكجينيس" (Martin McGuinness) من الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) مع "وليام وايتلو" (William Whitelaw) وزير الدولة الانجليزي لشؤون أيرلندا الشمالية في تموز 1972 وتم التفاوض على التهدئة ووقف العنف المتبادل. لكن هذه المفاوضات انهارت وتصاعدت الأعمال الانتقامية نتيجةً لاستمرار أعمال العنف وخصوصاً تفجير الجيش الجمهوري (IRA) لـ22 سيارة مفخخة في بلفاست بتاريخ 21 تموز فيما سمي بالجمعة الدامي (Bloody Friday) حيث قتل 9 اشخاص بينهم 6 جنود.³

قدمت الحكومة البريطانية ما سمي بالمقترحات الدستورية (Constitutional Proposals) لأيرلندا الشمالية في آذار 1973،⁴ وأكدت فيها من جديد أن أيرلندا الشمالية جزء من المملكة المتحدة طالما أرادت الغالبية ذلك. ودعت لتشارك السلطة بين البروتستانت والكاثوليك، وإعادة تشكيل مجلس أيرلندا

¹ McEvoy, *op. cit.*, P.74.

² Edwards, *op. cit.*, P.38.

³ *Ibid*, P.40.

⁴ McEvoy, *op. cit.*, P.74.

المشترك، الذي يضم إلى جانب إيرلندا الشمالية وبريطانيا جمهورية إيرلندا. ووافقت كذلك الحكومة البريطانية على الإفراج عن السجناء السياسيين وإعادة تشكيل شرطة ألستر الملكية (RUC). ودعت الأحزاب السياسية الأيرلندية للمشاركة بالمفاوضات على هذه الأسس. لكنها استبعدت الجيش الجمهوري (IRA) وبعض المجموعات البروتستانتية المسلحة لعلاقتهم بأعمال العنف.¹

انضم الحزب الاجتماعي الديمقراطي العمالي (SDLP) الكاثوليكي وحزب ألستر الاتحادي (UUP) البروتستانتى وحزب التحالف (Alliance Party) المعتدل للمفاوضات في أيار 1973. وبرعاية ومشاركة رئيس وزراء بريطانيا "إدوارد هيث" (Edward Heath) ورئيس وزراء جمهورية إيرلندا "ليام كوسجراف" (Liam Cosgrave)، تم الاتفاق في 9 كانون الأول من العام نفسه على ما سمي باتفاقية سنيجدال (Sunningdale Agreement) لتشارك السلطة. وفي بداية 1974 تم تشكيل المجلس التنفيذي لإيرلندا الشمالية المكون من 11 عضو برئاسة "بريان فولكنر" (Brian Faulkner) من حزب ألستر الاتحادي (UUP)، وكذلك تشكيل مجلس إيرلندا المشترك مع جمهورية إيرلندا.²

وبطبيعة الحال اعترضت بعض الأحزاب والمجموعات المسلحة من الطرفين على هذا الاتفاق. فقد رأى الجيش الجمهوري (IRA) أن هذه الاتفاقية تراجع عن مشروع الاتحاد مع جمهورية إيرلندا. لكن المعارضة الأشد لهذه الاتفاقية أتت من طرف الأحزاب البروتستانتية، فقد تحالفت عدة أحزاب بروتستانتية في إطار معارض للاتفاقية بداية العام 1974 تحت اسم مجلس اتحاد ألستر الموالي (UUUC)،³ وكان على رأسها الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) بزعامة "إيان بيسلي"

¹ Marc Mulholland, *The Longest War: Northern Ireland's Troubled History*, (NY: Oxford Uni. Press, 2002), P.116.

² McEvoy, *op. cit.*, PP.74-75.

³ Mulholland, *op. cit.*, P.118.

(Paisley) وحزب طليعة ألستر (Ulster Vanguard) والحزب الاتحادي الرسمي (OUP) المنشق عن حزب ألستر الاتحادي بسبب دخوله المفاوضات مع الكاثوليك. ورفضت هذه الأحزاب الاتفاقية من منطلق طائفي وسياسي، ورأت فيها موطئ قدم للجمهوريين نحو الاتحاد مع جمهورية أيرلندا. وعملت على تشكيل رأي عام بروتستانتية رافض للمجلس التنفيذي وهو ما تجسد بإضراب مجلس عمال ألستر الموالي من 15 - 28 أيار 1974،¹ الذي أصاب البلاد بشلل شبه كامل. ودعمت بعض المجموعات المسلحة البروتستانتية هذا الإضراب أهمها قوة متطوعي ألستر (UVF) ومنظمة الدفاع عن ألستر (UDA) اللتين عملتا على إغلاق الشوارع وإجبار بعض العمال على الإضراب. وقامت هذه المجموعات أيضاً بتفجيرين في مدينتي دبلن ومونجهان (Monaghan) بتاريخ 17 أيار أوقعتا حوالي 33 قتيلاً من المدنيين الكاثوليك،² مما دفع بالحكومة البريطانية لإعلان حالة الطوارئ في أيرلندا الشمالية. ونظراً لاستمرار الإضراب وتأثيره على قطاعات مختلفة وأهمها الكهرباء فقد اضطر "فولكنر" للاستقالة وانهارت اتفاقية المجلس التنفيذي في 28 أيار.³

تصاعدت أعمال العنف، ودخل أطراف الصراع في موجة من العمليات الانتقامية على الرغم من الجهود الكبيرة لوقفها أو السيطرة عليها، وخصوصاً مع تدفق مزيد من الأسلحة لأطراف الصراع وخصوصاً الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA). فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً رئيسياً لتسليح الجيش الجمهوري، حيث رأى الآلاف من الأمريكيين من أصول أيرلندية ان دعم المقاومة الأيرلندية بالمال والسلاح وسيلة للتخلص من الظلم الإنجليزي للأيرلنديين. ففي العام 1981 أوقف

¹ Kelley, *op. cit.*, P.215.

² Jackson, *op. cit.*, P.384.

³ Kelley, *op. cit.*, P.217.

مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) شبكة من مهربي الأسلحة إلى أيرلندا الشمالية،¹ وتكونت هذه الشبكة من 5 أشخاص على رأسهم "جورج هاريسون" (George Harrison)، الذي كان أحد قيادات الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) في الولايات المتحدة الأمريكية. وعمل على تزويد الجيش الجمهوري بالمال والسلاح على مدى 25 عاماً. إلا أن المحكمة قامت بتبرئته لعدم ارتكابه أي جريمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وإدعاء الشبكة بأن نشاطهم كان بموافقة ضمنية من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA). وحصل الجيش الجمهوري أيضاً على السلاح والمال من الزعيم الليبي "معر الفذافي"، الذي أرسل 4 شحنات ضخمة من الأسلحة والمتفجرات. ضمن محاولته زعزعة الاستقرار في بريطانيا.² وكان الجيش الجمهوري في سعيه لامتلاك مزيد من الأسلحة، يعمل على ضمان استمرار المواجهة العسكرية مع بريطانيا لجعل وجودها في أيرلندا الشمالية أمراً مكلفاً مما سيدفعها حسب رؤيته للانسحاب.

وفي ساحةٍ جديدةٍ للصراع بدأ سجناء الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) ومنظمات أخرى، ما سمي بالاحتجاج القذر (Dirty Protest)، الذي قام به السجناء السياسيون في عام 1976 ضد إلغاء الحكومة البريطانية صفة الفئة الخاصة (Special Category) للتعامل مع السجناء السياسيين من أيرلندا الشمالية. ونتيجة لإلغاء هذه الصفة تم التعامل معهم كالسجناء العاديين وفرض مزيد من الإجراءات القمعية ضدهم. قابل السجناء السياسيون هذا الإجراء بالاحتجاج ورفض الالتزام بلباس السجناء العاديين ورفضوا كذلك تنظيف الزنازين واستخدموا الأغذية لصنع ملابس خاصة بهم،³ واستمروا في هذه الاحتجاجات عدة سنوات مما دعا الصحفيين حول العالم لتسليط الضوء على

¹ Shana Alexander, "The Patriot Game," *New York Magazine*, November 22, 1982, PP.58-68.

² Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.210.

³ David Beresford, *Ten Men Dead*, (NY: Atlantic Monthly Press, 1987), PP.15-18.

الظروف المعيشية التي يعيشها السجناء السياسيون في السجون البريطانية ووصفت تلك الأوضاع بالمريعة وغير الإنسانية. وتجاهلت الحكومة البريطانية هذه الاحتجاجات، وقالت رئيس الوزراء البريطانية "مارجريت تاتشر" (Margaret Thatcher):¹ "إذا اختار هؤلاء العيش في القذارة، فهذه مشكلتهم". عام 1981 وجد السجناء المحتجون أن لا نتيجةً من سياسة الاحتجاج القذر، فبدؤوا بالإضراب عن الطعام كوسيلة أكثر تطرفاً لمزيد من الضغط للحصول على مطالبهم. وكان أول المضربين "بوبي ساندس" (Bobby Sands) أحد أعضاء الجيش الجمهوري (IRA)، وفي كل عشرة أيام انضم له زميلٌ آخر. واعتبرت الحكومة البريطانية هذا الإضراب ابتزازاً أخلاقياً مرفوضاً. وحاول "جيرري آدمز" إقناع "ساندس" بوقف الإضراب لكنه رفض. ونتيجةً لصموده تم انتخابه عضواً في البرلمان عن حزب الشين فين. وبعد مرور 66 يوماً من الإضراب توفي "ساندس" في الخامس من أيار، وشارك في جنازته في بلفاست حوالي 100,000 إيرلندي. فيما استمر زملاؤه بالإضراب خلال الأشهر التالية وتوفي 9 آخرين منهم. ونتيجةً لضغوط من القيادة السياسية للجيش الجمهوري (IRA) وأهالي السجناء، توقف الإضراب في بداية تشرين الأول من العام 1981 بعد أن قرر السجناء السياسيون أن لا يفقدوا مزيداً من الأرواح. ونظراً لهذا الصمود والاهتمام الإعلامي وافقت الحكومة البريطانية على معظم مطالب الإضراب.²

¹ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.209.

² English, *op. cit.*, P.202.

واستمرت مشاهد العنف والقتل المتبادل بين أطراف الصراع لأكثر من ثلاثة عقود، واعتبرت أكثر المراحل دمويةً في تاريخ الصراع وسميت بسنوات المتاعب (Troubles). ففي الفترة ما بين عامي 1968-1999 قتل 3,636 شخصاً وجرح أكثر من 36,000 معظمهم من المدنيين الأبرياء.¹

¹ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.201.

الفصل الرابع

الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة الايرلندية

4.1 تمهيد

لطالما كان للمسألة الايرلندية حضور في أذهان شعب الولايات المتحدة وقيادته السياسية، وخصوصاً في سنواته الثلاثين الأكثر دموية 1968-1998 فيما سمي بفترة المتاعب (Troubles). ولا يمكن فهم هذه السنوات من الصراع الطائفي-السياسي في ايرلندا الشمالية دون الأخذ بالاعتبار تأثير الايرلنديين في الولايات المتحدة الأمريكية أو "الايرلنديين الأمريكيين".

يشكل الأمريكيون من أصول ايرلندية حوالي 36.3 مليون شخص¹، وهذا ما يجعلهم من أهم المجموعات القومية سياسياً واجتماعياً في الولايات المتحدة. ويزخر التاريخ الأمريكي بمساهمات

¹ "Irish Americans Heritage", US Census Bureau News, Washington (5.1.2010\10.7.2011), P.1
<http://www.census.gov/newsroom/releases/pdf/cb10-ff04.pdf>

الاييرلنديين في بناء ونهضة الولايات المتحدة.¹ فقد شارك 9 اييرلنديون من أصل 56 شخصية أمريكية في كتابة إعلان الاستقلال (Declaration Of Independence) عام 1776، وينحدر ثلث رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية من أصولٍ اييرلندية أمثال "كارتير" و"تيكسون" و"كينيدي" و"كلينتون"، ما أعطى للاييرلنديين الأمريكيين نفوذاً سياسياً هائلاً في الحياة السياسية الأمريكية.²

وللتراث الاييرلندي تأثير واضح في الحياة الأمريكية، فقد نقل الاييرلنديون كثيراً من عاداتهم وثقافتهم عند هجرتهم للولايات المتحدة. وأصبحت المناسبات السنوية الاييرلندية جزء من الثقافة الأمريكية،³ فالاحتفال بذكرى القديس باتريك (St. Patrick Day) أصبح عيداً وطنياً يحتفل به الأمريكيون في 17 آذار من كل عام منذ مشاركة الرئيس "هاري ترومان" به في العام 1948،⁴ وهذا العيد هو أحد الأعياد الوطنية للاييرلنديين لتخليد القديس باتريك الذي أدخل المسيحية إلى جزيرة اييرلندا في القرن الخامس. وأصبح ارتداء اللون الأخضر وأكل اللحم المقدد وشرب البيرة والعزف على القرب تقليداً للتراث الاييرلندي، وهو ما دفع بالرئيس الأمريكي "باراك اوباما" (Obama) لاعتبار شهر آذار عام 2009 شهراً للتراث الاييرلندي الأمريكي، تقديراً للمساهمات الثقافية للاييرلنديين الأمريكيين.⁵

بدأت الهجرة الاييرلندية في منتصف القرن السابع عشر، وتعود هذه الهجرة المبكرة إلى الحروب التي قامت بها انجلترا للسيطرة على اييرلندا. فقامت بإرسال الآلاف من الاييرلنديين للعمل كعبيد في

¹ Joseph E. Thompson, *American Policy and Northern Ireland: A Saga of Peace Building*, (Westport: Greenwood Publishing Group, 2001), P.1.

² Stephen Byrne, *Irish Emigration to the United States*, (Massachusetts: Applewood Books, 2010), P.16.

³ Amy Blackwell and Ryan Hackney, *The Everything Irish History & Heritage Book*, (Massachusetts: Adams Media, 2004), P.241.

⁴ US Census Bureau News, *op. cit.*, P.1.

⁵ "Irish Americans Heritage, 2009", U.S. Government Printing Office, Washington (5.3.2009\10.7.2011) <http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/DCPD-200900116/pdf/DCPD-200900116.pdf>

المستعمرات الانجليزية في العالم الجديد (أمريكا وكندا). وكذلك هاجر الآلاف بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة في ظل الاستعمار البريطاني لايرلندا، والبحث عن فرصة جديدة لتحسين الظروف المعيشية والوقاية من التهديد الثقافي للسكان الجدد الذين استولوا على الارض الايرلندية.¹

لم يرحب سكان المستعمرات بالمهاجرين الجدد، ويعود ذلك للأصول البروتستانتية لسكان المستعمرات (Anglo Protestants)، وكذلك لارتفاع مستوى الأمية بين المهاجرين الجدد وتوجههم نحو الجريمة في ظل غياب القيادة الدينية والاجتماعية لهم.² وازدادت أعداد السفن التي تحمل المهاجرين من جزيرة ايرلندا إلى أمريكا. ورافقت حركة السفن هذه كوارث أودت بحياة المئات من المهاجرين الفقراء، بسبب انتشار الأمراض على ظهر السفن وغرق بعضها. كما حدث في العام 1741 حيث وصلت سفينة وردة البحر (Sea Flower) إلى بوسطن بعد 16 أسبوعاً من إبحارها، بعد أن مات حوالي 46 من أصل ركابها الـ106.³

ونتيجة لأوضاع المهاجرين الصعبة فقد تم تأسيس عدة مؤسسات لمساعدتهم وإغايتهم، وكان أشهرها جمعية الأبناء الطيبون للقديس باتريك، التي تأسست عام 1771 في فيلادلفيا. وقامت بمساعدة المهاجرين وتوجيههم نحو المستعمرات الملائمة لهم.⁴ واستمر الحال على ذلك لغاية العام 1820 حيث بدأ تسجيل المهاجرين وتعدادهم، ففي الفترة ما بين 1820-1870 وصل إلى أمريكا حوالي أربع

¹ Thompson, *op. cit.*, P.3.

² Owen Dudley Edwards, Con Howard, and David Noel Doyle, *America and Ireland, 1776-1976*, (London: Greenwood Press, 1980), P.81.

³ John Daniel Crimmins, *Irish American Historical Miscellany*, (NY: John D. Crimmins, 1905), PP.149-150.

⁴ Thompson, *op. cit.*, P.5.

ملايين مهاجر إيرلندي،¹ وخصوصاً في سنوات المجاعة الكبرى حيث هاجر مئات الألوف هرباً من الجوع والفقير.²

4.2 الشخصية الايرلندية الأمريكية

رفض سكان المستعمرات الأوائل استقبال المهاجرين، وكان هؤلاء السكان من الانجليز البروتستانت المتطهرين (Puritans) الذين يختلفون عقائدياً وثقافياً عن المهاجرين الايرلنديين ومعظمهم من الكاثوليك. وتفاقم هذا الرفض بسبب الحالة الصحية للمهاجرين الهاربين من المجاعة والأمراض، وكذلك الأمية والخرافات المنتشرة بينهم، وعاداتهم المرفوضة بالنسبة للمتزمين كشراب الكحول.³ وانضم للمتطهرين كذلك الايرلنديون البروتستانت الذي هاجروا مبكراً للعالم الجديد. وللتفرقة بينهم وبين المهاجرين الايرلنديين الجدد أسموا أنفسهم الايرلنديين الاسكتلنديين (Scotch Irish) نسبةً للاسكتلنديين الأوائل الذين استعمروا ايرلندا، وحاولوا عزل المهاجرين الجدد وملاحقتهم لإبعادهم عن العمل في المستعمرات.⁴

إلا أن توسع المستعمرات وتزايد الحاجة للأيدي العاملة دفع بسكان المستعمرات للتعامل مع المهاجرين الايرلنديين الجدد،⁵ الذين ساهموا في تأسيس وتوسع المزيد من المستعمرات كفيرجينيا وميريلاند وتينيسي وفيلادلفيا وتكساس غيرها.⁶ وازدادت مهاراتهم الحرفية وخصوصاً في مجال البناء

¹ Byrne, *op. cit.*, P.11.

² Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.160.

³ John Francis Maguire, *The Irish in America*, (London: Longmans, Green and Co., 1868), PP.82-85.

⁴ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.169.

⁵ Maguire, *op. cit.*, P.85.

⁶ Byrne, *op. cit.*, P.15.

حتى أصبحوا الطاقة العاملة الرئيسية في البلاد، ففي عام 1847 قالت صحيفة النيويورك بأن هناك عدة أشكال للطاقة لبناء البلاد: طاقة الماء والطاقة البخارية والأحصنة والطاقة الايرلندية.¹

ونتيجة للهجرة والمجاعة الكبرى تعزز دور الكنيسة الكاثوليكية والقساوسة الكاثوليك في كل من بريطانيا والولايات المتحدة،² الذين ساهموا في تقريب وجهات النظر بين الكاثوليك والبروتستانت في الولايات المتحدة وكندا والتعايش وتقبل الآخر في المستعمرات. ووصل عدد الكنائس الكاثوليكية في كندا والولايات المتحدة عام 1866 إلى 90 كنيسة و45 قس بعد أن منع الكاثوليك من ممارسة معتقداتهم الدينية لفترةٍ طويلة.³

مع مرور الوقت تحسنت أحوال الايرلنديين بشكل ملحوظ، وخصوصاً في المستعمرات التي أنشئوها، وحاولوا كذلك تحسين أسلوب حياتهم والابتعاد عن الجوانب السيئة في ثقافتهم كشراب الكحول، حتى يتعامل معهم مجتمع المستعمرات كالانجليز والفرنسيين والاسكتلنديين. ورفضوا على أنفسهم ضريبةً في منتصف القرن التاسع عشر، لتعليم الجيل الجديد من الايرلنديين القراءة والكتابة نحو مزيد من تطوير المجتمع الايرلندي وبدعم من بعض البروتستانت الأمريكيين الذي عملوا على دمجهم في المجتمع الأمريكي.⁴

انخرط الايرلنديون في الحياة السياسية الأمريكية منذ بداياتها، وساهموا في نشاطات الثورة ضد بريطانيا وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. فقد شجع السياسي الأمريكي وأحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة "بينجامين فرانكلين" (Benjamin Franklin) الهجرة الايرلندية إلى

¹ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.166.

² Thompson, *op. cit.*, P.8.

³ Maguire, *op. cit.*, P.90.

⁴ *Ibid*, PP.81, 495, 496.

الولايات المتحدة لدعم جهود الانفصال عن بريطانيا، نتيجة الكراهية الكامنة لدى الأيرلنديين ضد بريطانيا وهذا ما دفعهم ليكونوا في مقدمة جيش الثورة.¹ واشتهرت أسماء أيرلندية كثيرة خلال حرب الاستقلال بين عامي 1775-1783، وشاركوا كذلك في كتابة إعلان الاستقلال عام 1776،² وقام بنشره الأيرلندي "جون دونلاب" (John Dunlap) في صحيفته (Pennsylvania Packet) التي أصبحت أول صحيفة يومية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1784.³ وشارك حوالي 150.000 أيرلندي في الجيش الاتحادي الأمريكي خلال الحرب الأهلية الأمريكية 1861-1865، واعتبر الكثير منهم أن هذه الحرب تدريباً على الحرب القادمة لتحرير أيرلندا من الاحتلال الإنجليزي.⁴

حاول الأيرلنديون كذلك فرض قوتهم القومية في الساحة السياسية من خلال تشكيل ما سمي بالآلة السياسية (Machine Politics) في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي منظمات عملت على استيعاب المهاجرين الجدد ومساعدتهم بتوفير الغذاء واللباس والخدمات الاجتماعية، باستخدام منطق النظام العائلي والقومي الذي جمع الأيرلنديين في كتل انتخابية شاركت في انتخاب ممثليهم في الحكومات المحلية والسيطرة على المدن. وفي نيويورك برزت أشهر تلك المنظمات (Tammany Machine) التي قامت باحتضان المهاجرين الأيرلنديين ومساعدتهم مقابل أصواتهم لمرشحي الحزب الديمقراطي، وقامت برشوة أرباب العمل لاستيعاب المهاجرين في الوظائف والمهن المختلفة وخصوصاً في مجال الإنشاءات، وهو ما سبب سيطرة الأيرلنديين على هذا القطاع لاحقاً.⁵

¹ Thompson, *op. cit.*, P.23.

² Byrne, *op. cit.*, PP.15-16.

³ Thompson, *op. cit.*, P.26.

⁴ Thomas Rodgers, *Irish-American Units in the Civil War*, (Oxford: Osprey Publishing, 2008), P.27.

⁵ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, P.167.

وانتقل السياسيون الايرلنديين في الحياة السياسية من المجال المحلي للمدن إلى المستوى الإقليمي والوطني على مستوى الولايات وحتى رئاسة الدولة. واشتهرت عائلات ايرلندية كبرى في عالم السياسة كعائلي "كينيدي" و"بوش"، ووصل حوالي 16 ايرلندي إلى منصب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، كان أولهم "أندرو جاكسون" (Jackson) عام 1829. وفي القرن العشرين تعاقب الأمريكيون من أصل ايرلندي على رئاسة الولايات المتحدة أمثال "وودرو ويلسون" (Wilson) و"كينيدي" (Kennedy) و"جونسون" (Johnson) و"نيسكون" (Nixon) و"كارتر" (Carter) و"ريغان" (Reagan) و"جورج بوش" الأب والابن (Bush) و"كلينتون" (Clinton). إلا أن الكثيرين يعتبرون الرئيس "جون كينيدي" أول رئيس أمريكي من أصول ايرلندية، لأنه أول رئيس ايرلندي كاثوليكي، على عكس الرؤساء السابقين من أصول بروتستانتية ومن الايرلنديين الاسكتلنديين (Irish Scotch) وهو ما اعتبره الأمريكيون نهاية عهد عزل الايرلنديين الكاثوليك في الولايات المتحدة.¹ وفي سبعينيات القرن العشرين ساهم أربعة أمريكيون من أصول ايرلندية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية في عدد من القضايا الدولية خلال فترة الرئيس "كارتر"، وعرفوا بالفرسان الأربعة (The Four Horsemen) وهم حاكم ولاية نيويورك السابق "هيوغ كاري" (Hugh Carey) وسيناتور نيويورك "دانيال باتريك" (Daniel Patrick) والناطق باسم مجلس النواب "تيب أونيل" (Tip O'Neill) وسيناتور ماساتشوستس "إدوارد كينيدي" (Edward Kennedy).² ويعتبر الايرلنديون اليوم من المجموعات العرقية الأكثر ليبرالية في المجتمع الأمريكي ولهم تأثيرهم في عالم السياسة والاقتصاد.³

¹ Blackwell, Hackney, *op. cit.*, PP.232-233.

² Jay P. Dolan, *The Irish Americans: A History*, (NY: Bloomsbury Publishing, 2010), P.299.

³ Andrew M. Greeley, *The Irish Americans: The Rise to Money and Power*, (NY: Harper & Row, 1981), P.2.

4.3 أوجه الدعم الشعبي والرسمي

4.3.1 الدعم بالمال والسلاح

بدأ الدعم المالي للقضية الايرلندية منذ بدايات الهجرة من أيرلندا باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية. فقد رأى المهاجرون الأوائل أنه يقع على مسؤوليتهم تحسين الظروف المعيشية لعائلاتهم الممتدة في جزيرة ايرلندا، وكذلك دعم أي محاولة للتخلص من الاستعمار الانجليزي. فتأسست ما بين عامي 1820-1830 عدة منظمات في المدن الأمريكية الكبرى تحت اسم أصدقاء ايرلندا لتحرير الكاثوليك (Friends of Ireland for Catholic Emancipation)¹، التي جمعت الأموال لدعم الايرلندي "أوكونيل" (Daniel O'Connell) في محاولاته اللاعنفية لنيل المساواة للكاثوليك. وفي العام 1858 تأسست منظمة أخوية المجاعة (Fenian Brotherhood) وقامت بجمع المال لتمويل الثورة في ايرلندا.² وقام "بارنيل" (Parnell) عام 1880 بزيارة الولايات المتحدة لجمع الدعم والمال لنشاطات رابطة الأراضي (National Land League)، وهو ما استكملة الأمريكيون الايرلنديون لاحقاً.³

لاحظت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الاقتصادية لايرلندا وخصوصاً في جزءها الشمالي. فبمجرد انتهاء حرب الاستقلال الأمريكية وقعت اتفاقية مع البرلمان الايرلندي للتجارة الحرة بين الطرفين، واستوردت الولايات المتحدة الكتان والقطن والمواد الغذائية مقابل تصدير التبغ وحبوب

¹ Thompson, *op. cit.*, P.6.

² Lawrence J. McCaffrey, *Textures of Irish America*, (NY: Syracuse Uni Press, 1998), PP.141-142.

³ Dolan, *op. cit.*, P.193.

الكتان والطحين إلى أيرلندا.¹ وقامت كذلك بافتتاح قنصلية في بلفاست في نهاية القرن الثامن عشر للاهتمام بالعلاقات التجارية في إقليم أستر.²

استمرت محاولات الأيرلنديين الأمريكيين دعم محاولات الثورة في أيرلندا، فقدموا الدعم المالي لثوار الفصح (Easter Rising) عام 1916.³ وقاموا كذلك بتهديب الأسلحة إلى أيرلندا بوسائل متعددة أشهرها تهريب السلاح مع أعضاء الفريق الأيرلندي لكرة القدم عام 1927.⁴ واشتهرت كذلك منظمة (Clan na Gael) بدعم الثوار الأيرلنديين. وتأسست هذه المنظمة في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر، واعتبرت في الثلاثينيات واجهة للجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تقدم له المال والسلاح والتدريب.⁵

وقد راقبت الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية، العلاقة بين الأيرلنديين الأمريكيين من جهة والمنظمات الأيرلندية من الجهة الأخرى. وتظهر وثائق سرية لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) متابعتها لمصادر تمويل المنظمات الأيرلندية، حيث رصدت (FBI) إعلاناً في أحد الصحف الأمريكية عام 1943 يظهر وصية عجوز من أصول أيرلندية تتبرع فيها بمئة دولار لصالح الجيش الجمهوري (IRA) وهو ما دفع (FBI) للبحث عن طرق جمع الأموال ونقلها إلى المنظمات في أيرلندا.⁶ وأوقفت كذلك (FBI) شبكة من مهربي الأسلحة إلى أيرلندا الشمالية في العام 1981، على رأس هذه الشبكة

¹ Francis M. Carroll, *The American Presence in Ulster: A Diplomatic History, 1796-1996*, (Washington DC: Catholic University of America Press, 2005), PP.10-11, 23.

² *Ibid.*, P.21.

³ Richard Finnegan, *Ireland: The Challenge of Conflict & Change*, (Boulder: Westview Press, 1983), P.32.

⁴ Tim Pat Coogan, *The IRA*, (NY: Palgrave Publishers, 2002), P.94.

⁵ Richard English, *Armed Struggle: The History of the IRA*, (NY: Oxford Uni. Press, 2005), P.51.

⁶ "Irish Republican Army FBI Files", Paper Less Archives, Beverly Hills (10.5.2012)

<http://www.paperlessarchives.com/ira.html>

"جورج هاريسون" (George Harrison)، الذي كان أحد قيادات الجيش الجمهوري (IRA) في الولايات المتحدة الأمريكية، وقام بتزويد الجيش الجمهوري بالمال والسلاح على مدى 25 عاماً.¹ لم يكن دعم الثورة الأيرلندية هدفاً لجميع المنظمات الأمريكية الداعمة للقضية الوطنية الأيرلندية، ففي عام 1970 تأسست منظمة إغاثة أيرلندا الشمالية (NORAI) في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدفها جمع الأموال للإغاثة الإنسانية في أيرلندا الشمالية، وبلغ عدد أعضائها حوالي عشرة آلاف عضو عبر البلاد.² ورغم هدفها المعلن إلا أن الحكومة البريطانية اتهمت بتحويل الأموال لعائلات أعضاء الجيش الجمهوري (IRA)، وحاولت اعتقال رئيس المنظمة "مارتن جالفن" (Galvin) خلال عام 1984، بعد جولته لجمع الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية وزيارته لأيرلندا الشمالية، الأمر الذي تسبب بمظاهرات رافضة للإجراءات البريطانية.³ وكذلك تلقى حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي (SDLP) عام 1984 منحة بقيمة مئة ألف دولار من منظمة شبه حكومية أمريكية تدعى منظمة الهبة الوطنية للديمقراطية (NED) وهي مقربة من الحزب الديمقراطي الأمريكي وعملت كأداة تمويلية لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، وكانت المنحة لتنظيم وتدريب أعضاء الحزب والقيام بنشاطات إعلامية موجهة ضد الشين فين،⁴ لرفضه الحوار المعتدل الذي تبناه حزب (SDLP).

وقد صرّح الرئيس الأمريكي "كارتر" (Carter) عام 1977 بأن إدارته تحضر لتعاون ضخم في مجال الاستثمار في أيرلندا الشمالية، للدفع نحو إنهاء العنف والتوصل إلى تسوية سياسية. لكن هذا العرض قوبل برفض الاتحاديين الموالين، بسبب رفضهم مشاركة الوطنيين الأيرلنديين السلطة. ورغم

¹ Shana Alexander, "The Patriot Game," *New York Magazine*, November 22.1982, PP.58-68.

² Dolan, *op. cit.*, P.296.

³ Tim Pat Coogan, *The Troubles: Ireland's Ordeal and the Search for Peace*, (NY: Palgrave, 2002), P.232.

⁴ Kevin Kelley, *The Longest War: Northern Ireland & the IRA*, (London: Zed Books, 1990), P.363.

هذا الرفض إلا أن الشركات الأمريكية الكبرى مثل جنرال موتورز (General Motors)، وشركة فورد (Ford)، و37 شركة أخرى استثمرت حوالي 800 مليون دولار في أيرلندا الشمالية، التحق بها 18 ألف عامل أي حوالي 12% من الطاقة العاملة في أيرلندا الشمالية.¹

بحلول الثمانينيات وصل دعم الأيرلنديين الأمريكيين المتعصبين لقضيتهم لملايين الدولارات. وقد زودت هذه الملايين الجيش الجمهوري (IRA) بنصف أسلحته وعلاج أعضائه الجرحى ورعاية عائلاتهم، والقيام بحملة إعلامية لحشد الدعم الشعبي للقضية الأيرلندية.² وعندما دخل أطراف الصراع في أيرلندا الشمالية في مفاوضات التسوية السياسية برعاية أمريكية في منتصف التسعينيات، كان على رأس إجراءات الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" (Clinton) زيادة المساهمة الأمريكية في التمويل الدولي لأيرلندا وتشجيعه الشركات الأمريكية للاستثمار في كل من أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا.³

4.3.2 الدعم السياسي والإعلامي

بعد انتهاء حرب الاستقلال الأمريكية بعدة سنوات، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقات دبلوماسية مع بريطانيا كونها الدولة العظمى في ذلك الزمن.⁴ وحاولت استيعاب المهاجرين الأيرلنديين كغيرهم من الأمم التي توجهت للولايات المتحدة بحثاً عن فرص جديدة. وساهم المهاجرون الأيرلنديون في بناء المدن والولايات وكان لهم مساهمتهم السياسية والاقتصادية في التاريخ الأمريكي. ورغم ذلك، لم يكن هناك أي موقف رسمي معن للولايات المتحدة الأمريكية من المسألة الأيرلندية.

¹ Kelley, *op. cit.*, PP.278-279.

² English, *op. cit.*, P.326.

³ McCaffrey, *op. cit.*, P.180.

⁴ Thompson, *op. cit.*, P.6.

واستمر هذا الموقف لغاية عام 1924 عندما اعترفت الولايات المتحدة بجمهورية ايرلندا بعد توقيع الاتفاقية الانجليزية الايرلندية عام 1921 وتبادلت فتح السفارات في واشنطن و دبلن.¹

ونتيجة للدعم الشعبي من الايرلنديين الأمريكيين اضطرت الحكومة الأمريكية لمراقبة هذا الدعم. وقد تم الكشف مؤخراً عن 2871 وثيقة سرية لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) تتضمن تقاريراً عن نشاط الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) في الولايات المتحدة وعلاقاته مع الايرلنديين الأمريكيين بين عامي 1939-1976. وتظهر هذه الوثائق تخوفاً من استغلال الألمان لتلك العلاقات في تنفيذ نشاطات تخريبية داخل حدود الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. وتظهر أيضاً مراقبة (FBI) لنشاطات المنظمات الأمريكية الايرلندية مثل (NORAI) و (Clan na Gael)، ومتابعة المظاهرات المؤيدة للمطالب الايرلندية في السبعينيات.²

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1946، اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير علاقاتها مع حلفاءها وخصوصاً مع بريطانيا في مرحلة الحرب الباردة، ونسجت معها علاقة إستراتيجية مميزة سميت على إثرها بالعلاقة الخاصة (Special Relationship).³ وطالبت جمهورية ايرلندا الولايات المتحدة عام 1949 بالتدخل في المسألة الايرلندية مقابل تخليها عن مبدأ الحيادية ودخولها حلف شمال الأطلسي (NATO)، إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذا العرض وأبقت تعاملها مع المسألة الايرلندية ضمن حدود المملكة المتحدة.⁴ ونتيجة لظروف الحرب الباردة تحول اهتمام الأمريكيين بشكل عام ومن

¹ "Ireland", U.S Department Of State, Office of the Historian (17.12.2011)

<http://history.state.gov/countries/ireland>

² Paper Less Archives, , *op. cit.* .

³ Thompson, *op. cit.*, P.14.

⁴ Roger MacGinty, "American Influences on the Northern Ireland Peace Process," *The Journal of Conflict Studies*, v.17, no.2, (17.11.1997\1.12.2011) <http://journals.hil.unb.ca/index.php/jcs/article/view/11750/12521>

ضمنهم الايرلنديين، للخطر الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفييتي على أسلوب الحياة الأمريكي بعيداً عن المسألة الايرلندية.¹

اهتم الرئيس "نيكسون" (Nixon) بالسياسة الخارجية الأمريكية في بداية فترته الرئاسية عام 1969 ومن ضمنها المسألة الايرلندية. إلا أن مستشار الأمن القومي "هنري كيسنجر" (Kissinger) ووزير الخارجية بين عامي 1973-1977 كان له تأثير قوي على الرئيس "نيكسون" واستطاع توجيه السياسة الخارجية نحو مزيدٍ من الاستقرار في العلاقات الخارجية، للسيطرة على النظام الدولي بعيداً عن أي اختلال في توازن القوى. وتبعاً لهذه السياسة ساد مبدأ عدم التدخل بالمسائل الداخلية للحلفاء أو التأثير بالرأي العام الداخلي، وهو ما شكل ضربة لجهود الساسة الأمريكيين الايرلنديين في حث الإدارة الأمريكية للتدخل في المسألة الايرلندية. وكذلك اعتمدت الخارجية الأمريكية على التقارير البريطانية عن الأوضاع في ايرلندا الشمالية، وتقارير القنصلية الأمريكية في بلفاست التي كانت تُرسل إلى السفارة الأمريكية في لندن وهناك يتم تلخيصها وإرسالها ضمن التقرير العام للسفارة. وبذلك غابت المعلومات الكافية لتقدير موقف صحيح من الأزمة في ايرلندا الشمالية،² في الوقت الذي كانت تراقب فيه (FBI) و (CIA) الدعم السري من الأمريكيين الايرلنديين للحركات الايرلندية المسلحة.

وعلى الرغم من سياسة الرئيس "نيكسون" تجاه القضية الايرلندية، إلا أن الصحافة الأمريكية اهتمت بما يحدث في ايرلندا الشمالية وتبنت وجهة نظر التيار الوطني الايرلندي.³ وانتقدت تعامل الجيش

¹ Thompson, *op. cit.*, P.15.

² *Ibid*, PP.19-23, 37.

³ English, *op. cit.*, P.65.

البريطاني مع المظاهرات السلمية في ايرلندا الشمالية وخصوصاً في مسيرة منظمة الحقوق المدنية (Derry March) عام 1968، ووصفت الاتحاديين بالعنصريين الشماليين.¹

وكان اعتداء الجيش البريطاني على مسيرة سلمية في عام 1972 ومقتل 14 متظاهراً فيما عرف بالأحد الدامي (Bloody Sunday)، نقطة تحول في الاهتمام الأمريكي بالقضية الايرلندية. حيث أدان السيناتور الأمريكي "روبرت كينيدي" (Robert Kennedy) تعامل الحكومة البريطانية مع مسيرة سلمية كهذه.² وقالت لجنة فرعية في مجلس النواب الأمريكي أنه يجب متابعة ما يحدث في ايرلندا الشمالية عن كثب. وهاجمت الصحافة الأمريكية رئيس الوزراء البريطاني "إدوارد هيث" (Heath) وتعامله مع الأزمة وضرورة التعامل اللائق مع الأقلية في ايرلندا الشمالية. وكانت مشاركة النجوم في المظاهرات الأمريكية الراضية لأحداث الأحد الدامي سبباً أساسياً في اهتمام الصحافة الأمريكية بالحادثة، كمشاركة نجم الموسيقى "جون لينون" (John Lennon) في مظاهرة في نيويورك.³

وتعاملت الصحافة الأمريكية مع القضية الايرلندية كصراع ديني في بدايات متابعتها للشؤون الايرلندية. وكانت المؤسسات الصحفية الكبرى تعتمد على الإصدارات الصحفية البريطانية، في حين قامت المؤسسات الصحفية المحسوبة على الايرلنديين الأمريكيين بتبني رواية الاتجاه الوطني والجيش الجمهوري (IRA)،⁴ مما سبب في ارتباك الرأي العام في وصف ما يحدث في ايرلندا الشمالية بين دعم لثوار الحرية أو دعم للإرهاب. ففي حين كانت تجري نشاطات خيرية لدعم الجيش الجمهوري

¹ English, *op. cit.*, P.22.

² Kelley, *op. cit.*, P.164.

³ English, *op. cit.*, P.67.

⁴ Thompson, *op. cit.*, PP.26, 43, 44.

الاييرلندي في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت بعض عمليات الاغتيال والتفجيرات التي ينفذها الجيش الجمهوري تثير غضب واثمئزاز الرأي العام والصحافة الأمريكية.¹

إلى جانب التأثير الإعلامي، أصبح واضحاً قدرة التأثير السياسي للايرلنديين الأمريكيين. ففي العام 1976 تأثرت سياسة وزارة الخارجية الأمريكية بنشاط الفرسان الأربعة (Four Horsemen)، الذين قاموا بإقناع وزير الخارجية "سايروس فانس" (Cyrus Vance) بأهمية الدور الأمريكي في إيرلندا الشمالية، وضرورة التدخل السياسي والمادي لخلق تغيير واضح على الأرض. وهو ما تم بتصريح الرئيس الأمريكي "كارتر" في السنة الأولى من ولايته عام 1977 بأن إدارته تسعى لتعاون في مجال الاستثمار في إيرلندا الشمالية نحو تسوية سياسية بين أطراف الصراع.² ونتيجةً لنشاط الفرسان الأربعة السياسي تمت تعبئة المناخ الوطني الأمريكي نحو حل المسألة الايرلندية، ونجح هذا النشاط بجدارة في تحويل الرأي العام بعيداً عن الشعور الوطني الجمهوري الايرلندي والاهتمام فقط بايرلندا الشمالية.³ وفي الكونغرس أيضاً نشط عضو الكونغرس عن نيويورك الإيطالي الأصل "ماريو بياجي" (Mario Biaggi)، بعد أحداث الأحد الدامي (Bloody Sunday) عام 1972. وعمل على تشكيل لجنة خاصة لدراسة المسألة الايرلندية (Ad Hoc Committee) تتكون من 125 نائباً وسيناتوراً. ونجح كذلك عام 1979 بوقف شحن أسلحة أمريكية إلى شرطة ألستر الملكية (RUC) في إيرلندا الشمالية، بقرار من الكونغرس بدعوى انتهاك هذه الشرطة لحقوق الإنسان.⁴

¹ English, *op. cit.*, P.108.

² Kelley, *op. cit.*, P.277.

³ MacGinty, *op. cit.* .

⁴ Coogan "The Troubles", *op. cit.* P.409.

ونتيجة لاهتمام الإعلام الدولي والأمريكي بقضية الظروف الاعتقالية لأعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي في السجون البريطانية بين عامي 1979-1981 وإضرابهم الشهير عن الطعام،¹ تحول وصف الأحداث الأيرلندية في الإعلام الأمريكي من قضية صراع ديني مسلح إلى قضية صراع سياسي.² ووصفت رئيسة الحكومة البريطانية "مارجريت تاتشر" (Thatcher) التقارير الإعلامية التي تناقلها الإعلام الأمريكي عن الإضراب عن الطعام بالغير دقيقة وأن فيها تحاملاً غير مبرر على الحكومة البريطانية.³ وفي ظل هذه الأجواء عمل جون هيوم (John Hume) زعيم حزب (SDLP) وبمساعدة الفرسان الأربعة، على تشكيل منظمة أصدقاء أيرلندا (Friends Of Ireland) عام 1981 وأصبح لها امتداد في صفوف النخبة السياسية الأمريكية وأعضاء الكونغرس، الذين قاموا بدفع الإدارة الأمريكية للضغط على رئيسة الوزراء البريطانية "تاتشر" (Thatcher) ورئيس وزراء جمهورية أيرلندا "جاريت فيتزجيرالد" (FitzGerald) لتوقيع الاتفاق الانجليزي الأيرلندي في العام 1985، الذي أعطى لأول مرة دوراً رسمياً لجمهورية أيرلندا في إدارة أيرلندا الشمالية.⁴

ورغم تدخله في الضغط على الحكومة الانجليزية والأيرلندية لتوقيع الاتفاق الانجليزي الأيرلندي، إلا أن سياسة الرئيس "ريغان" (Reagan) اتسمت بالحيادية فيما يتعلق بالمسألة الأيرلندية. فقد أثارت عدة أحداث الرأي العام الأمريكي تجاه القضية الأيرلندية عام 1984، فجولة "مارتن جالفن" (Galvin) زعيم منظمة (NORAI) في الولايات المتحدة الأمريكية لجمع التبرعات للإغاثة في أيرلندا الشمالية، حظيت بتغطية إعلامية ضخمة أظهرت التواجد القوي لمؤيدي الجيش الجمهوري الأيرلندي

¹ English, *op. cit.*, PP.173-174.

² Coogan "The IRA", *op. cit.* P.67.

³ English, *op. cit.*, PP.185-186.

⁴ Dolan, *op. cit.*, P.299.

في أمريكا.¹ وأدى مقتل الشاب الأيرلندي "شين داونس" (Sean Downes) برصاص شرطة ألستر الملكية (RUC) خلال المظاهرات الرفضية لاعتقال "جالفن" خلال جولته في أيرلندا الشمالية، لتزايد نسبة الرأي العام الأمريكي الرفض للممارسات القمعية للحكومة الانجليزية.² وكذلك ناقش الكونغرس الأمريكي تقرير منتدى أيرلندا الجديدة (New Ireland Forum) في العام نفسه، والذي خرج عن مؤتمر لبعض الأحزاب السياسية الأيرلندية. واقترح هذا التقرير ثلاثة حلول للمسألة الأيرلندية: دولة موحدة على كامل أراضي الجزيرة، أو دولة اتحادية أو كونفدرالية، أو حكومة بريطانية أيرلندية مشتركة.³ ودعم مجلسي النواب والشيوخ الأمريكي مقترحات هذا المنتدى. وعلى الرغم من هذه الأحداث ودعم الرأي العام والكونغرس، إلا أن الرئيس "ريغان" وأثناء زيارته لأيرلندا أعلن أن السياسة الأمريكية الحالية هي عدم التدخل بالشؤون الأيرلندية رغم ذكره لدعم الكونغرس لتقرير منتدى أيرلندا الجديدة.⁴ وكذلك واصل "ريغان" حملته على الشيوعية في العالم بما فيها المشاركة في حملة تدمير الشين فين (Smash Sinn Fein)، الأمر الذي تسبب باحتجاجات شعبية في أيرلندا وتم إحراق العلم الأمريكي في دبلن كاحتجاج على سياسة الرئيس ريغان.⁵

وتم تنويع هذا الدعم السياسي والإعلامي للقضية الأيرلندية في بداية التسعينيات، بتبني الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" (Bill Clinton) مسؤولية التوصل إلى تسوية سياسية في أيرلندا الشمالية، بعد 220 عاماً من السياسة الحيادية الرسمية التي انتهجها رؤساء الولايات المتحدة السابقون.⁶

¹ English, *op. cit.*, PP.217-218.

² Kelley, *op. cit.*, P.363.

³ Coogan "The Troubles", *op. cit.* P.215.

⁴ *Ibid.*, P.231.

⁵ Kelley, *op. cit.*, P.363.

⁶ English, *op. cit.*, P.305.

الفصل الخامس

عملية السلام واتفاقية الجمعة العظيمة

5.1 محاولات سابقة

تخلل المنتصف الثاني من القرن العشرين محطات بارزة من الصراع الطائفي السياسي في أيرلندا الشمالية، وخصوصاً خلال مرحلة المتاعب (Troubles) وما بعدها من محاولات عديدة للتهديئة نحو تسوية سياسية مقبولة لدى أطراف الصراع لتجنب المزيد من العنف والضحايا. وخاض أطراف الصراع عدة جولات من الحوار كانت في معظمها تحت رعاية بريطانية، التي اعتبرت نفسها طرفاً محايداً وليس جزءاً من الصراع. فكانت أبرز تلك المحاولات ما سمي بالمقترحات الدستورية (Constitutional Proposals) لأيرلندا الشمالية عام 1973،¹ والتي وقع على أثرها الحزب الاجتماعي الديمقراطي العمالي (SDLP) الكاثوليكي وحزب أستر الاتحادي (UUP) البروتستانتية وحزب التحالف (Alliance Party) اتفاقية سننيجدال (Sunningdale Agreement)، في محاولة

¹ Joanne McEvoy, *The Politics of Northern Ireland*, (Edinburgh: Edinburgh Uni. Press, 2008), P.74.

لإعادة شكلٍ من أشكال الحكم الذاتي في أيرلندا الشمالية. وعلى الرغم من فشل هذه الاتفاقية إلا أنها احتوت على عنصرين هامين: مبدأ التشارك في السلطة، ودور جمهورية أيرلندا في مستقبل أيرلندا الشمالية.

تقدم وزير الدولة البريطاني لشؤون أيرلندا الشمالية "جيمس بريور" (James Prior) بمبادرة لكسر الجمود السياسي عام 1981، يتم بموجبها إعادة تفعيل مجلس أيرلندا الشمالية، ورفض كل من حزب ألستر الاتحادي (UUP) والحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) المواليين هذه المبادرة لمعارضتهما مبدأ تشارك السلطة مع الكاثوليك، وكذلك رفض حزب الشين فين والحزب الاجتماعي الديمقراطي العمالي (SDLP) المبادرة لخلوها من ضمانات لتشارك السلطة ودور لجمهورية أيرلندا، وقاطعا المجلس الجديد الذي لم يكن له وزن فعلي دون تمثيل الأحزاب الوطنية فيه.¹ وكرد على هذا المجلس دعا حزب (SDLP) عام 1983 لعقد مؤتمر مشترك للأحزاب الأيرلندية بما فيها ثلاثة أحزاب من جمهورية أيرلندا. وتم عقد منتدى أيرلندا الجديدة (New Ireland Forum) في ظل مقاطعة من قبل الأحزاب الاتحادية الموالية وحزب التحالف (Alliance Party). وأصدر هذا المنتدى تقريراً يتضمن ثلاثة مقترحات لحل المسألة الأيرلندية:²

(1) دولة موحدة عاصمتها مدينة دبلن.

(2) نظام فيدرالي أو كونفدرالي بين جمهورية أيرلندا وأيرلندا الشمالية.

(3) سلطة مشتركة بين بريطانيا وجمهورية أيرلندا.

¹ McEvoy, *op. cit.*, P.78.

² Tim Pat Coogan, *Ireland in the Twentieth Century*, (London: Arrow Books, 2004), P.603.

وهو ما رفضته رئيسة الوزراء البريطانية "تاتشر" (Thatcher) رفضاً قاطعاً في تصريحها الشهير باللغات الثلاث رداً على المقترحات الثلاث.

وخلال هذه الفترة أيضاً تزايد الدعم الجماهيري للشين فين بعد الإضراب الشهير عن الطعام (Hunger Strike) عام 1981، وتزايد القاعدة الانتخابية لها على حساب الحزب الاجتماعي الديمقراطي العمالي (SDLP)، الذي خشي على دوره كمثل لأغلبية الكاثوليك الوطنيين المعتدلين.¹ فقد دعت الشين فين أنصارها للمشاركة في الانتخابات والتصويت كنوع من النضال الوطني،² وبحلول عام 1985 أنهت الشين فين سياسة المقاطعة وسمحت لممثليها شغل المقاعد التي انتخبوا لها.³ ونتيجةً لهذه التطورات وبتشجيع أمريكي مباشر من الرئيس ريغان، قبلت تاتشر (Thatcher) التعاون مع جمهورية أيرلندا لاتخاذ زمام المبادرة في أيرلندا الشمالية.⁴

وقد أصبح من غير المنطق رفض الأحزاب الاتحادية الموالية أي محاولة للتسوية في أيرلندا الشمالية. وفي تعبيرٍ لسخط الحكومة البريطانية لعناد وعقم موقف الأحزاب الاتحادية، وقعت رئيسة وزراء بريطانيا "تاتشر" (Thatcher) ورئيس وزراء جمهورية أيرلندا "فيتزجيرالد" (FitzGerald) على اتفاقية (Anglo-Irish Agreement) نهاية عام 1985.⁵ التي أكدت على ضرورة توافق الأغلبية على أي تغيير للوضع القانوني لأيرلندا الشمالية، وإعطاء دور استشاري لجمهورية أيرلندا في شؤون أيرلندا الشمالية، والاتفاق على تفاهات أمنية واقتصادية واجتماعية بين قسيمي جزيرة

¹ Paul Dixon, *Northern Ireland: The Politics of War & Peace*, (NY: Palgrave, 2001), P.197.

² Alan O'Day, *Political Violence in Northern Ireland*, (Westport: Praeger Publishers, 1997), P.74.

³ McEvoy, *op. cit.*, P.58.

⁴ Roger MacGinty, "American Influences on the Northern Ireland Peace Process," *The Journal of Conflict Studies*, v.17, no.2, (17.11.1997\1.12.2011) <http://journals.hil.unb.ca/index.php/jcs/article/view/11750/12521>

⁵ William V. Shannon, "The Anglo-Irish Agreement," *Foreign Affairs* (Spring.1986\1.12.2011) <http://www.foreignaffairs.com/articles/40811/william-v-shannon/the-anglo-irish-agreement>

ايرلندا. وكانت الحكومة البريطانية تهدف من خلال هذا الاتفاقية إشراك جمهورية ايرلندا في إدارة الأزمة في ايرلندا الشمالية، وتحفيزها للعمل ضمن سياسة أمنية لمكافحة الإرهاب، ورعاية مصالح الكاثوليك للتأثير على القاعدة الجماهيرية للشين فين، وكذلك دفع الأحزاب الاتحادية الموالية لاتخاذ مواقف أكثر حكمةً واعتدالاً.¹

رفضت الشين الفين هذه الاتفاقية باعتبارها تكريساً للانقسام في ايرلندا، وأنها ذات صبغة أمنية للقضاء على الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA).² وكذلك رفضت الأحزاب الاتحادية الموالية هذه الاتفاقية باعتبارها خطوة نحو اتحاد قسمي ايرلندا نتيجة منح دور استشاري لجمهورية ايرلندا. وكذلك اعترضهم على عدم مشاورتهم في بنود الاتفاق. على عكس حزب (SDLP) الذي كان على تواصلٍ دائم مع الحكومة الايرلندية خلال المفاوضات.³ واستقال أعضاء الأحزاب الاتحادية من البرلمان الانجليزي احتجاجاً على الاتفاقية، وخرجت تظاهرةً ضخمة في بلفاست بزعماء الزعيم البروتستانتى "بيسلي" (Paisley) تحت عنوان "ألستر تقول لا" ترفض موقف رئيسة الوزراء البريطانية "تاتشر" من الاتفاقية.⁴

أصبح "جون ميجور" (John Major) رئيساً للحكومة البريطانية عام 1990، وعمل مع وزير الدولة لشؤون ايرلندا الشمالية "بيتر بروكي" (Peter Brooke)، على صياغة اتفاق إطار حول المسألة الايرلندية فيما سمي محادثات الخيوط (Strands Talks) بين عامي 1991-1992، بمشاركة الحكومتين البريطانية والايرلندية والأحزاب الأربعة الرئيسية في ايرلندا الشمالية، حول

¹ D. G. Boyce, *The Irish Question & British Politics, 1868-1996*, (London: MacMillan Press, 1996), P.132.

² Kevin Kelley, *The Longest War: Northern Ireland & the IRA*, (London: Zed Books, 1990), P.369.

³ Dixon, *op. cit.*, PP.204-205.

⁴ T. G. Fraser, *Ireland in Conflict*, (NY: Routledge, 2000) P.69.

طبيعة العلاقة بين قسمي إيرلندا، وبين جمهورية إيرلندا والمملكة المتحدة وإدارة إيرلندا الشمالية. إلا أنه لم يحدث أي اتفاق. ونتيجةً لهذا الفشل اضطرت الحكومة البريطانية لفتح قنوات اتصال سرية مع قيادة الشين فين لإيجاد أرضية مشتركة لحل الصراع.¹

وفي السياق نفسه، وبدعم من رئيس حكومة جمهورية إيرلندا "ألبيرت رينولدز" (Reynolds)، بدأ "جون هيوم" (Hume) زعيم حزب (SDLP) و "جيرري آدامز" (Adams) رئيس الشين فين، سلسلة اجتماعات عام 1993 للدفع باتجاه حوارٍ سياسيٍ معمقٍ ومستدامٍ على طرفي الحدود، كجزءٍ من حوارٍ وطنيٍ عامٍ حول حق الأيرلنديين في تقرير المصير.² في الوقت الذي كان "آدامز" يواجه سجلاً داخل الشين فين حول دورها الوطني كجماعة ثورية أو حزبٍ سياسي. وكان "آدامز" يدفع باتجاه فرض الشين فين كلاعبٍ سياسيٍ أساسيٍ في المسألة الأيرلندية.³

تابعت الحكومتان البريطانية والأيرلندية حوارات "هيوم" و"آدامز" (Hume-Adams Talks). واتفقتا على أن الإعلان عن أي تطورٍ إيجابيٍ للحوار الوطني الأيرلندي يجب أن يصدر عن الحكومتين وتحت رعايتهما.⁴ وبالرغم من خشية رئيس الوزراء البريطاني "ميجور" من تراجع دعم النواب الاتحاديين لحكومته في البرلمان،⁵ وبدعمٍ معنويٍ من الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في مكالمةٍ هاتفيةٍ دعاه فيها "لقطع ميلٍ آخر نحو السلام"،⁶ قامت الحكومتان في نهاية عام 1993 بإعلان مبادرةٍ سياسيةٍ (Downing Street Declaration). من أهم بنودها حق الأيرلنديين تقرير مصيرهم من خلال وسائل ديمقراطية وضرورة وقف استخدام السلاح، والتزام الحكومة الأيرلندية بتعديل بعض

¹ Fraser, *op. cit.*, P.72.

² Dixon, *op. cit.*, P.233.

³ Boyce, *op. cit.*, P.144.

⁴ *Ibid*, P.146.

⁵ Dixon, *op. cit.*, P.235.

⁶ Coogan, *op. cit.*, P.666.

البنود في دستورها حول تبعية ايرلندا الشمالية لسلطتها، ونفي الحكومة البريطانية لأي أطماع اقتصادية أو إستراتيجية في ايرلندا الشمالية. وعلى إثر ذلك طالبت الشين فين بمزيد من التوضيحات حول هذه المبادرة، في محاولة لشراء بعض الوقت كإستراتيجية دفاعية قبل إبداء أي موقف متسرع من المبادرة يمكن أن يتسبب بانشقاق داخل الحزب، أو موقف متأخر يتعارض مع الترحيب الشعبي بالمبادرة.¹

5.2 التدخل الأمريكي

لم يكن لعملية السلام في ايرلندا الشمالية أن تتقدم دون تدخل طرف ثالث له وزنه على الساحة الدولية. وقد أيقن الجمهوريون الايرلنديون دور الولايات المتحدة الأمريكية الهام في دفع الجهود لحل المسألة الايرلندية منذ تدخل الرئيس الأمريكي "ريغان" (Reagan) عام 1985 ودفعه رئيسة الوزراء البريطانية "تاتشر" (Thatcher) لتوقيع اتفاقية مع الحكومة الايرلندية، وهو ما دفع برئيس الحكومة الايرلندية "ألبيرت رينولدز" (Reynolds) و"جون هيوم" (Hume) زعيم حزب (SDLP) للاتصال باللوبي الأمريكي الايرلندي الذي يحيط بالرئيس الأمريكي "كلينتون"، وحثه على التدخل في المسألة الايرلندية. وكان "كلينتون" قد أعلن خلال حملته الانتخابية في نيويورك عام 1992 بأنه ملتزم بالتوصل لحل المسألة الايرلندية وأنه سيرسل مبعوثاً للسلام حال انتخابه.²

وتلاقت هذه الجهود مع آراء قيادة منظمة (Americans for a new Irish Agenda, ANIA) التي حرصت على استغلال فرصة السلام بعد مبادرة (Downing Street Declaration). فقد وجه أحد قادتها "بيل فلين" (Bill Flynn) ورئيس اللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية الخارجية المستقلة،

¹ Tim Pat Coogan, *The Troubles: Ireland's Ordeal and the Search for Peace*, (NY: Palgrave, 2002), P.375.

² MacGinty, *op. cit.*.

دعوةً لرئيس الشين فين "آدامز" (Adams) لمخاطبة اللجنة في الأول من شباط عام 1994. وعمل مع السيناتور الأمريكي "إدوارد كينيدي" (Kennedy) على استصدار تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية لآدامز،¹ الذي منع خلال الثمانينيات من دخول الولايات المتحدة بقرارٍ من وزارة الخارجية الأمريكية لعلاقة الجيش الجمهوري والشين فين بنشاطاتٍ إرهابية.²

واصطدم قرار منح التأشيرة لآدامز بتوصيةٍ من وزير الخارجية الأمريكية "وارن كريستوفر" والمدعي العام الأمريكي ورئيس المباحث الفيدرالية (FBI) بعدم منحه التأشيرة. إلا أن جهود السيناتور "كينيدي" وتدخل شقيقته "جين كينيدي" السفارة الأمريكية في دبلن في حث البيت الأبيض على منح "آدامز" التأشيرة، دفعت بمستشار الأمن القومي "أنتوني ليك" (Anthony Lake) وعضو مجلس الأمن القومي الأمريكي "نانسي سودربيرج" (Nancy Soderberg) لإقناع الرئيس الأمريكي "كلينتون" والموافقة على منح "آدامز" تأشيرة دخول لمدة 48 ساعة فقط.³ وأثار هذا القرار غضب الحكومة البريطانية، التي استدعت السفير الأمريكي في لندن لتوبيخه ونقل رسالة احتجاج للحكومة الأمريكية. وهاجمت الصحف البريطانية هذا القرار باعتباره خيانة لبريطانيا وسذاجةً من الحكومة الأمريكية.⁴ حتى أن صحيفة (The Independent) البريطانية دعت لإعادة النظر في سياسة العلاقة الخاصة (Special Relationship) بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.⁵

¹ Coogan, *op. cit.*, P.667.

² Kelley, *op. cit.*, P.277.

³ MacGinty, *op. cit.*.

⁴ "Northern Ireland: The American Connection," *The Economist* (19.3.1998\20.1.2012)

<http://www.economist.com/node/158356>

⁵ Rupert Cornwell, "Britain no so special for the US," *The Independent* (4.2.1994\22.1.2012)

<http://www.independent.co.uk/news/world/britain-not-so-special-for-the-us-row-over-gerry-adamss-visa-puts-relationship-with-uk-in-perspective-1391767.html>

وكان اللوبي الأمريكي الايرلندي يأمل من هذه المسألة اختبار موقف الرئيس الأمريكي من الصراع في ايرلندا الشمالية، وتعزيز مكانة "آدامز" دولياً وداخلاً صفوف الجيش الجمهوري ليصبح قادراً على إقناع المتشددين بجدوى العمل السياسي، وهذا ما أكده رئيس الحكومة الايرلندية "رينولدز" في تصريح صحفي يدعم دعوة الشين فين للحديث في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لاقت زيارة "آدامز" للولايات المتحدة تغطية إعلامية ضخمة، ووجد فيها طريقةً مجديةً بديلةً لوسائل العنف لنيل الاهتمام بالقضية الايرلندية، وشرح فيها وجهة نظر الشين فين ورؤيته للحل السياسي.¹

وقد عززت بالفعل هذه الزيارة موقف التيار المعتدل الذي يمثله "آدامز" داخل الشين فين. ففي تموز من نفس العام عقد المجلس العسكري للجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) اجتماعاً أعلن فيه موقفه الرسمي الرافض لمبادرة (Downing Street Declaration). إلا قيادة الجيش الجمهوري صوتت سراً لدعم هذه المبادرة وإعطاء فرصة لتقدم عملية السلام.² ونتيجةً لنشاط "آدامز" السياسي أعلنت قيادة الجيش الجمهوري وقف إطلاق النار نهايةً آب 1994:³

"نظراً للوضع الحالي، وفي سياق دعم العملية الديمقراطية والتزامنا المطلق بنجاحها، قررت قيادة الجيش الجمهوري ابتداءً من منتصف ليلة 31 آب، سيكون هناك وقف كامل للعمليات العسكرية... ونشير إلى أن مبادرة (Downing Street Declaration) ليست حلاً كما قدمها كاتبوها، الحل سيكون فقط عن طريق المفاوضات، وعلى الآخرين بما فيهم الحكومة البريطانية احترام مسؤولياتهم، رغبتنا هي أن نشارك بفعالية ونشاط وتصميم وصبر".

¹ MacGinty, *op. cit.*.

² Coogan, *op. cit.*, P.668.

³ Jan Rybar, "The Peace Process in Northern Ireland", University of Glasgow (Aug.1996)6.2.2012
<http://www.arts.gla.ac.uk/Slavonic/staff/Rybar5.html>

ونتيجةً لتشجيع الحكومة البريطانية للأحزاب الاتحادية للتجاوب مع مبادرة الجيش الجمهوري لوقف إطلاق النار، قررت القيادة المشتركة للميليشيات الموالية (CLMC) وقف إطلاق النار من جانبها في 13 تشرين الأول من العام 1994، وربطت استمرار هذا الإجراء باستمرار وقف إطلاق النار من قبل الجمهوريين.¹ واستخدمت الحكومة البريطانية هذا الموقف للمطالبة بالبداية بنزع سلاح المجموعات المسلحة في أيرلندا الشمالية وخصوصاً الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) للبداية بمفاوضات متعددة الأطراف. ورأى الجيش الجمهوري (IRA) أن وقف إطلاق النار وتسليم السلاح عبارة عن استسلام وسيترك المجتمع الكاثوليكي دون حماية. وأدعى الجمهوريون كذلك أن المقصود من مطلب الحكومة البريطانية هذا تعطيل عملية السلام وخصوصاً بعد إعلان وقف إطلاق النار. وقال "مارتن ماكجنس" (Martin McGuinness) أحد قادة الشين فين: "إن النزاع الكلي للسلاح في أيرلندا الشمالية يجب أن يشمل الجيش الجمهوري والميليشيات الموالية والجيش البريطاني، الأمر الذي سيدفع الحكومة البريطانية لتؤمن أن هناك تقدماً في هذه القضية".²

وفي خطوةٍ أخرى تؤكد السعي الأمريكي لتحفيز الشين فين للدخول في عملية السلام، تم منح تأشيرة دخول أخرى لآدامز لجمع التبرعات للشين فين نهاية العام 1994، وأخرى في آذار 1995 وهو ما أغضب الحكومة البريطانية ورئيسها "ميجور" لدرجة أنه رفض استقبال مكالمات "كلينتون" الهاتفية على مدى أسبوعٍ كامل.³ وكذلك قام الرئيس "كلينتون" بتعيين السيناتور "جورج ميتشيل" (George Mitchell) مستشاراً اقتصادياً خاصاً له في أيرلندا الشمالية نهاية عام 1994.⁴ واستضاف

¹ G. K. Peatling, *The Failure of the Northern Ireland Peace Process*, (Dublin: Irish Academic, 2004), P.59.

² Dixon, *op. cit.*, PP.248-249.

³ MacGinty, *op. cit.*.

⁴ Coogan, *op. cit.*, P.673.

البيت الأبيض مؤتمراً للاستثمار في أيرلندا الشمالية في أيار 1995، حيث كان اللقاء الرسمي الأول بين مسؤول بريطاني وقيادة الشين فين. جمع هذا اللقاء السير "باتريك مايهو" (Patrick Mayhew) وزير الدولة البريطاني لشؤون أيرلندا الشمالية و "آدامز" زعيم الشين فين.¹

استمرت الحكومتان البريطانية والأيرلندية في محاولتهما صياغة تفاهات إجرائية للتسوية السياسية في أيرلندا الشمالية. وفي شباط 1995 أصدر رئيس الحكومة البريطانية "ميجور" (Major) ورئيس حكومة جمهورية أيرلندا الجديد "جون بروتون" (John Bruton) ما عرف بتفاهات إطار الاتفاق (Framework Documents)²، الذي تضمن إطارين. الإطار الأول يتحدث عن نظام الإدارة الممكن في أيرلندا الشمالية، ويقترح تشكيل مجلس عدد أعضاؤه 90 شخصاً منتخبين بنظام التمثيل النسبي، والإطار الثاني يهتم بالمؤسسات المشتركة بين الشمال والجنوب. ولهذه المؤسسات مهام تنفيذية وتنسيقية واستشارية، وتم تحديد تلك المهام والجهات المسؤولة عن تنفيذها. وأكد الاتفاق كذلك على حق تقرير المصير عن طريق الممارسة الديمقراطية ورأي الأغلبية في أيرلندا الشمالية.

واجهت الحكومتان مشكلتين أساسيتين في هذه المرحلة. الأولى كانت ضرورة نزع سلاح المجموعات العسكرية كشرط لدخول محادثات السلام. وكانت مطالبات وزير الدولة البريطاني "مايهو" (Mayhew) ورئيس الحكومة الأيرلندية "بروتون" تتركز على سلاح الجيش الجمهوري (IRA) كإثباتٍ لحسن نية الشين فين، وهو ما أغضب "آدامز" ودفعه للتهديد بإنهاء وقف إطلاق النار.³ والمشكلة الثانية كانت المسيرات السنوية الاستفزازية للبروتستانت الموالين في الأحياء الكاثوليكية. فقد

¹ MacGinty, *op. cit.*.

² McEvoy, *op. cit.*, PP.86-87.

³ Coogan, *op. cit.*, PP.676-677.

وصل عدد هذه المسيرات إلى 2581 مسيرة للموالين خلال العام 1995 لوحده،¹ كان أبرزها مسيرة (Orange Order) السنوية التي تخرج في 12 تموز من كل عام في منطقة (Garvagh Road). في هذا العام رفضت الحكومة البريطانية في البداية منحها الترخيص، إلا أن أحد قادة حزب أستر الاتحادي (UUP) وزعيمه القادم "ديفيد تريمبل" (David Trimble)، نجح في التوصل إلى حل وسط مع الشرطة يسمح بخروج المسيرة لكن دون أي مظاهر استفزازية للسكان الكاثوليك. وخلال المسيرة رفع "تريمبل" يديه مع "بيسلي" زعيم الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) في إشارة للنصر عند مرورهم في الأحياء الكاثوليكية.²

نتيجة هذه الأجواء المشحونة، وتأكيداً على أهمية الدور الأمريكي في المسألة الأيرلندية، قام الرئيس الأمريكي "كلينتون" بأول زيارة لرئيس أمريكي إلى أيرلندا الشمالية نهاية العام 1995.³ حيث زار كل من بلفاست وديري (Derry) ووجه خطاباً متوازناً للكاثوليك والبروتستانت أعاد فيه الثقة بعملية السلام المتعثرة. وكذلك قام بزيارة كل من دبلن ولندن للتأكيد على سعيه الحثيث نحو السلام.⁴ وتم الاتفاق على تعيين السيناتور "ميتشيل" رئيساً للهيئة الدولية لنزع السلاح في أيرلندا الشمالية، التي خرجت بتقرير في بداية عام 1996، يوضح أن مشكلة نزع السلاح ليست إلا جزءاً من مشكلة أكبر وهي غياب الثقة. وفيما عرف بمبادئ ميتشيل (Mitchell Principles) وتحت بند مبادئ الديمقراطية

¹ Fraser, *op. cit.*, P.76.

² Coogan, *op. cit.*, P.676.

³ "Top 100 Irish America's Finest Peacemakers," *Irish America Magazine* (May.2008\6.2.2012)
<http://www.irishabroad.com/irishworld/irishamericamag/aprmay08/top100/irish100peacemakers250308.asp>

⁴ MacGinty, *op. cit.*.

واللاعنف، دعا التقرير الأحزاب السياسية إلى ضرورة استخدام الوسائل الديمقراطية السلمية لحل الخلافات السياسية والنزع الكلي لسلاح المجموعات العسكرية.¹

ورغم هذه المحاولات إلا أنه وفي ظل تساؤلٍ حول سيطرة التيار المعتدل في الشين فين الذي يمثله "آدامز" (Adams) و"ماكجنس" (McGuinness) على التيار المتشدد في الجيش الجمهوري الإيرلندي، تبنى الجيش الجمهوري عمليةً تفجيريةً في لندن في التاسع من شباط كإعلان عن وقف إطلاق النار احتجاجاً على استثناء الجمهوريين والشين فين من محادثات السلام وعقم العملية السلمية، مما دفع برئيس الحكومة البريطانية للإعلان عن قبوله من حيث المبدأ تزامن نزع السلاح مع المحادثات.² ورغم ذلك استمرت عمليات الجيش الجمهوري في ظل غياب محاولات جدية لإشراك الشين فين في العملية السلمية.³

وجاء تعيين السيناتور "ميتشيل" كمسؤولٍ عن المحادثات المتعددة الأطراف منتصف العام،⁴ ومجيء "توني بلير" (Tony Blair) رئيساً للحكومة البريطانية في أيار 1997، دفعةً نوعيةً لعملية السلام، حيث أعلن "بلير" في أول خطابٍ له عن إيرلندا الشمالية التزامه بعملية السلام، ووجه دعوةً للشين فين لدخول العملية السلمية قائلاً:⁵

"إن قطار التسوية سيتحرك، أنا أريدكم أن تكونوا على متن هذا القطار، ولكنه سيتحرك بأي حالٍ من الأحوال ولن أسمح له بالتوقف من أجلكم."

¹ "Report of the International Body on Arms Decommissioning", Northern Ireland Office (24.1.1996\17.2.2012) http://www.nio.gov.uk/iicd_report_22jan96.pdf

² Peatling, *op. cit.*, P.61.

³ Aaron Edwards, *The Northern Ireland Troubles: Operation Banner 1969-2007*, (Oxford: Osprey, 2011), P.80.

⁴ Dixon, *op. cit.*, P.259.

⁵ Peatling, *op. cit.*, P.63.

وكذلك أعلن "بلير" عن اعتذار الحكومة البريطانية عن المجاعة الكبرى التي حلت بايرلندا خلال القرن التاسع عشر نتيجة السياسة الخاطئة للحكومة الانجليزية في ذلك الوقت.¹ وفي ظل هذه المواقف المتقدمة للحكومة البريطانية والتزام "ميتشيل" بمشاركة الجميع في العملية السلمية، أعلنت الشين فين وقف إطلاق النار في تموز 1997 ووافقت على "مبادئ ميتشيل". ونتيجةً لهذه الإجراءات تم قبول مشاركة الشين فين في المحادثات متعددة الأطراف في أيلول من نفس العام في (Stormont) دون شرط النزاع المسبق لسلاح الجيش الجمهوري، فانسحب الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) من المحادثات احتجاجاً على ذلك.²

وقد رافقت هذه المحادثات عدة أحداث ساهمت في استفزاز الأحزاب المشاركة في المحادثات، وكادت أن تؤدي لانهايارها. فقد قامت مجموعات مسلحة من الطرفين الكاثوليكي والبروتستانتى بعددٍ من العمليات الانتقامية المحدودة. ففي نهاية عام 1997 قامت مجموعة من أعضاء جيش التحرير الوطني الايرلندي (INLA) بقتل "بيلي رايت" (Billy Wright) القائد السابق لأحد الميليشيات البروتستانتية داخل سجنه بسبب جرائمه ضد الكاثوليك،³ مما تسبب بتهديد السجناء الموالين سحب دعمهم لعملية السلام، لكن تدخل وزيرة الدولة البريطانية لشؤون ايرلندا الشمالية "مارجوري مولام" (Marjorie Mowlam) ساهم في تهدئة الأمور.⁴ وكذلك تم استبعاد كل من الشين فين وحزب ألستر

¹ Kathy Marks. "Blair issues apology for Irish Potato Famine," *The Independent* (20.6.1997\23.1.2012) <http://www.independent.co.uk/news/blair-issues-apology-for-irish-potato-famine-1253790.html>

² Coogan, *op. cit.*, P.682.

³ Peatling, *op. cit.*, P.64.

⁴ Coogan, *op. cit.*, P.682.

الديمقراطي (UDP) الموالي من المفاوضات بداية العام 1998 نتيجة قيام منظماتٍ وهمية تابعة لهما بعمليات قتل في صفوف الموالين والجمهوريين، وتم إعادتهما بعد تعهدهما بالسيطرة على أنصارهما.¹

تحت رعاية أمريكية وتواصلٍ مع الرئيس "كلينتون"، قدم كل من رئيس الحكومة البريطانية "بلير" و"بيرتي آهيرن" (Bertie Ahern) رئيس الحكومة الأيرلندية الجديد مقترحاتٍ للتسوية السياسية، وشاركت ثمانية أحزاب أيرلندية في مناقشة هذه المقترحات.² وتركز النقاش في مسألتين: الأولى مسألة إدارة أيرلندا الشمالية والعلاقة مع كل من بريطانيا وجمهورية أيرلندا. حيث ناقش المفاوضون تركيبة مجلس أيرلندا الشمالية وصلاحياته وتمثيل الأحزاب فيه، واختلفوا حول شكل العلاقة مع بريطانيا وأيرلندا الشمالية وضرورة تغيير الاتفاقية الإنجليزية الأيرلندية إلى بريطانية أيرلندية. حيث رأى الموالون والحكومة البريطانية أهميةً للعلاقة بين الشرق والغرب بما فيهما ويلز واسكتلندا. في حين أصر الجمهوريون والحكومة الأيرلندية على أولوية العلاقة بين الجنوب والشمال.³

والمسألة الثانية كانت الوضع الدستوري لأيرلندا الشمالية، حيث طالب الموالون والحكومة البريطانية بتعديل المادتين الثانية والثالثة من دستور أيرلندا لعام 1937، اللتان تشيران إلى أن القومية الأيرلندية تشمل جزيرة أيرلندا كلها (بما فيها أيرلندا الشمالية) في إشارة ضمنية إلى إمكانية توحيد قسما الجزيرة. وكان مطلب الجمهوريين والحكومة الأيرلندية تعديلات جذرية بريطانية على قانون الاتحاد لعام 1800 الذي يقضي باتحاد مملكتي بريطانيا العظمى وأيرلندا، وقانون أيرلندا لعام 1920

¹ Dixon, *op. cit.*, P.268.

² Fraser, *op. cit.*, P.79.

³ Thomas Hennessey, *The Northern Ireland Peace Process: Ending the Troubles?*, (NY: Palgrave,2001), PP.118-127.

الذي قسم الجزيرة إلى جزئين شمالي وجنوبي، وقانون ايرلندا الشمالية لعام 1973 الذي يؤكد على
تبعية ايرلندا الشمالية للمملكة المتحدة.¹

ونتيجةً لهذا السجال أعلن "ميتشيل" في 25 آذار مهلةً مدتها أسبوعان،² حتى يعمل أطراف
المفاوضات للتوصل لحل وسط تسمح بالتوقيع على اتفاق للتسوية السياسية. ونتيجةً لهذا الضغط
الأمريكي المتواصل اضطرت بعض الأحزاب للتنازل في سبيل إنجاز المفاوضات مما تسبب بانسحاب
بعض أعضائها من المفاوضات.³ وانتهت المهلة في 9 نيسان، مما دفع "ميتشيل" لممارسة المزيد من
الضغط. وأجرى كذلك الرئيس الأمريكي "كلينتون" عدة مكالماتٍ هاتفية مع جميع الأطراف المنضمة
لطولة المفاوضات،⁴ وطلب من رئيسي الحكومة البريطانية والاييرلندية الضغط على الأحزاب
الاييرلندية للقبول باتفاقيةٍ مرحلية، يتم التقدم فيها بناءً على التزام الأطراف بنودها. وهو ما حدث فعلاً
حيث تم التوقيع على الاتفاقية في العاشر من نيسان 1998 في مدينة بلفاست فيما عرف باتفاقية الجمعة
العظيمة (Good Friday Agreement)، بتوافق الأحزاب المشاركة في المفاوضات على تشكيل
مجلس لإدارة الحكم في ايرلندا الشمالية، ومجلسين آخرين بين قسمي جزيرة ايرلندا، وبين بريطانيا
وجمهورية ايرلندا، وتشكيل لجان فرعية لحماية حقوق الإنسان والمساواة وتعويض الضحايا، ونزع
السلاح وإطلاق سراح السجناء خلال عامين، وإعادة تشكيل شرطة أستر الملكية (RUC).⁵ وحرص
المشاركون في الاتفاق على موافقة الأغلبية الايرلندية على بنوده، حيث تم إجراء استفتاء في أيار من
العام نفسه في كل من ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا وكانت نتائج الاستفتاء في صالح الاتفاق حيث

¹ Hennessey, *op. cit.*, PP.139-145.

² Peatling, *op. cit.*, P.65.

³ Dixon, *op. cit.*, P.268.

⁴ Coogan, *op. cit.*, P.683.

⁵ Dixon, *op. cit.*, PP.269-271.

كانت نسبة المؤيدين في ايرلندا الشمالية 71% وفي جمهورية ايرلندا 94%، رغم معارضة بعض الأحزاب في ايرلندا الشمالية كالحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) وحزب المملكة المتحدة الاتحادي (United Kingdom Party).¹

ما كان لهذا الاتفاق أن ينجز لولا مساهمات الدول والأحزاب والشخصيات السياسية للتوصل إلى تسوية تحقق الحد الأدنى من متطلبات ومواقف أطراف هذا الصراع، ويبدو هذا جلياً في إصرار الوسيط الأمريكي ودعم الحكومتين البريطانية والاييرلندية، في إقناع أطراف الصراع لتقديم مزيدٍ من التنازلات والتوصل إلى حلول وسط تجمعهم في إطار تفاهات تؤدي لتسوية سياسية للمسألة الايرلندية منهيّةً ثلاثة عقودٍ من العنف المتبادل.

¹ Coogan, *op. cit.*, PP.685-686.

الفصل السادس

مستويات تحليل الأدوار الفاعلة في عملية السلام

6.1 المستوى الدولي

6.1.1 الولايات المتحدة الأمريكية

تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الغربية خلال الحرب الباردة (1947-1991)، وقادت التحالف الرأسمالي ضد المد الشيوعي من الاتحاد السوفييتي. ودخلت مع بعض الدول في علاقات خاصة يحكمها الاهتمام المشترك بمزيد من العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية نحو تعزيز الجبهة المناوئة للاتحاد السوفييتي.

كانت بريطانيا الحليف الاستراتيجي الأهم للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا خلال الحرب الباردة، وأطلق على هذا التحالف "العلاقة الخاصة" (Special Relationship). ولأكثر من 200 سنة لم يكن هناك الكثير من القضايا الدولية الخلافية بين الدولتين. وكان تعامل الولايات المتحدة الأمريكية

مع المسألة الايرلندية يندرج تحت إطار الشؤون الداخلية لحليفها بريطانيا¹. وعلى الرغم من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية ايرلندا عام 1924،² وتدخّل الرئيس الأمريكي "ريغان" في دفع رئيسة الحكومة البريطانية "تاتشر" لتوقيع الاتفاق الانجليزي-الايرلندي عام 1985، وتعهده باستمرار الدعم الاقتصادي لايرلندا وتشجيع الاستثمار الأمريكي هناك، إلا أن هذا التدخّل لم يكن مستمراً³.

بانتهاء الحرب الباردة، وعلى الرغم من انشغال الولايات المتحدة الأمريكية ببعض القضايا الدولية كالبوسنة والهرسك والحرب على العراق والصراع العربي-الإسرائيلي، فإن المرونة الأمريكية في التعامل مع المسألة الايرلندية كانت مؤشراً على تغيير طبيعة العلاقة مع بريطانيا. وجاءت إدارة الرئيس "بيل كلينتون" لتصبح التحدي الأكبر لتلك العلاقة بسبب التزامها بدعم العملية السلمية في ايرلندا الشمالية،⁴ الأمر الذي اعتبره الإعلام البريطاني بداية النهاية لتلك العلاقة خصوصاً بعد منح رئيس الشين فين "جيرري آدمز" تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية عام 1994.⁵

وقد وصف الرئيس "كلينتون" الفلسفة الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية فيما يخص المسألة الايرلندية بأنها تغيير إيجابي، حيث صرح قائلاً: "أعتقد أحياناً أننا مترددون جداً لمشاركتنا بطريقة إيجابية بسبب علاقتنا الخاصة والطويلة مع بريطانيا العظمى، ولأنها مسألة شائكة. في أعقاب الحرب

¹ John Coakley, "The End of The Special Relationship& the Beginning of Peace in Northern Ireland," Paper Presented in "The UK and the US in 2010", (Washington DC, Sep. 2010), P.2.

² راجع الفصل الرابع ص78.

³ Mary-Alice C. Clancy, "Special Relationship", Paper Presented in Exeter University, UK, 2010, P.2.

⁴ Roger MacGinty, "American Influences on the Northern Ireland Peace Process," *The Journal of Conflict Studies*, v.17, no.2, (17.11.1997\1.12.2011) <http://journals.hil.unb.ca/index.php/jcs/article/view/11750/12521>

⁵ Rupert Cornwell, "Britain not so special for the US," *The Independent* (4.2.1994\22.1.2012) <http://www.independent.co.uk/news/world/britain-not-so-special-for-the-us-row-over-gerry-adamss-visa-puts-relationship-with-uk-in-perspective-1391767.html>

الباردة يجب علينا أن نحكم المنطق حول مشاركتنا في قضايا العالم، وليس في أيرلندا الشمالية فقط ...
أنا أعتقد أن الولايات المتحدة الآن قادرة على التفكير بالتغيير الإيجابي".¹

وتم التأكيد أيضاً على هذا الموقف من خلال تصريحات عديدة للرئيس الأمريكي "كلينتون" ، حيث
علق على دعمه للعملية السلمية في أيرلندا الشمالية قائلاً: "إن من يجازف من أجل السلام، سيكون
دائماً موضع ترحيب في البيت الأبيض".² وخلال لقاءه مع رئيس الحكومة البريطانية "توني بلير" في
أيار 1997، دعا الحكومة البريطانية لدفع المفاوضات إلى الأمام وتعهده بمزيد من المساندة والدعم.³

عملت الولايات المتحدة ضمن هذا السياق على تقديم الدعم الاقتصادي لأيرلندا الشمالية وجمهورية
أيرلندا من خلال الصندوق الدولي لتمويل أيرلندا (International Fund For Ireland, IFI). الذي
تم تأسيسه عام 1985 نتيجةً للاتفاق الانجليزي الأيرلندي، الذي مولته الولايات المتحدة الأمريكية بدعم
من الكونغرس بأكثر من 500 مليون دولار لغاية عام 2011 أي أكثر من نصف ما تم دفعه للصندوق
الدولي، وبمعدل 20 مليون دولار سنوياً.⁴ وتم اختيار السيناتور الأمريكي "جورج ميتشيل" مبعوثاً
اقتصادياً خاصاً للرئيس الأمريكي إلى أيرلندا الشمالية عام 1994، واستضاف البيت الأبيض مؤتمراً
للاستثمار في أيرلندا الشمالية في نظرة ذات بعد اقتصادي لعملية السلام. وأصبح واضحاً رغبة
الولايات المتحدة الأمريكية بأيرلندا مستقرة لضمان الاستثمارات الأمريكية خصوصاً في مجال
التوظيف.⁵

¹ MacGinty, *op. cit.*.

² MacGinty, *op. cit.*.

³ كامل، م. (ابريل، 1998): "أيرلندا الشمالية: مساع نحو تحقيق السلام"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 132، ص.239.

⁴ Kristin Archick, "Northern Ireland : The Peace Process", Congressional Research Service
(6.3.2012\22.4.2012) P.14. <http://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21333.pdf>

⁵ MacGinty, *op. cit.*.

6.1.2 بريطانيا

تعاملت بريطانيا مع المسألة الايرلندية كمسألة وطنية داخلية، وحاولت السيطرة على تفاعلاتها. وعلى الرغم من علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها كانت تراقب الموقف الأمريكي من المسألة الايرلندية وحركة الدعم المالي الشعبي من ايرلنديي الولايات المتحدة للحركة الوطنية في ايرلندا الشمالية.¹ وعندما منحت الولايات المتحدة الأمريكية تأشيرة دخول لأراضيها لزعيم الشين فين "جيري آدمز"، قامت الحكومة البريطانية باستدعاء السفير الأمريكي لديها وتوبيخه، في خطوة دلت على انزعاجها من التدخل الأمريكي.² وحاولت الحكومة البريطانية بزعامه المحافظين إبقاء المفاوضات تحت سيطرتها، إلا أن استبعاد بعض الأطراف والإصرار على نزع سلاح الجيش الجمهوري (IRA) قبل قبول مشاركته بالمفاوضات أفشلها عام 1995.³

وبفوز حزب العمال في الانتخابات في بريطانيا عام 1997، ونتيجةً لتوصل النخبة السياسية البريطانية إلى قناعة بأن التدخل الأمريكي لم يكن منحازاً للمطالب الكاثوليكية، إنما كان موقفاً محايداً يسعى لإرضاء جميع الأطراف، أضافت الحكومة العمالية دفعةً لعملية السلام، حازت على تقدير الإدارة الأمريكية التي عملت على طرح وتبني بعض المقترحات البريطانية خلال المفاوضات.⁴

¹ Mark L. Bowlin, "British Intelligence and the IRA" (M.A. thesis, Naval Postgraduate School, USA, 1999), PP.49-50.

² "Northern Ireland: The American Connection," *The Economist* (19.3.1998\20.1.2012) <http://www.economist.com/node/158356>

³ راجع الفصل الخامس ص 93.

⁴ *The Economist, op. cit.*, "Northern Ireland: The American Connection".

6.1.3 جمهورية أيرلندا

كانت المواقف المعتادة للحكومات المتعاقبة هو دعم مطالب الأحزاب الكاثوليكية، واتخذت في بداياتها مواقف عدائية ضد بريطانيا كالحرب الاقتصادية واحتواء الدستور الجمهوري للمادتين الثانية والثالثة، اللتان تشيران إلى أن القومية الأيرلندية تشمل جزيرة أيرلندا كلها (بما فيها أيرلندا الشمالية) في إشارة ضمنية إلى إمكانية توحيد قسماً الجزيرة.¹ لكن هذا الموقف لم تكن ذا أثرٍ على طبيعة الوضع الداخلي لأيرلندا الشمالية.

وقد تطور الدور السياسي لجمهورية أيرلندا في العقدين الأخيرين للقرن العشرين، حيث عملت مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة كلاعبٍ أساسي في عملية السلام في أيرلندا الشمالية. ويعود هذا التطور لعدة أسباب أهمها:²

(1) دعم ومشاركة جمهورية أيرلندا لبريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي، ما ساهم في اعتبارها لاعباً أساسياً داخل الاتحاد.

(2) شبكة العلاقات السياسية التي أقامها الدبلوماسيون الأيرلنديون في كل من لندن وواشنطن، وإبداء مواقف أكثر وسطية وعقلانية فيما يخص المسألة الأيرلندية.

(3) التواصل الدائم مع الأحزاب السياسية في أيرلندا الشمالية والضغط المباشر والتوسط بين الأحزاب هناك لاتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً خلال العملية السلمية.

¹ راجع الفصل الخامس ص 97.

² Coakley, *op. cit.*, PP.14-15.

6.2 المستوى المحلي

6.2.1 الولايات المتحدة الأمريكية

تعلق الأمريكيون الايرلنديون بقضية وطنهم الأم منذ بداية هجرتهم إلى الولايات المتحدة. ولم تنجح هموم الحياة في المجتمع الجديد أو الحالة الاقتصادية السيئة للمهاجرين بالتأثير على تلك العلاقة مع أرضهم التاريخية، بل إن جزءاً من دخلهم كان يعود إلى ايرلندا لدعم العائلات المتبقية هناك، وكذلك لحركات المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الانجليزي.¹

وخلال سنوات المتاعب (Troubles)، عمل الأمريكيون الايرلنديون على دعم الايرلنديين بالمال للصدور في ظل الاضطهاد والظلم الذي أحقته بهم الحكومة الانجليزية والأحزاب الموالية لها في ايرلندا الشمالية. وركزت وسائل الإعلام الأمريكية على الأوضاع الملتهبة في ايرلندا الشمالية. ورافق ذلك الدعم الشعبي دعمٌ سياسي في أروقة الكونغرس والإدارة الأمريكية، ففي السبعينيات من القرن العشرين تأثرت سياسة وزارة الخارجية الأمريكية بنشاط الفرسان الأربعة (Four Horsemen) نحو مزيد من الاهتمام بالمسألة الايرلندية، وساهم نشاطهم في تعبئة المناخ الوطني الأمريكي نحو حل المسألة الايرلندية، وتحويل الرأي العام بعيداً عن الشعور الوطني الجمهوري الايرلندي والاهتمام فقط بايرلندا الشمالية. وتم كذلك تشكيل منظمة أصدقاء ايرلندا (Friends Of Ireland) عام 1981،² وأصبح لها امتداد في صفوف النخبة السياسية الأمريكية وأعضاء الكونغرس، الذين قاموا بدفع الإدارة الأمريكية للضغط على الحكومة البريطانية لتوقيع الاتفاق الانجليزي الايرلندي في العام 1985.

¹ راجع الفصل الرابع ص74.

² راجع الفصل الرابع ص82.

وقبيل الانتخابات الأمريكية قامت منظمة (Americans for a new Irish Agenda, ANIA) عام 1992 بدراسة قائمة مرشحي الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة، ووجدت أن "بيل كلينتون" هو الأمل لتبني التدخل الأمريكي في المسألة الأيرلندية، واجتمعت به في نيسان من العام نفسه، ونتيجةً لذلك الاجتماع اقتنعت المنظمة بضرورة دعمه مع المرشح لمنصب النائب "آل غور"، وأصبح أحد قادتها "راي فلين" مساعداً للمرشح "كلينتون" في حملته الانتخابية.¹ ونتيجةً لهذا التفاهم أعلن "كلينتون" خلال حملته الانتخابية في نيويورك عام 1992 بأنه ملتزم بالتوصل لحل المسألة الأيرلندية وأنه سيرسل مبعوثاً للسلام حال انتخابه.²

وبعد نجاح "كلينتون" في الانتخابات، وجه "بيل فلين" (Bill Flynn) أحد قادة (ANIA) دعوةً لرئيس الشين فين "جيرري آدامز" لمخاطبة لجنةٍ مستقلة وهي اللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية الخارجية في شباط عام 1994، وعمل مع السيناتور الأمريكي "إدوارد كينيدي" (Kennedy) على استصدار تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية لآدامز.³ وكذلك قام الرئيس "كلينتون" بإرسال السيناتور "ميتشيل" مبعوثاً خاصاً لآيرلندا الشمالية، الأمر الذي اعتبر فاتحةً لقدرة اللوبي الأيرلندي على التأثير في السياسة الأمريكية نحو الالتزام بالتسوية السلمية للمسألة الأيرلندية.

¹ Tim Pat Coogan, *Ireland in the Twentieth Century*, (London: Arrow Books, 2004), P.417.

² MacGinty, *op. cit.*.

³ Coogan, *op. cit.*, P.667.

6.2.2 بريطانيا

تعاملت الأحزاب السياسية وخصوصاً حزباً المحافظين والعمال مع المسألة الايرلندية بكل حزم، ورفضت أي تدخل خارجي فيما اعتبرته شأناً وطنياً داخلياً. وقد تراجع هذا الموقف نتيجةً للتغطية الإعلامية لتفاصيل الأوضاع في ايرلندا الشمالية خلال الثمانينيات. وعملت حكومة المحافظين بزعامة "تاتشر" ثم "ميجور" على احتواء الأزمة من خلال تبني بعض المبادرات السياسية لحل المسألة الايرلندية، وحاول رئيس الحكومة البريطانية "ميجور" الحد من التدخل الأمريكي خوفاً على الموقف التقليدي للحزب والحكومة. إلا أن حجم الضغوطات الأمريكية والسياسية الداخلية دفعه للتجاوب مع التدخل الأمريكي، وحالت مواقف حزب المحافظين المؤيدة للأحزاب الاتحادية في ايرلندا الشمالية دون تقدم المفاوضات.¹

وعندما فاز حزب العمال بزعامة الحكومة البريطانية، تم دفع عملية السلام نحو الأمام، من خلال عددٍ من المواقف السياسية المتقدمة غير المسبوقة من طرف الحكومة البريطانية، حيث ألتزمت الحكومة العمالية بالعملية السلمية على لسان رئيسها "توني بليير" الذي أعلن عن انطلاقةٍ جديدةٍ لعملية السلام وقدم اعتذاراً رسمياً باسم الحكومة البريطانية عن المجاعة الكبرى التي حلت بايرلندا خلال القرن التاسع عشر. وعملت الحكومة البريطانية مع نظيرتها الايرلندية على دفع عملية السلام والضغط المباشر على الأحزاب الاتحادية والجمهورية للتنازل في سبيل السلام المنشود.²

¹ راجع الفصل الخامس ص88.

² راجع الفصل الخامس ص96.

6.2.3 إيرلندا الشمالية

كان الحزب العمالي الديمقراطي الاجتماعي (SDLP) الممثل السياسي لأغلبية الكاثوليك، يعمل لتحقيق المطالب الكاثوليكية من خلال المشاركة في الحياة السياسية في إيرلندا الشمالية. عرف عن الحزب تواصله وعلاقاته الجيدة مع كل من جمهورية إيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، ودفعهما نحو دور أكبر في عملية السلام.¹ ورأى الحزب في عملية السلام واتفاقية الجمعة العظيمة ترجمةً لمبادئه التي وضعها خلال سنواتٍ من عمر الحزب، وأن الصراع لم يكن فقط شأنًا داخلياً في إيرلندا الشمالية، بل هو أيضاً مشكلةً داخلية في جمهورية إيرلندا، ومشكلة علاقات بين بريطانيا وجمهورية إيرلندا.²

وفي الجانب نفسه كان حزب الشين فين الواجهة السياسية للجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، الذي انتهج العمل المسلح ضد الجيش البريطاني والمليشيات البروتستانتية المسلحة، لتحقيق مطالب الكاثوليك والتحرر من الاستعمار الإنجليزي نحو الوحدة مع جمهورية إيرلندا. واعتبر الحزب تياراً متطرفاً داخل الحركة الوطنية الأيرلندية نظراً لدعمه لعمليات الجيش الجمهوري (IRA). وعند انخراطه في العملية السلمية واجه خطر الانشقاق بسبب الخلاف بين التيار المعتدل والمتطرف داخل الحزب، إلا أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لآدامز زعيم التيار المعتدل من خلال زيارته المتكررة للولايات المتحدة وتحسينه لصورة الحزب وجمع الأموال له، ساهم في تعزيز موقف التيار المعتدل

¹ راجع الفصل الخامس ص 89.

² Johnny Caldwell, "Good Friday Agreement Negotiators," *BBC News* (21.3.2008\3.4.2012) http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/northern_ireland/7297362.stm

ودفعه للالتزام بعملية السلام،¹ وإقناعه الجيش الجمهوري (IRA) بوقف إطلاق النار مرتين، والمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف.

وعلى الجانب الآخر اتخذت الأحزاب الاتحادية مواقف متطرفة من مطالب الأحزاب الكاثوليكية، ورفضت جميع المبادرات السياسية لحل الأزمة في أيرلندا الشمالية، ويعود ذلك لرفضها الوحدة مع جمهورية أيرلندا وموقفها السلبي من مشاركة السلطة مع الكاثوليك. وقد ترجمت هذه المواقف من خلال الإضرابات والمظاهرات العنصرية والعمليات المسلحة ضد الكاثوليك. ورغم مشاركتها في المفاوضات متعددة الأطراف في بدايتها، فقد انسحبت بعض الأحزاب الاتحادية منها، وأبرزها الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) وحزب المملكة المتحدة الاتحادي، بعد أن وجدت تفاهماً أمريكياً بريطانياً حول تجاوز بعض الشروط المسبقة، في سبيل إنجاز المفاوضات.² وأبقت بعض الأحزاب الاتحادية الأخرى على مشاركتها بتشجيع مباشر من رئيس الحكومة البريطانية "بلير"، وأبرزها حزب ألستر الاتحادي (UUP) والحزب التقدمي الاتحادي (PUP) وحزب ألستر الديمقراطي (UDP) الذي وصف انسحاب الأحزاب الأخرى من المفاوضات واعتراضها على الاتفاقية بأنه تهرب من المسؤوليات، وتهرب من تقديم بدائل مجدية.³

¹ راجع الفصل الخامس ص 91.

² راجع الفصل الخامس ص 96.

³ Caldwell, *op. cit.*.

6.3 المستوى الشخصي

6.3.1 الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"

ينحدر ثلث الرؤساء الأمريكيون من أصول إيرلندية، وتعود الجذور الايرلندية للرئيس "كلينتون" من ناحية أسرة والدته التي هاجرت من مقاطعة "فيرمانج" (Fermanagh) الايرلندية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.¹ وكان "كلينتون" طالباً في جامعة أكسفورد عندما قامت حركة الحقوق المدنية الايرلندية بأولى مظاهراتها عام 1968، وأثار قمع الحكومة الانجليزية للمتظاهرين مشاعره وفضوله عن المسألة الايرلندية، وهو ما بدا واضحاً خلال اجتماعه كمرشح للرئاسة مع قادة منظمة (ANIA) عام 1992، الذين دهشوا من معلوماته عن تفاصيل المسألة الايرلندية، وتطعانه لدمج العلاقة الخاصة مع بريطانيا مع المسألة الايرلندية بدلاً من الموقف التاريخي الأمريكي، الموقف الذي ترجمه خلال حملته الانتخابية بالتزامه بحل المسألة الايرلندية وإرساله مبعوثاً خاصاً إلى ايرلندا الشمالية.²

ورغم التزامه ووعوده الانتخابية، اهتم الرئيس "كلينتون" في السنة الأولى من إدارته بالشؤون الاقتصادية الداخلية، ما اعتبره البعض تراجعاً لتعهداته بسياسية خارجية أكثر فعالية نحو القضايا الدولية وخصوصاً المسألة الايرلندية، إلا أن الجدل حول دخول "آدامز" زعيم الشين فين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أعاد الاهتمام بالمسألة الايرلندية، ونجح اللوبي الايرلندي الأمريكي في حث الرئيس "كلينتون" على الموافقة على تأشيرة دخول لآدامز عام 1994.³ ويقول "كلينتون" عن ذلك أن أحد دوافع قراره بمنح التأشيرة لآدامز هو تأثيره بكلام رئيس الوزراء الإسرائيلي "اسحق رابين" عندما

¹ "Top 100 Irish America's Finest Peacemakers," *Irish America Magazine* (May.2008/6.2.2012)
<http://www.irishabroad.com/irishworld/irishamericamag/aprmay08/top100/irish100peacemakers250308.asp>

² Coogan, *op. cit.*, P.417.

³ MacGinty, *op. cit.*.

صافح الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" في البيت الأبيض عام 1993، حيث خاطب "رابين" الرئيس "كلينتون" بقوله: "أنك لا تستطيع إقامة السلام مع أصدقاءك". وهو أيضاً ما أثار مخاوف "كلينتون" من نوايا "آدامز" في حال رفضه الالتزام بعملية السلام، فإنه (أي كلينتون) سيظهر كالمغفل.¹

وفي العام نفسه أرسل الرئيس "كلينتون" السيناتور "جورج ميتشيل" مبعوثاً اقتصادياً خاصاً إلى إيرلندا الشمالية، وزار شخصياً كل من دبلن وبلفاست عام 1995، ضمن مجموعة خطوات تؤكد التزامه بالعملية السلمية، ووردت "إيرلندا الشمالية" 1144 مرة في خطابه ولقاءاته السياسية.² وكان لهذه الخطوات الأثر الأكبر في إقناع أطراف الصراع الأيرلندي بالتدخل الأمريكي والعمل على حل المسألة الأيرلندية.³

امتاز الرئيس "كلينتون" بعلاقات جيدة مع زعماء الأحزاب المتصارعة ورؤساء الحكومات البريطانية والأيرلندية، حيث استقبلهم جميعاً في البيت الأبيض عدة مرات وقال: "أن من يجازف من أجل السلام، سيكون دائماً موضع ترحيب في البيت الأبيض". ودعم أيضاً جهود رؤساء الحكومات البريطانية في دعم العملية السلمية حيث هاتف "ميجور" ودعا "لقطع ميل آخر نحو السلام" عام 1993 لإعلان المبادرة السياسية (Downing Street Declaration).⁴ لكن هذه العلاقة لم تدم طويلاً بسبب موقف "ميجور" الرفض لمنح تأشيرة دخول لآدامز إلى الولايات المتحدة. واستمر الخلاف بينهما لغاية مجيء الحكومة العمالية برئاسة "توني بلير" الذي دعم وبحماسة الموقف الأمريكي وشاركه في إنجاح

¹ Niall Stange, "Wistful Bill Clinton remembers Good Friday," *NY Observers* (10.4.2008/5.5.2012)

<http://observer.com/2008/04/wistful-bill-clinton-remembers-good-friday-avoids-the-campaign/>

² "The Public Papers of the Presidents of the United States", University of Michigan Digital Library, (12.1.2012)

<http://quod.lib.umich.edu/p/ppotpus?key=title:page=browse:value=w>

³ راجع الفصل الخامس ص 94.

⁴ راجع الفصل الخامس ص 88.

المفاوضات متعددة الأطراف. وأبدى "كلينتون" تقديره لجهود الحكومتين البريطانية والاييرلندية في دفع عملية السلام خلال عدة لقاءات مشتركة. وعبر رئيس الوزراء الايرلندي "بيرتيي آهيرن" (Ahern) عن أهمية التدخل الأمريكي قائلاً: "الايرلنديون لن ينجحوا لوحدهم، إن تدخل وضغط الولايات المتحدة لا غنى عنه".¹ ونتيجةً لهذه العلاقات أيضاً أجرى "كلينتون" عدداً من المكالمات الهاتفية مع المتفاوضين في بلفاست في نيسان 1998 ودعاهم فيها للقبول باتفاق مرحلي، تم تنويجه بالتوقيع على اتفاقية الجمعة العظيمة.²

6.3.2 السيناتور الأمريكي "جورج ميتشيل"

أحد أسباب نجاح التدخل الأمريكي في المسألة الايرلندية، الجهود الشخصية للمبعوث الأمريكي الخاص لايرلندا الشمالية ورئيس الهيئة الدولية لنزع السلاح في ايرلندا الشمالية، والمسؤول عن المفاوضات متعددة الأطراف السيناتور "جورج ميتشيل"، زعيم الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس، ووصفه الرئيس "كلينتون" قائلاً:³ "إنه مهيبٌ جينياً لهذه المهمة، بسبب جذوره الايرلندية واللبنانية". وحاز "ميتشيل" على تقدير الجميع خلال ترؤسه للمفاوضات المتعددة الأطراف لنزاهته وصبره، ومجاملاته اللانهائية.⁴

وقد كتب "ميتشيل" كتاباً ومقالاتٍ عدة يوضح فيها دور الوساطة الأمريكية في المسألة الايرلندية، ومجريات المفاوضات وطرق تجاوز الصعوبات التي واكبتها، وأهمية البعد الاقتصادي والاجتماعي لأي اتفاق يجري العمل على انجازه، حيث قال:

¹ *The Economist, op. cit.*, "Northern Ireland: The American Connection".

² راجع الفصل الخامس ص98.

³ *Stanage, op. cit.*.

⁴ *The Economist, op. cit.*, "Northern Ireland: The American Connection".

"إن المفاوضات تظل أمراً أساسياً، ذلك أن السلام لا يتحقق هكذا، وإنما هو يصنع، قضيةً في إثر قضية، ونقطةً تلو النقطة. وبغية البدء بالمفاوضات، فإنه يجب الإبقاء على الشروط المسبقة في حدها الأدنى المطلق. وفي حالة إيرلندا الشمالية، فقد كان من عين الصواب اعتبار مسألة وقف إطلاق النار متطلباً مسبقاً. ذلك أن القتل والتفاوض لا يمكن أن يسيرا يداً بيد. لكنه كان صواباً أيضاً عدم الطلب من الفرقاء أن يتخلوا عن أسلحتهم أو أن ينضموا إلى قوات الشرطة قبل بدء المباحثات.

... ولعل مسألة شمول أولئك الذين ارتبطوا في السابق بجماعات العنف في العملية السياسية قد يساعد فعلياً، ذلك أن من الصعب أن توقف حرباً في بعض الأحيان، إذا ما امتنعت عن التحدث إلى أولئك المنخرطين فيها. ولعل من الأكيد أن مشاركتهم ستبطن من سير الأمور على الأرجح، وربما تعيق لفترة من الوقت إحراز تقدم، لكن التوجه إليهم يمكن أن يضيفي على العملية ونتائجها شرعيةً ودعماً أكبر بكثير، إذ أن من الأفضل أن يصبحوا مشاركين بدلاً من أن يقوموا بدور المفسدين.

... تريد الشعوب وتتوقع أن تشهد تحسينات تطراً على معيشتها. ولا يمكن لعمليات السلام أن تدور في فراغ، وهي تؤتي أفضل ثمارها عندما تقترن بآفاق تصاعد وتيرة الازدهار والتقدم. ويجب فرض العقوبات عندما يكون هناك تراجع وانحراف. وفي حالة إيرلندا الشمالية، فقد عنت تلك العقوبات توجيه النقد العام، ووقف الاتصالات الدبلوماسية وتجميد عمل المؤسسات المحلية، ويجب أن يكون هناك ثمن واضح يدفع في مقابل الأعمال غير المقبولة".¹

¹ Richard Haass and George Mitchell, "Learning From Success," *The New York Times* (7.5.2007\3.11.2011) http://www.nytimes.com/2007/05/07/opinion/07iht-edhaass.1.5596058.html?_r=1

6.3.3 رئيس الحكومة البريطانية "جون ميغور"

تسلم "جون ميغور" رئاسة الحكومة البريطانية متحملاً الإرث الثقيل لمرحلة رئيسة الحكومة السابقة "تاتشر" فيما يخص المسألة الايرلندية. ورغم مخاوفه على تأييد النواب الاتحاديين لحكومته في البرلمان الانجليزي، إلا أنه أعلن عن مبادرة سياسية مشتركة مع الحكومة الايرلندية للخروج من مأزق المسألة الايرلندية عام 1993 فيما عرف بـ (Downing Street Declaration).¹ وقام أيضاً بتوبيخ "بيسلي" زعيم حزب (DUP) الاتحادي وطرده من مكتبه عام 1994 بسبب مواقفه المتطرفة من عملية السلام.²

ورغم التزامه بحل المسألة الايرلندية وإعلانه المشترك مع الحكومة الايرلندية عام 1995 تقاهمات إطار الاتفاق (Framework Documents)،³ إلا أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بعملية السلام ومنحها تأشيرة دخول لآدامز زعيم الشين فين، قد أغضب "ميغور" ودفعه لرفض استقبال مكالمات الرئيس "كلينتون" الهاتفية على مدار أسبوع كامل، ما أدى لتولد شعور أمريكي بأن مواقف "ميغور" هي السبب الرئيسي في ببطء عملية السلام في ايرلندا الشمالية.⁴

6.3.4 رئيس الحكومة البريطانية "توني بلير"

أدى نجاح "توني بلير" لرئاسة الحكومة البريطانية عام 1997 لدفع عملية السلام، ويعود ذلك لاهتمامه الشخصي بحل الأزمة الايرلندية ولأصول والدته المتشعبة في ايرلندا، وقد واجه "بلير" انتقادات كثيرة لاستقباله عدداً من قادة العمل الوطني الايرلندي.⁵ وأكد "بلير" التزامه بعملية السلام

¹ راجع الفصل الخامس ص 88.

² G. K. Peatling, *The Failure of the Northern Ireland Peace Process*, (Dublin: Irish Academic, 2004), P.59.

³ راجع الفصل الخامس ص 93.

⁴ MacGinty, *op. cit.*.

⁵ Thomas M. Collins, *Biography: Tony Blair*, (Minneapolis: Lerner Publications, 2005) P.69.

وأعلن عن انطلاقةٍ جديدةٍ لها،¹ وأصرّ كذلك على التعامل مع حزب الشين فين كغيره من الأحزاب المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف ما لم يعد الشين فين للعنف.²

لقد كان لبلير الدور الأبرز في إخراج المسودة الأولى لاتفاقية الجمعة العظيمة، وتمسكه مع رئيس الوزراء الايرلندي "آهيرين" على انجاز الاتفاق ضمن البنود التي احتوتها المسودة الأولى وتهديده بطرحها للاستفتاء في ايرلندا الشمالية بحلول أيار عام 1998، ما لم يحصل أي تقدم في عملية المفاوضات، مما اقنع المتفاوضين بموقفه الجدي من التسوية ودفعهم للتفاوض على هذا الأساس.³

6.3.5 رئيس حزب الشين فين "جيرري آدامز"

كان حصول "آدامز" على تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية عام 1994، منعطفاً هاماً بتاريخ الشين فين، حيث شعر الجمهوريون أن هناك من سيسمع صوتهم في واشنطن، من خلال التغطية الإعلامية المكثفة للزيارة. وخاطب "آدامز" وسائل الإعلام الأمريكية وشرح موقف الشين فين من الصراع السياسي في ايرلندا الشمالية وعملية السلام،⁴ ما اعتبر تقدماً نحو اعتدال الحزب.

واجه "آدامز" انتقاداتٍ داخل الشين فين والجيش الجمهوري (IRA)، وغامر بوحدة الحزب والجناح المسلح جراء الخلاف الداخلي حول عملية السلام، واعتبره البعض متعاوناً مع الحكومة البريطانية، في تهديد واضح لحياته.⁵ ورغم ذلك استمر بحواره السياسي مع الحكومة البريطانية وشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف.

¹ راجع الفصل الخامس ص 95.

² "Northern Ireland: Risks For Peace," *The Economist*, (4.12.1997\20.1.2012)

<http://www.economist.com/node/108150>

³ The Economist: "Ulster's Best Chance" (15.1.1998\20.1.2012)

<http://www.economist.com/node/110817>

⁴ Charlie Rose: "An Interview with Gerry Adams" (29.9.1994\13.4.2012)

<http://www.charlierose.com/view/interview/7283>

⁵ The Economist, *op. cit.*, "Northern Ireland: Risks For Peace".

لكن المهمة الأصعب التي واجهها "آدامز" كانت إقناع مؤيديه بقبول مجلس إيرلندا الشمالية المشترك الذي رفضه الجمهوريون سابقاً، لذلك حاول خلال المفاوضات أن يوسع من سلطات المجلس المشترك بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا، فيما رأى أنه سيرضي أعضاء الشين فين والجيش الجمهوري (IRA) باعتبارها مرحلةً انتقاليةً نحو إيرلندا الموحدة.¹

6.3.6 رئيس حزب (SDLP) "جون هيوم"

عرف عن "هيوم" نشاطه السياسي السلمي لتحقيق المطالب الكاثوليكية في إيرلندا الشمالية، منذ أن شارك في مسيرات الحقوق المدنية في ستينيات القرن العشرين،² واعتبره البعض مهندس عملية السلام في إيرلندا الشمالية لجهوده عبر 25 سنة من الدعوة لاتفاق سياسي ينهي الصراع هناك.³ نتيجةً لجهوده السياسية ودوره في إحلال السلام في إيرلندا الشمالية، حصل مع "ديفيد تريمبل" على جائزة نوبل للسلام عام 1998.⁴ واختاره الايرلنديون كأعظم شخص في تاريخ إيرلندا في استفتاءٍ أجراه تلفزيون (RTE) الايرلندي عام 2010، متقدماً على عدد من الرموز الايرلندية أمثال القائد الأول للجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) "مايكل كولينز" (Michael Collins)، و"ماري روبينسن" (Mary Robinson) أول امرأة تتولى رئاسة جمهورية إيرلندا.⁵ ووصفه كذلك السيناتور الأمريكي "ميتشيل" بأحد الآباء المؤسسين لايرلندا، في أعظم تقدير يمنحه الأمريكيون إشارةً للآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية.⁶

¹ The Economist, *op. cit.*, "Ulster's Best Chance".

² BBC News: "Profile: John Hume" (16.10.1998\10.5.2012)
http://news.bbc.co.uk/2/hi/events/northern_ireland/focus/96661.stm

³ The Economist, *op. cit.*, "Ulster's Best Chance".

⁴ BBC News, *op. cit.*, "Profile: John Hume".

⁵ RTE News: "John Hume proud of Ireland's Greatest Award" (26.10.2010\27.5.2012)
<http://www.rte.ie/news/2010/1023/irelandsgreatest.html>

⁶ YouTube: "John Hume Documentary" (7.1.2012\27.5.2012)
<http://www.youtube.com/watch?v=eX8o4U9Ob34&feature=related>

6.3.7 رئيس حزب (UUP) "ديفيد تريمبل"

انتمى "تريمبل" في بداية مشواره السياسي لحزب طليعة ألستر (Ulster Vanguard) البروتستانتية المتطرف في السبعينيات، وكان أحد زعماء المظاهرات السنوية للبرتقاليين (The Oranges)، حيث ظهر معانقاً "إيان بيسلي" زعيم حزب ألستر الديمقراطي (DUP) الاتحادي المتطرف في مظاهرة (Garvaghy Road) عام 1995 أمام المئات من البرتقاليين. واعتبر انتخابه لزعامة حزب ألستر الاتحادي (UUP) نهايةً لعملية السلام في أيرلندا الشمالية نظراً لمواقفه السياسية المتطرفة.¹

بعد ثلاث سنوات، كان "تريمبل" أول زعيم اتحادي يفاوض الجمهوريين، وبدعم أمريكي بريطاني ولكسب المعركة داخل حزبه ضد المعارضين لعملية السلام، حاول تسويق مفاوضات السلام لأتباعه باعتبار تشارك السلطة مع الجمهوريين الكاثوليك في أيرلندا الشمالية اعترافاً ضمنياً منهم بانتهاء المطالبات بالوحدة مع جمهورية أيرلندا، مما يعني انتصاراً للاتحاديين وتكريساً لتبعيةهم للتاج البريطاني.² وقال في ذلك: "أنا مقتنع بأننا ومن هذه الطاولة قد ارتقينا لوضع أقوى للاتحاد، أفضل مما كان عندما بدأنا، وهو ما وافق عليه الجميع باستثناء حزب واحد (في إشارة لحزب DUP)".³

¹ BBC News: "Profile: David Trimble" (2.11.2001\10.5.2012)
http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/northern_ireland/765174.stm

² The Economist, *op. cit.*, "Ulster's Best Chance".

³ Caldwell, *op. cit.*.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

7.1 النتائج

جاءت هذه الدراسة لتوضيح تاريخ الصراع الطائفي-السياسي في جزيرة ايرلندا، والذي بدأ مع تمرد الملك هنري الثامن ضد الكنيسة في روما في القرن السادس عشر، وفرضه البروتستانتية بديلاً عن الكاثوليكية التي يتبعها سكان جزيرة ايرلندا، وما رافق ذلك من شد وجذب في صياغة العلاقة بين البروتستانت وحكومة انجلترا من جهة والكاثوليك وممثليهم السياسيين من جهة أخرى. وقد توصل الباحث للعديد من النتائج لأسئلة الدراسة جراء البحث في تطور مفهوم الصراع وخصوصاً في القرن العشرين وطبيعة التدخل الأمريكي في تسعينيات القرن العشرين لحل هذا الصراع. وكانت نتائج الدراسة كالاتي:

(1) تعاطف الأمريكيون من أصولٍ إيرلنديةٍ مع الحركة الوطنية في أيرلندا. إلا أن تبني بعض المجموعات السياسية للعنف أدى إلى تغيير هذا الموقف نحو مطالبات بحلول سلمية للمسألة الأيرلندية ودعوة الفرقاء لتقديم مزيدٍ من التنازلات في سبيل حل الأزمة.

(2) كان لنشاط بعض السياسيين الأمريكيين من أصولٍ إيرلنديةٍ وعلى رأسهم "الفرسان الأربعة" الأثر الأكبر في حصر تفكير الأمريكيين الأيرلنديين في أيرلندا الشمالية وليس أيرلندا الموحدة.

(3) ساهم الثقل السياسي والاقتصادي للأمريكيين الأيرلنديين في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المسألة الأيرلندية، وهو ما بدا واضحاً في التزام الإدارة الأمريكية بعملية السلام في أيرلندا الشمالية في عهد الرئيس "بيل كلينتون".

(4) كان لنضوج الفكر السياسي للفرقاء الأثر الأكبر في نجاح تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كطرفٍ ثالثٍ في المسألة الأيرلندية. وقد تم التعبير عن هذا النضوج من خلال العديد من المبادرات السياسية لحل الصراع في أيرلندا الشمالية، إلا أن ثلاثة منها لعبت دوراً في وضع الشكل النهائي لاتفاقية الجمعة العظيمة الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

- اتفاق عام 1973: الذي رسخ مبدأ الشراكة السياسية بين البروتستانت والكاثوليك.

- اتفاق عام 1985: الذي سمح بتدخل جمهورية أيرلندا في المسألة الأيرلندية.

- إعلان عام 1993: الذي رسخ منهج الحوار المتعدد الأطراف.

(5) جاء التدخل الأمريكي في المسألة الأيرلندية بعد انتهاء الحرب الباردة، ضمن سعيها لإعادة صياغة علاقاتها مع بريطانيا والدول الأوروبية نحو مزيدٍ من الاستقرار والتحالف لمواجهة نتائج الحرب

الباردة على الساحة الدولية. وكذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية في استقرار الجزيرة
الاييرلندية فرصةً لفتح آفاق اقتصادية جديدة في اوروبا.

(6) ظهر التدخل الأمريكي في المسألة الايرلندية بشكل واضح من خلال:

- تفرغ الولايات المتحدة الأمريكية لحل بعض الصراعات الدولية والقومية بعد انشغالها عنها
لفترةٍ طويلة في الحرب الباردة.

- إعادة صياغة العلاقة مع بريطانيا نحو مزيد من الاهتمامات المشتركة في بعض القضايا
الدولية، كالعلاقات الاقتصادية والحرب على الإرهاب، بعد أن كانت المسألة الايرلندية تقع
ضمن إطار العلاقة الخاصة (Special Relationship) الذي يحد من التدخل الأمريكي في
الشؤون الداخلية لبريطانيا.

- توجه الأحزاب السياسية في ايرلندا الشمالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتحفيز الأمريكيين
الاييرلنديين للعب دورٍ أكبر في توجيه السياسة الأمريكية نحو التدخل في المسألة الايرلندية.

(7) كان الإرث السياسي لرئيسة الحكومة البريطانية السابقة "تاتشر" والتأثير السياسي للاتحاديين
الاييرلنديين في البرلمان الانجليزي، يشكل عقبة رئيسية أمام رئيس حكومة المحافظين البريطانية
"جون ميغور" في محاولاته لحل المسألة الايرلندية، الذي عمل على استباق التدخل الأمريكي في
المسألة الايرلندية من خلال حوار ه مع حكومة جمهورية ايرلندا، وهو ما تسبب ببطء تقدم العملية
السلمية في ايرلندا الشمالية في ظل عدم جدية العروض المطروحة أمام الأحزاب الايرلندية.

(8) ساهم انتخاب "توني بليير" رئيساً للحكومة العمالية البريطانية عام 1997، في دفع عملية السلام في
ايرلندا الشمالية. وجاءت جهوده الداعمة لعملية السلام متوافقةً مع الموقف الأمريكي الداعي لحل

المسألة الايرلندية سلمياً، وهو ما لاقى تقدير الإدارة الأمريكية لهذه الجهود ودفعها للتدخل بفعالية أكبر للتوصل للتسوية السياسية فيما سمي باتفاقية الجمعة العظيمة عام 1998.

(9) لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور الوسيط المحايد بين الأطراف المتفاوضة والميسر لعملية المفاوضات، والسيطرة على سيرها ومنع انهيارها نتيجةً لبعض الأحداث والعمليات العسكرية التي أدت في بعض الأحيان لأزمة سياسية خلال المفاوضات.

(10) تصلب الموقف الانجليزي والبروتستانتى ضد المطالب الكاثوليكية، ساهم في تبني بعض الأحزاب والمجموعات السياسية الكاثوليكية العمل المسلح كوسيلةٍ للاستقلال عن الاستعمار الانجليزي وتوحيد الجزيرة الايرلندية والحصول على الحقوق الكاثوليكية. فكانت سنوات المتاعب (Troubles) الأكثر دمويةً في تاريخ الصراع، وكانت العمليات المسلحة تهدد بوقف المبادرات السياسية ومفاوضات السلام.

(11) استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم السياسي و الاقتصادي كوسيلة لتشجيع الفرقاء على إنجاز العملية التفاوضية والتوصل لحل سلمي. وعملت على ضمان الحد الأدنى من الشروط المسبقة للأطراف المتفاوضة. وحافظت على التنسيق الدائم مع الحكومتين البريطانية والاييرلندية لتشجيع المتفاوضين على تقديم تنازلاتٍ في سبيل انجاح المفاوضات. وتعهدت باستمرار هذا الدعم طالما استمر الحوار حول القضايا المؤجلة التي أسست لها اتفاقية الجمعة العظيمة عام 1998.

(12) ساهم الالتزام الشخصي للرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في عملية السلام في ايرلندا الشمالية، وكذلك العامل الشخصي للسيناتور "جورج ميتشيل" كمسؤولٍ عن المحادثات المتعددة الأطراف، في تشجيع الأطراف على تجاوز الإخفاقات والتوصل لحلولٍ وسط.

7.2 التوصيات

(1) يوصي الباحث الدارسين للعلوم السياسية بالاهتمام بالدراسات المقارنة حول الصراعات الدولية، والوسائل التي يمكن استخدامها للسيطرة على تفاعلات هذه الصراعات نحو تسويتها والتوصل لحلولٍ متفقٍ عليها بين أطرافها وضمان استمرارية هذه الحلول.

(2) يوصي الباحث المؤسسات السياسية والثقافية الفلسطينية بتعزيز الهوية الثقافية الفلسطينية، وتشجيع المبادرات الهادفة للتوعية بالإرث الثقافي والأدبي الفلسطيني، كوسيلةٍ لتعزيز الشعور الوطني الفلسطيني وتفنيد رواية الاحتلال حول الوجود العربي الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية.

(3) يوصي الباحث المؤسسات السياسية والاقتصادية بتعزيز صمود المواطنين على أراضيهم، من خلال المشاريع التنموية والاقتصادية المستدامة التي تتيح للمواطن التمسك بأرضه في ظل محاولات الاحتلال مصادرة المزيد من الأراضي.

(4) يوصي الباحث المستوى السياسي الفلسطيني والأحزاب السياسية بضرورة التأكيد على أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي هو صراع سياسي، وليس دينياً كما تحاول بعض الأحزاب الدينية وبعض الدول الإسلامية وإسرائيل تصويره، والاعتماد على المطالب المشروعة دولياً من حق تقرير المصير وصون حقوق الإنسان.

(5) يوصي الباحث المستوى السياسي الفلسطيني والأحزاب السياسية بالوحدة والشروع في حوارٍ وطنيٍّ جادٍ وشاملٍ ومستمرٍ لتحديد أولويات العمل التحرري، وتبني إستراتيجية وطنية لمواجهة إجراءات

الاحتلال، والتوافق فيما بينها لإدارة العمل السياسي والمسح ضمن سياق وبرنامج وطني واضح الرؤية والاستراتيجيات.

(6) يوصي الباحث المستوى السياسي الفلسطيني بتفعيل الدور السياسي والاقتصادي للجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية المنتشرة حول العالم، للتأثير في سياسات الدول المضيفة نحو مزيد من الدعم للمطالب الفلسطينية لتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وخصوصاً في الدول الأكثر تأثيراً على الساحة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، من خلال الاستفادة من تجربة الايرلنديين الأمريكيين.

(7) يوصي الباحث المستوى السياسي الفلسطيني بتشجيع ودعم العرب الفلسطينيين في إسرائيل، ودفعهم للمشاركة في الحياة السياسية الإسرائيلية من خلال تعزيز القوة الانتخابية الموحدة للعرب الفلسطينيين التي تضمن فضح ما يسمى بالديمقراطية الإسرائيلية وتساهم في التأثير في السياسة الإسرائيلية تجاه المطالب الفلسطينية.

(8) يوصي الباحث المستوى السياسي الفلسطيني بالشراكة والتواصل مع المؤسسات الإعلامية الدولية، واعتماد وسائل مبتكرة وحديثة لتوجيه رسالة المطالب الفلسطينية العادلة لدول العالم شعوباً وحكومات وخصوصاً إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، والرصد الدائم للتغيرات السياسية والاجتماعية في تلك الدول لتحديد الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع تلك التغيرات، فيما يصب في مصلحة القضية الفلسطينية.

(9) يوصي الباحث المستوى السياسي الفلسطيني بمراجعة نتائج الاتفاقيات السابقة التي تناولت حل الصراع العربي-الإسرائيلي، والاستفادة من الحلول الدولية لبعض الصراعات المشابهة كأيرلندا الشمالية وجنوب إفريقيا، للاستعانة بها في تعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، وكذلك الاستفادة من المبادرات الدولية الهادفة لحل أو تسوية هذا الصراع، واعتماد لغة المصالح في التعامل مع الوسطاء الدوليين وأبرزهم الولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- 1- البطاينة، فؤاد (2003): **الأمم المتحدة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- 2- بوش، روبرت باروخ، فولجر، جوزيف. **تحقيق أهداف الوساطة**، ترجمة أسعد سليم. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة. 1999.
- 3- سيليكويو، كارل. **الوساطة في حل النزاعات**، ترجمة د. علا عبد المنعم. الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة. 1999.
- 4- عبد الفتاح، سميح (1996): **انهيار الإمبراطورية السوفياتية**. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- 5- الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون (1979): **الموسوعة السياسية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- 6- المعيني، خالد (2009): **الصراع الدولي : بعد الحرب الباردة**. دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- 7- مور، كريستوفر. **عملية الوساطة**، ترجمة فؤاد سروجي. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان. 2007.
- 8- ناي، جوزيف. **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ، مجدي كامل. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة. 1997.
- 9- هاس، ريتشارد، أوسوليفان، ميجان. **العسل والخل**، ترجمة اسماعيل عبد الحكم. مركز الأهرام القاهرة. 2002.

10- حسنين، حسين (2005): هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاهها الدول المجاورة لها.
(نسخة الكترونية).

11- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح (2006): إدارة الصراعات والأزمات الدولية.
(نسخة الكترونية).

المجلات العلمية والدوريات

1- أبو طالب، حسن (يوليو، 1999): "حرب كوسوفو وحدود التغيير في النظام الدولي". السياسة الدولية، 137. ص 94 .

2- بدوي، منير محمود (يوليو، 1997): "مفهوم الصراع : دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع". دراسات مستقبلية، 3. ص 37 .

3- جوهر، عمرو (أكتوبر، 2000): "السلام في أيرلندا الشمالية: التطورات والتوقعات". السياسة الدولية، 142. ص 176 .

4- كامل، ريمون ماهر (ابريل، 1998): "ايرلندا الشمالية : مساع نحو تحقيق السلام". السياسة الدولية، 132. ص 237 .

5- كامل، ريمون ماهر (يوليو، 1998): "ايرلندا الشمالية: اتفاق السلام بين النظرية والتطبيق". السياسة الدولية، 133. ص 213 .

6- "أمريكا ومنع الانفجار" (يوليو، 1996). قضايا دولية، 340. ص 6 .

الابحاث والدراسات

1- الطويل، رمزي (2011): الدبلوماسية الجماهيرية ودورها في العلاقات الدولية المعاصرة، جامعة بيرزيت. فلسطين (دراسة غير منشورة).

Books

- 1- Ben-Porat, Guy (2006): **Global Liberalism, Local Populism: Peace and Conflict in Israel/Palestine and Northern Ireland**. Syracuse University Press, New York.
- 2- Beresford, David (1987): **Ten Men Dead**. Atlantic Monthly Press, New York.
- 3- Bew, Paul (2007): **The making and remaking of the Good Friday Agreement**. Liffey Press, Dublin.
- 4- Blackwell, Amy, Hackney, Ryan (2004): **The Everything Irish History & Heritage Book**. Adams Media, Massachusetts.
- 5- Boyce, D. G. (1996): **The Irish Question & British Politics, 1868-1996**. MacMillan Press, London.
- 6- Byrne, Stephen (2010): **Irish Emigration to the United States**. Applewood Books, Massachusetts.
- 7- Carroll, Francis M. (2005): **The American Presence in Ulster: A Diplomatic History, 1796-1996**. Catholic University of America Press, Washington DC.
- 8- Collins, Thomas M. (2005): **Biography: Tony Blair**. Lerner Publications, Minneapolis, USA.
- 9- Coogan, Tim Pat (2002): **The IRA**. Palgrave Publishers, New York.
- 10- Coogan, Tim Pat (2002): **The Troubles: Ireland's Ordeal and the Search for Peace**. Palgrave Publishers, New York.
- 11- Coogan, Tim Pat (2004): **Ireland in the Twentieth Century**. Arrow Books, London.
- 12- Crimmins, John Daniel (1905): **Irish American Historical Miscellany**. John D. Crimmins, New York.
- 13- Cronin, Mike (2011): **Irish History for Dummies**. John Wiley & Sons, Chichester, England.
- 14- Dixon, Paul (2001): **Northern Ireland: The Politics of War & Peace**. Palgrave, New York.
- 15- Dolan, Jay P. (2010): **The Irish Americans: A History**. Bloomsbury Publishing, New York.

- 16- Edwards, Owen Dudley, and others (1980): **America and Ireland, 1776-1976.** Greenwood Press, London.
- 17- Edwards, Aaron (2011): **The Northern Ireland Troubles: Operation Banner 1969-2007.** Osprey Publishing, Oxford, UK.
- 18- English, Richard (2005): **Armed Struggle: The History of the IRA.** Oxford University Press, New York.
- 19- Feldman, Allen (1991): **Formations of violence: The narrative of the body and political terror in Northern Ireland.** The University of Chicago Press, Chicago.
- 20- Finnegan, Richard B. (1983): **Ireland: The Challenge of Conflict & Change.** Westview Press, Boulder.
- 21- Fraser, T. G. (2000): **Ireland in Conflict.** Routledge, New York.
- 22- Greeley, Andrew M. (1981): **The Irish Americans: The Rise to Money and Power.** Harper & Row Publishers, New York.
- 23- Gribben, Arthur (1999): **The Great Famine and the Irish Diaspora in America.** University of Massachusetts Press, Massachusetts.
- 24- Hennessey, Thomas (2001): **The Northern Ireland Peace Process: Ending the Troubles?.** Palgrave, New York.
- 25- Hennessey, Thomas (2006): **Dividing Ireland: World War 1 & Partition.** Routledge, New York.
- 26- Jackson, Alvin (2006): **Ireland 1798-1998: War, Peace and Beyond.** Blackwell Publishing, Oxford, UK.
- 27- Kelley, Kevin (1990): **The Longest War: Northern Ireland & The IRA.** Zed Books, London.
- 28- Knox, Colin (2000): **Peace Building in Northern Ireland, Israel and South Africa: transition, transformation and reconciliation.** MacMillan, London.
- 29- Lasky, Kathryn (2002): **Mary, Queen of Scots, queen without a country.** Scholastic Inc., New York.
- 30- Lawrence J. McCaffrey: **Textures of Irish America.** Syracuse University Press, New York.
- 31- MacCulloch, Diarmaid (1995): **The reign of Henry VIII: politics, policy, and piety.** St.Martin's Press, New York.

- 32- Maguire, John Francis (1868): **The Irish in America**. Longmans, Green and Co., London.
- 33- McEvoy, Joanne (2008): **The Politics of Northern Ireland**. Edinburgh University Press, Edinburgh, UK.
- 34- Mulholland, Marc (2002): **The Longest War: Northern Ireland's Troubled History**. Oxford University Press, New York.
- 35- Murchadha, Ciaran O. (2011): **The Great Famine: Ireland's Agony**. Continuum Books, London.
- 36- O'Day, Alan (1997): **Political Violence in Northern Ireland**. Praeger Publishers, Westport, USA.
- 37- Painter, David S. (1999): **The Cold War: an international history**. Routledge, London.
- 38- Peatling, G. K. (2004): **The Failure of the Northern Ireland Peace Process**. Irish Academic, Dublin.
- 39- Ramsbotham, Oliver, and others (2011): **Contemporary Conflict Resolution**. Polity Press, Cambridge, UK.
- 40- Rauschnig, Dietrich, and others (1997): **Key resolutions of the United Nations General Assembly, 1946-1996**. Cambridge University Press, Cambridge.
- 41- Rodgers, Thomas (2008): **Irish-American Units in the Civil War**. Osprey Publishing, London.
- 42- Schellenberg, James A. (1996): **Conflict resolution: theory, research, and practice**. SUNY, New York.
- 43- Thomas, Charles (1981): **Christianity in Roman Britain to AD 500**. UCP, California.
- 44- Thompson, Joseph E. (2001): **American Policy and Northern Ireland: A Saga of Peace Building**. Greenwood Publishing Group, Westport, USA.
- 45- Weber, Cynthia (2005): **International Relations Theory: A Critical Introduction**. Routledge, New York.
- 46- Woodham-Smith, Cecil (1991): **The Great Hunger: Ireland 1845-1849**. Penguin Books, Essex, UK.

Newspapers and Magazines

- 1- Alexander, Shana (Nov. 1982): **The Patriot Game**. New York Magazine, New York.
- 2- Singer, J. David (Oct. 1961): **The Level of Analysis Problem in International Relations**. World Politics, Vol.14.

Researches

- 1- Clancy, Mary-Alice C.: **Special Relationship**. Ethnopolitics Papers, Exeter University, 2010, Exeter, UK.
- 2- Coakley, John (2010): **The End of The Special Relationship& the Beginning of Peace in Northern Ireland**. The UK and The US in 2010 Workshop, Sep. 2010. Washington DC, USA.
- 3- Escoffery, Erin (2008): **The United States& Northern Ireland: International Pressures as an Impetus for Civil Rights progress**. University of Pennsylvania, USA.
- 4- Rafidi, Tami (2005): **Peace & Conflict Resolution in Northern Ireland, Palestine/Israel: comparative perspective**. Birzeit University, Palestine.
- 5- Reimann, Cordula (2004): **Assessing the State of the Art in Conflict Transformation**. Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Berlin.

Videos

- 1- Greengrass, Paul. **Bloody Sunday**. DVD. Directed by: Paul Greengrass. Irish Film Board, Ireland, 2002.
- 2- Jordan, Neil. **Michael Collins**. DVD. Directed by: Neil Jordan. Warner Bros., USA, 1996.
- 3- Sheridan, Jim, George, Terry. **Some Mother's Son**. DVD. Directed by: Terry George. Castle Rock Ent., USA, 1996.
- 4- Walsh, Enda, McQueen, Steve. **Hunger**. DVD. Directed by: Steve McQueen. Film4, UK, 2008.

المواقع الالكترونية

1- البطاط، حيدر (2008): كوسوفو: التاريخ والجغرافيا والاستقلال، موقع BBC العربي .

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7249000/7249070.stm

2- حامد، شيرين (2005): نظرية حل الصراع ، موقع OnIslam الالكتروني .

<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/asia/86151-2005-01-01%2017-43-23.html>

3- زقاع، عادل (2011) : حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب:مراجعة لنظرية لحظة النضج، موقع سياسة الالكتروني .

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3063.html>

4- محمود، جودت (2008): العراق والفكر الاستثنائي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 2301.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136589#>

5- Archick, Kristin (2012): Northern Ireland: The Peace Process. Congressional Research Service.

<http://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21333.pdf>

6- Caldwell, Johnny (2008): Good Friday Agreement Negotiators. BBC News.

http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/northern_ireland/7297362.stm

7- Cornwell, Rupert (1994): Britain no so special for the US. The Independent.

<http://www.independent.co.uk/news/world/britain-not-so-special-for-the-us-row-over-gerry-adamss-visa-puts-relationship-with-uk-in-perspective-1391767.html>

8- Haass, Richard and Mitchell, George (2007): Learning From Success. The NY Times.

http://www.nytimes.com/2007/05/07/opinion/07iht-edhaass.1.5596058.html?_r=1

9- MacGinty, Roger (2007): American Influences on the Northern Ireland Peace Process. The Journal of Conflict Studies, v.17, no.2, Fall 1997.

<http://journals.hil.unb.ca/index.php/jcs/article/view/11750/12521>

10- Marks, Kathy (1997): Blair issues apology for Irish Potato Famine. The Independent.

<http://www.independent.co.uk/news/blair-issues-apology-for-irish-potato-famine-1253790.html>

- 11- Rose, Charlie (1994): An Interview with Gerry Adams.
<http://www.charlierose.com/view/interview/7283>
- 12- Rybar, Jan (1996): The Peace Process in Northern Ireland. University of Glasgow.
<http://www.arts.gla.ac.uk/Slavonic/staff/Rybar5.html>
- 13- Shannon, William (1986): The Anglo-Irish Agreement. Foreign Policy.
<http://www.foreignaffairs.com/articles/40811/william-v-shannon/the-anglo-irish-agreement>
- 14- Stange, Niall (2008): Wistful Bill Clinton remembers Good Friday. NY Observers.
<http://observer.com/2008/04/wistful-bill-clinton-remembers-good-friday-avoids-the-campaign/>
- 15- BBC UK Website: The Irish Citizen Army.
<http://www.bbc.co.uk/history/british/easterrising/profiles/po14.shtml>
- 16- BBC News (1998): Profile: John Hume.
http://news.bbc.co.uk/2/hi/events/northern_ireland/focus/96661.stm
- 17- BBC News (2001): Profile: David Trimble.
http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/northern_ireland/765174.stm
- 18- The Economist (1997): Northern Ireland: Risks For Peace.
<http://www.economist.com/node/108150>
- 19- The Economist (1998): Ulster's Best Chance.
<http://www.economist.com/node/110817>
- 20- The Economist (1998): Northern Ireland: The American Connection.
<http://www.economist.com/node/158356>
- 21- Internet Archive: U.S. Economic Role in the Peace Process in Northern Ireland.
<http://archive.org/stream/useconomicrolein00unit#page/n3/mode/2up>
- 22- Ireland-Department of Foreign Affairs: The Anglo-Irish Agreement 1985.
<http://www.dfa.ie/uploads/documents/anglo-irish%20agreement%201985.pdf>
- 23- Ireland-Department of Foreign Affairs: Downing Street Declaration 1993.
<http://www.dfa.ie/home/index.aspx?id=8734>
- 24- Irish Statute Book: Nineteenth Amendment of the Constitution Act 1998.
<http://www.irishstatutebook.ie/pdf/1998/en.ca.1998.0019.pdf>
- 25- Islam: Mind, Body, Soul (2007): Ottoman Aid to the Irish.
<http://www.yursil.com/blog/2007/11/ottoman-aid-to-the-irish/>

- 26- Northern Ireland Office: International Body on Arms Decommissioning.
http://www.nio.gov.uk/iicd_report_22jan96.pdf
- 27- Northern Ireland Office: Good Friday Agreement.
<http://www.nio.gov.uk/agreement.pdf>
- 28- Paper Less Archives (2012): FBI Documents.
<http://www.paperlessarchives.com/ira.html>
- 29- The Public Papers of the Presidents of the United States.
<http://quod.lib.umich.edu/p/ppotpus?key=title;page=browse;value=w>
- 30- RTE News (2010): John Hume proud of Ireland's Greatest Award.
<http://www.rte.ie/news/2010/1023/irelandsgreatest.html>
- 31- Irish Abroad (2008): Top 100 Irish America's Finest Peacemakers.
<http://www.irishabroad.com/irishworld/irishamericamag/aprmay08/top100/irish100peacemakers250308.asp>
- 32- UK legislation: Ireland Act 1920.
http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1920/67/pdfs/ukpga_19200067_en.pdf
- 33- UK legislation: Northern Ireland Act 1973.
http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1973/36/pdfs/ukpga_19730036_en.pdf
- 34- University of Ulster Conflict Archive on the Internet: The Sunningdale Agreement.
<http://cain.ulst.ac.uk/events/sunningdale/agreement.htm>
- 35- US Census Bureau News (2010): Irish Americans Heritage.
<http://www.census.gov/newsroom/releases/pdf/cb10-ff04.pdf>
- 36- U.S Department Of State, Office of the Historian.
<http://history.state.gov/countries/ireland>
- 37- U.S. Government Printing Office (2009): Irish Americans Heritage Month.
<http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/DCPD-200900116/pdf/DCPD-200900116.pdf>
- 38- U.S. Government Printing Office: Iran and Libya Sanctions Act of 1996.
<http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-104publ172/pdf/PLAW-104publ172.pdf>
- 39- YouTube (2012): John Hume Documentary.
<http://www.youtube.com/watch?v=eX8o4U9Ob34&feature=related>

ملحق رقم -1-

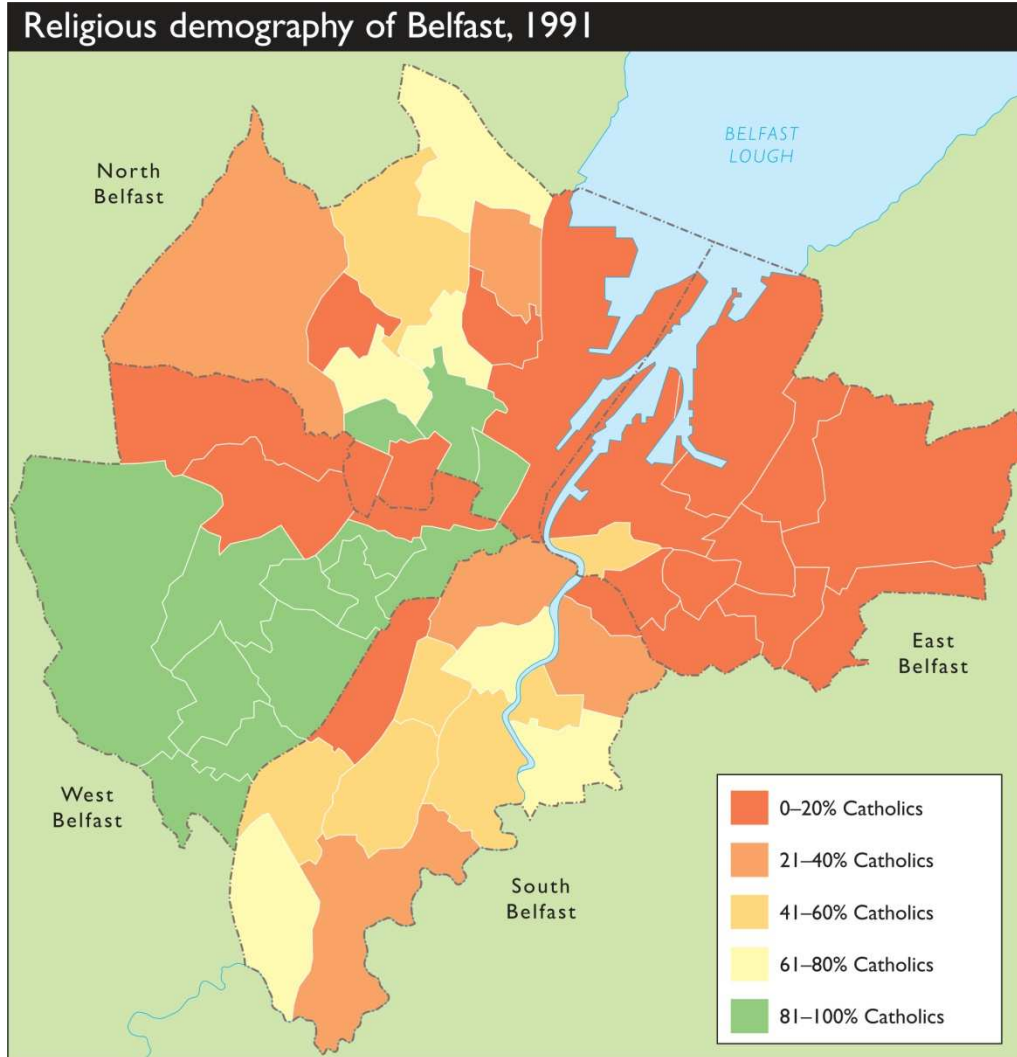
خارطة أيرلندا الشمالية¹



¹ Aaron Edwards: “The Northern Ireland Troubles: Operation Banner 1969-2007”, (UK: Osprey, 2011), P.8.

ملحق رقم -2-

خارطة التوزيع الطائفي في مدينة بلفاست¹



¹ Aaron Edwards: *The Northern Ireland Troubles: Operation Banner 1969-2007*, (UK: Osprey, 2011), P.24.

¹ جدول نتائج الانتخابات في أيرلندا الشمالية 1973 – 1999

Table 1.1 Election Results 1973-1999 (Principal Parties, Percentage Shares)

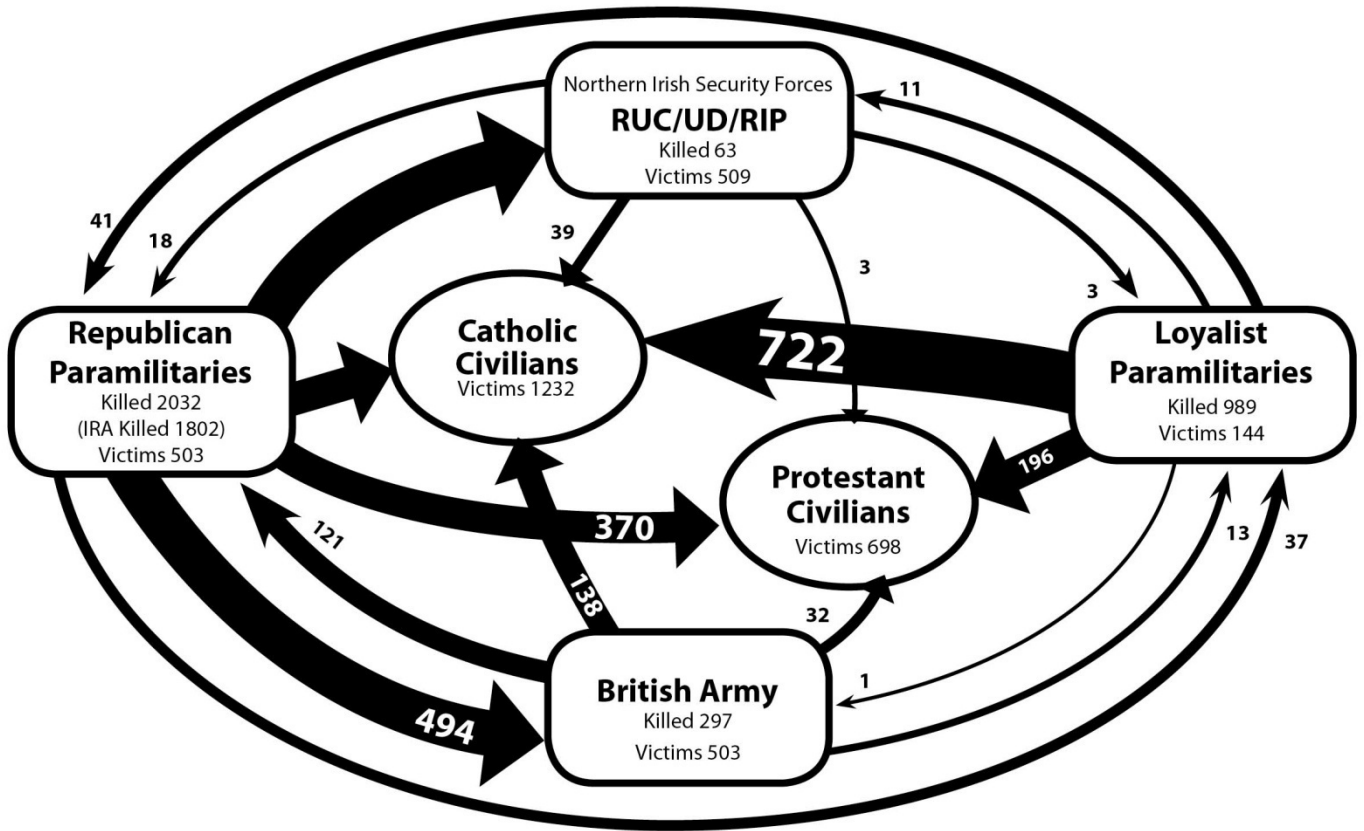
| <i>Election</i> | | <i>Political Parties</i> | | | | | <i>Provisional Sinn Fein</i> |
|-----------------|---|----------------------------|--------------------------|------------------------|-----------------|---|------------------------------|
| | | <i>Democratic Unionist</i> | <i>Vanguard Unionist</i> | <i>Ulster Unionist</i> | <i>Alliance</i> | <i>Social Democratic & Labour Party</i> | |
| May 1973 | L | 4.3 | 2.1 | 41.4 | 13.7 | 13.4 | - |
| Jun 1973 | A | 10.8 | 10.5 | 29.3 | 9.2 | 22.1 | - |
| Feb 1974 | W | 8.2 | 10.6 | 32.2 | 3.2 | 22.4 | - |
| Oct 1974 | W | 8.5 | 13.1 | 36.5 | 6.4 | 22.0 | - |
| May 1975 | C | 14.7 | 12.7 | 25.8 | 9.8 | 23.7 | - |
| May 1977 | L | 12.7 | 1.5 | 29.6 | 14.4 | 20.6 | - |
| May 1979 | W | 10.2 | - | 36.6 | 11.9 | 18.2 | - |
| Jun 1979 | E | 29.8 | - | 21.9 | 6.8 | 24.6 | - |
| May 1981 | L | 26.6 | - | 26.5 | 8.9 | 17.5 | - |
| Oct 1982 | A | 23.0 | - | 29.7 | 9.3 | 18.8 | 10.1 |
| Jun 1983 | W | 20.0 | - | 34.0 | 8.0 | 17.9 | 13.4 |
| Jun 1984 | E | 33.6 | - | 21.5 | 5.0 | 22.1 | 13.3 |
| May 1985 | L | 24.3 | - | 29.5 | 7.1 | 17.8 | 11.8 |
| Jun 1987 | W | 11.7 | - | 37.8 | 10.0 | 21.1 | 11.4 |
| May 1989 | L | 17.7 | - | 31.3 | 6.9 | 21.0 | 11.2 |
| Jun 1989 | E | 29.9 | - | 22.2 | 5.2 | 25.5 | 9.1 |
| Apr 1992 | W | 13.1 | - | 34.5 | 8.7 | 23.5 | 10.0 |
| Jan 1993 | L | 17.3 | - | 29.3 | 7.6 | 22.0 | 12.4 |
| Jun 1994 | E | 29.2 | - | 23.8 | 4.1 | 28.9 | 9.9 |
| May 1996 | F | 18.8 | - | 24.2 | 6.5 | 21.4 | 15.5 |
| May 1997 | W | 13.6 | - | 32.7 | 8.0 | 24.1 | 16.1 |
| May 1997 | L | 15.9 | - | 27.8 | 6.6 | 20.7 | 16.9 |
| Jun 1998 | A | 18.1 | - | 21.3 | 6.5 | 22.0 | 17.6 |
| Jun 1999 | E | 28.4 | - | 17.6 | 2.1 | 28.1 | 17.3 |

Notes:

- (i) Type of election is indicated by letter:
A = Assembly, W = Westminster Parliament, C = Convention, E = European Parliament, F = Forum, L = Local Council Elections.
- (ii) The symbol (-) indicates the party did not exist or did not contest the election.
- (iii) Figures do not add up to 100 per cent, as assorted minor parties and independents also contested elections.

¹ Paul Dixon: "Northern Ireland: The Politics of War & Peace" (UK: Palgrave, 2001), P.10.

¹ The Troubles مخطط ضحايا مرحلة المتاعب



Who killed whom during The Troubles

¹ Paul Dixon: "Northern Ireland: The Politics of War & Peace" (UK: Palgrave, 2001), P.24.

¹ وثائق مكتب التحقيقات الفدرالية FBI عن نشاط الجيش الجمهوري الايرلندي IRA

61-555

The Old Clan Na Gael, as outlined in the GAEILIC-AMERICAN of March 11, 1939, regarded as the authoritative spokesman for the CLAN NA GAEIL in America, disclaims any responsibility for the present terroristic campaign in England, nor has it promised to support such.

The New York Times of August 2, 1922 carried an account of the death of HARRY J. BOLAND, representative of the SINN FEIN in the United States, from wounds received while attempting to evade capture by troops of the British Army. This despatch relates that the CLAN NA GAEIL RE-ORGANIZED, was formed in August of 1920, and was composed of members of the old organization who sought a more radical policy. BOLAND, mentioned above, while in the United States previously, had caused a break between the regular organization and the IRISH REVOLUTIONARY BROTHERHOOD in Ireland, and the latter organization had severed all connection with the organization here. As a result, the divided CLAN NA GAEIL exists in this country, and both organizations hold annual conventions. McGARRITY, who will be referred to at greater length subsequently in this report, is identified with the re-organized CLAN NA GAEIL.

The New York Sun of October 28, 1920 revealed that HARRY BOLAND, then Secretary of EAMON DeVALERA, advised that the IRISH REPUBLICAN (REVOLUTIONARY) BROTHERHOOD would drop the CLAN NA GAEIL unless it freed itself from the domination of Supreme Court Justice DANIEL F. COHALAN of New York City, then prominently identified with the CLAN NA GAEIL in New York.

This despatch revealed that the GAEILIC-AMERICAN was the official organ of the CLAN NA GAEIL, of which JOHN DEVOY was then editor and designated as the Chief Aide to Justice COHALAN in this factional dispute. This statement was given out by BOLAND at the office of the American Commission for Irish Independence at 411 Fifth Avenue, New York City.

The New York Herald of April 2, 1923 reported a meeting of the CLAN NA GAEIL at the Hotel Astor, New York City on April 1st of that year, at which the following persons spoke:

DANIEL F. COHALAN.
THOMAS F. COONEY,
President of the Friends of Irish Freedom
RICHARD F. DALTON.

~~SECRET~~

-7-

¹ Paper Less Archives (10.5.2012)
<http://www.paperlessarchives.com/ira.html>

FEDERAL BUREAU OF INVESTIGATION

This case originated at **NEW YORK, NEW YORK**

NY FILE NO. 100-7828 DG

| | | | |
|--|-------------------------|---|---|
| Report made at NEW YORK CITY | Date 12/28/42 | Period 9/12,13,18;11/9 12/9,10/42 | Report made by (b7c) |
| Title IRISH REPUBLICAN ARMY | | | Character INTERNAL SECURITY - IRISH |

72008

SYNOPSIS OF FACTS: On Sunday evening 9/13/42 the Ulan Na Gael and I.R.A. clubs of NYC held a protest meeting at Roscommon Tuxedo Ballrooms, NYC, to protest the execution of THOMAS JOSEPH WILLIAMS, a soldier of the Irish Republican Army, by the British Government in IRELAND. EAMON MORRISSEY, JAMES BRISLANE, JOHN MCCARTHY, and BERNARD MCGOWAN addressed the meeting of approximately 300 persons. The speeches were anti-British and the resolution was adopted condemning the British Government for violation of its signature to the principles of international law by the hanging of a member of the Army of the people of Ireland. The ultimatum of 1/12/39 was read, declaring a state of war, both passive and active, has existed between the Army of the I.R.A. and the British Government since the issuance of the ultimatum. It was resolved at the meeting that a copy of the resolution be sent to the I.R.A. Council, to the Secretary of State of the U.S. and to world wide organizations devoted to the attainment of Ireland's freedom and to the press. The I.R.A. is said to have approximately 750 members in the U.S., which consists of eight camps each named after an Irish revolutionary leader. Membership of the I.R.A. is said to be of the medium radical Irish class. The better class of Irish in the U.S. will not knowingly aid or assist these individuals or their organizations and are not

1 AUG 1943
104

Approved and ForWARDED: *[Signature]* SAC
Do Not Write in These Spaces

Topworth (b7c) 61-7606-126
Copies
5 - Bureau 1 - Col. S.V. Constant, G-2
2 - Newark 1 - Capt. R.C. MacFall, ONI
2 - Philadelphia
2 - Boston 4 - New York
2 - Butte
2 - San Francisco

1-1-43
DEC 31 1942
12-28-42
ALL INFORMATION CONTAINED HEREIN IS UNCLASSIFIED

Philadelphia File 61-65

For the information of the individuals concerned, it is pointed out that JOSEPH McGARRITY had been and was at the time of his death very active in Irish affairs, both in the United States and in Ireland. McGARRITY was a very close personal friend of RAMON DEVALERA, and in 1919 gave assistance to DEVALERA who had fled Ireland. In 1921, McGARRITY was involved in the shipment of 600 machine guns to New York. These guns were seized in Hoboken, New Jersey, aboard the S. S. Eastude by Custom officials in June, 1921. The case was never tried in the New Jersey District and on June 17, 1925 a libel against the ship was dismissed and the restoration of the seized guns authorized by the Court. 479 of these guns were immediately returned to the rightful owner, FRANK WILLIAMS, through his representative, JOSEPH McGARRITY, then residing at 8 East 41st Street, New York City. The other guns were later accounted for. As late as October 13, 1934, McGARRITY declined to furnish any further information relative to the guns in question.

McGARRITY became opposed to DEVALERA and his policies and continued to follow a program of violence. On December 30, 1938, McGARRITY was indicted by the Federal Grand Jury in New York City for the illegal use of the mails in furtherance of the Irish Hospital Sweepstakes. At that time, McGARRITY was living in Philadelphia. At the time of the removal hearing the Postal Inspector was unable to identify him and McGARRITY was never brought to trial.

On August 5, 1940, JOSEPH McGARRITY died at his home, 4909 Wynnefield Avenue, Philadelphia. Surviving are his wife, [REDACTED] daughters, [REDACTED]

[REDACTED] and one brother, [REDACTED] One son, [REDACTED] also survived. McGARRITY'S estate consisted of some household furnishings and papers that were bequeathed to the CLAN NA GAEL with the suggestion that Dr. PATRICK MCCARTAN, of Dublin, Ireland, be a member of the Club Committee to hold the papers.

The following are the assets filed in the inventory of the estate on January 21, 1941:

| | |
|---|----------------|
| Cash - on deposit at the Real Estate Trust Company | - \$2,141.34 |
| Deposit - North Philadelphia Savings and Loan Association with interest to August 5, 1940 | - \$20,068.05 |
| Amount due decedent as trustee under will of FRANK J. CONLIN | - \$648.02 |
| Amount due decedent from Reverend PETER J. McGARRITY | - \$10,273.60 |
| Total | - \$33,256.61. |

[REDACTED]

UNITED STATES GOVERNMENT

Memorandum

~~SECRET~~

TO : DIRECTOR, FBI (61-7606)

FROM : SAC, NEW YORK (100-7828) (P)

SUBJECT: IRISH REPUBLICAN ARMY (IRA)
IS-NORTHERN IRELAND

DATE: NOV. 20 1973

ALL INFORMATION CONTAINED
HEREIN IS UNCLASSIFIED
EXCEPT WHERE SHOWN
OTHERWISE

Classified by *SP1/STL/2*
Declassify on: OADR

(b)1
copy of memo 12/1/73
[REDACTED] (S)
[REDACTED] (S)
[REDACTED] (S)

NY has maintained contact with its established sources and also with other US Government agencies relative to Irish activities in the NY area. The situation at the present time is permeated with political undertones, and financial contributions in the past have been rather substantial and the Irish Northern Aid Committee (INAC) has collected the bulk of this money and has forwarded same to its representatives in Northern Ireland. As investigations have disclosed, some of the money collected in the US is finding its way into the hands of the militant Provisional Irish Republican Army (IRA). These financial contributions currently are being forwarded from the headquarters of INAC, Bronx, NY, either by bank drafts or by personal courier.

Investigations conducted by the Alcohol, Tobacco and Firearms Bureau over the past year and a half, has to a great extent discouraged the purchase of weapons for the IRA in the US. The jailing of "The Fort Worth Five" has also been a contributory factor in discouraging individuals from purchasing weapons in the US.

- ③ - Bureau (RM)
- (1 - Legat, London) (100-1)
- New York

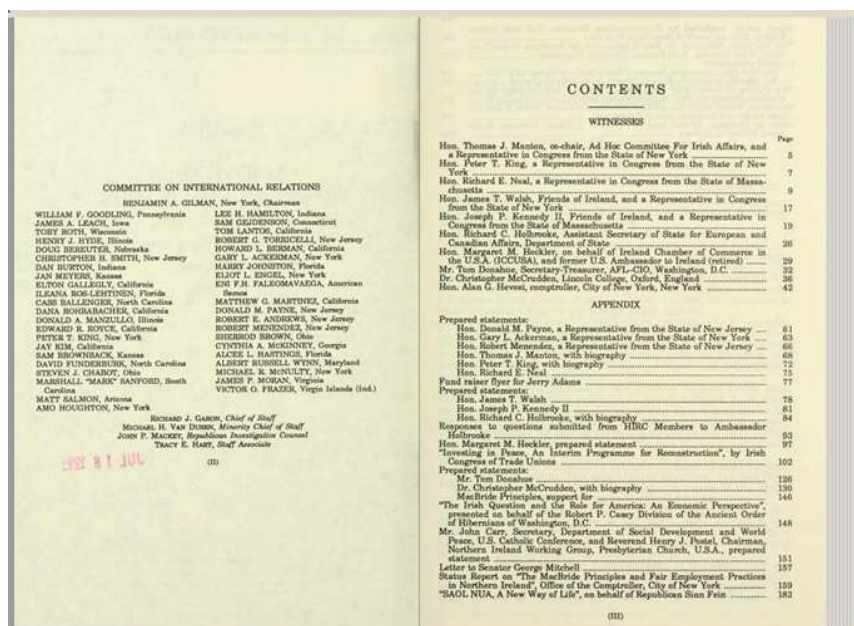
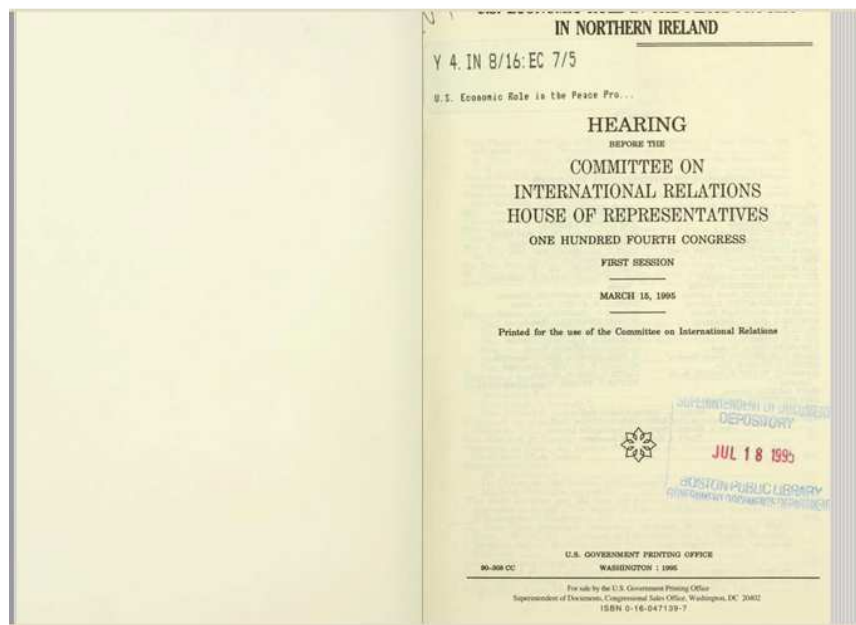
REC-45 61-7606-633

(b)7c
1jk
(4)

~~SECRET~~

Buy U.S. Savings Bonds Regularly on the Payroll Savings Plan

وثائق نقاشات الكونغرس الأمريكي عن عملية السلام في أيرلندا الشمالية¹



¹ Internet Archive (10.4.2012) <http://archive.org/stream/useconomicrolein00unit#page/n3/mode/2up>

| | |
|---|-----|
| Report results conducted by Representatives Hamilton Fish and Joshua Sillberg, 1976, on behalf of Republican Sinn Fein | 190 |
| "The MacBride Principles: Of Fair Employment for Northern Ireland", on behalf of the American Irish Political Education Committee | 195 |
| Prepared statements | |
| Mr. Max Bailew, president, American Postal Workers Union, AFL-CIO | 196 |
| Ms. Rita Mullan and Fr. Sean McManus, Irish National Caucus | 197 |
| "The Failure of British Fair Employment Laws . . . and the need for the MacBride Principles", Irish National Caucus brief | 198 |
| Mr. Joseph Roche, chairman, political education, National Board of the Ancient Order of Hibernians, prepared statement | 260 |
| Letter to Chairman Gilman from Mr. William J. Flynn, chairman of the board, Mutual of America | 270 |

U.S. ECONOMIC ROLE IN THE PEACE PROCESS IN NORTHERN IRELAND

WEDNESDAY, MARCH 15, 1995

HOUSE OF REPRESENTATIVES,
COMMITTEE ON INTERNATIONAL RELATIONS,
Washington, DC

The committee met, pursuant to notice at 9:33 a.m., in room 2172, Rayburn House Office Building, Hon. Benjamin A. Gilman (chairman of the committee) presiding.

Chairman GILMAN. The committee will come to order.

It is befitting that so many friends and supporters of Ireland join us today to take part in these historic full committee proceedings.

As a long time supporter of peace and justice in Ireland, I, like many of you, have worked hard for these important hearings and we are pleased that we are finally able to conduct them in our full committee hearing room. Northern Ireland is and will continue to be an important item on our foreign policy agenda.

I am particularly proud to chair these hearings and to be joined by, among others, my cochair of the Ad Hoc Committee for Irish Affairs, Congressman Manton, Congressman King, and Congressman Neal. Our Ad Hoc Irish Committee, since its founding, has worked tirelessly for peace in Northern Ireland, and today's hearings are a result of those efforts.

Since the current troubles in the north of Ireland began more than 25 years ago, many individuals, myself included, have urged an even greater role for the Congress and this committee in the search for peace and justice. Today we begin that effort in earnest.

The opportunity for lasting peace and justice in Northern Ireland today is the best that we have had in the last 25 years. Let us seize that opportunity.

Today's hearings are going to examine investment opportunities, U.S. assistance efforts, fair employment practices, the MacBride Principles, all aimed at some of the deep root causes of the hatred and violence that existed so long in Northern Ireland.

The Irish in America, their many friends concerned about fundamental fairness and justice in the North, have waited a long time for these hearings. They will not be the last in our efforts to help bring lasting peace and justice to a land in which millions of Americans proudly trace their ancestral roots.

We will be hearing today from Members of Congress, from the business community, from labor leaders, city officials and distinguished academics on fair employment practices in Northern Ireland. We will be discussing the problems, the potential, and some

(1)

helpful efforts that our Nation might make to advance the peace process.

We will also be hearing from the administration on its increased program of U.S. assistance in investment, which is deserving of our support, especially at this critical moment in Irish history.

Our Nation must now use its influence to help move the peace process along through prompt, all-party inclusive talks, as well as encouragement of development for new shared and equally distributed economic wealth in the north of Ireland.

The Irish community and its many friends will be playing a critical and important role in these efforts. Increased jobs, consistent with fair employment practices and principles are needed. These efforts must help provide a true peace dividend that does not merely maintain the status quo where Catholic unemployment remains double that of other traditions.

We look forward to working together with all those who seek peaceful and political solutions as a common goal.

Finally, we will be working to develop and advance appropriate legislation following today's important and timely testimony on Northern Ireland.

Do we have any other opening statements?

Mr. PAYNE. Thank you very much, Mr. Chairman.

Let me first of all congratulate you for holding this very important hearing and your consistent leadership in support of the MacBride Principles over the years.

I understand that there has not been a hearing on Northern Ireland and their issues in 23 years. So, again, I congratulate you.

As Chairman of the Congressional Black Caucus, I am proud to express solidarity with the Catholic minority in Northern Ireland. Although it is a slim minority, I believe somewhere around 42 percent Catholic and 56 percent Protestant, they nevertheless have long been treated as second class citizens. This minority has been subject to systematic discrimination, especially in employment where the percentage of Catholics employed by U.S. subsidiaries ranging from 7.5 percent to 22.4 percent.

As an African American, I and eight other members of the Congressional Black Caucus who are congressional friends of the Irish National Caucus can easily identify with the Catholic minority.

In so doing, we place ourselves in a long tradition. At the very first political gathering of African Americans in the United States, the Convention of Colored Citizens in Buffalo, New York, in 1843, a resolution was passed condemning English oppression. The convention also called for the independence of Ireland. Both Frederick Douglass and later Paul Robeson were champions of Irish freedom.

In 1943, the great Irish liberator, Daniel O'Connell, said that although he deeply appreciated aid from Irish Americans, he was not prepared to accept any Irish American who supported slavery.

Coming now to the present, the MacBride Principles were modeled after the Sullivan Principles and the campaign drew inspiration from the Free South Africa movement.

In the campaign for a free South Africa, we received a lot of help from Irish Americans. For example, Father Sean McManus, president of the Irish National Caucus, was the first white Catholic

priest to go to jail overnight for protesting outside the South African Embassy.

President Clinton has also shown courage in keeping his campaign commitment to the MacBride Principles. As Martin Luther King said, "Injustice anywhere is a threat to justice everywhere." Let us dedicate ourselves to passing the MacBride Principles into law during this 104th session of Congress.

Thank you, Mr. Chairman.

[The prepared statement of Representative Payne appears in the appendix.]

Chairman GILMAN. I thank the gentleman for his statement. Mr. Ackerman.

I would like to ask our members if they could keep their opening statements short since we have a large number, an extensive number, of witnesses. And we will keep the record open for 5 legislative days to allow members to submit statements.

Mr. Ackerman.

Mr. ACKERMAN. Thank you very much, Mr. Chairman. I do have an extensive prepared statement that without objection I would like placed into the record.

Chairman GILMAN. Without objection.

Mr. ACKERMAN. I do want to take just one moment to first thank you and the members, especially the members on our first panel, the cochair of the Ad Hoc Committee upon which so many of us serve, for their long-time commitment and dedication to peace with justice in Northern Ireland.

I recall in a bygone day, Mr. Chairman, the work that you have done, not just on this issue, but on so many other issues that have to do with human rights and the rights of all people. We had a great debate with the then leadership of the House to make sure that within at least one of our subcommittees we were able to get a hearing on the International Fund. I recall the great brouhaha that was caused by that. Your leadership especially was important in enabling that hearing to happen.

I want to congratulate you for now having this hearing before the full committee, especially with our distinguished cochair here. I welcome Mr. Manton, my long-time friend and neighbor in Queens, as well as Peter King, who is a colleague from Nassau County, and our good friend, Richard Neal. Thank you all very much for being here.

[The prepared statement of Mr. Ackerman appears in the appendix.]

Chairman GILMAN. Thank you, Mr. Ackerman. Mr. Gejdenson.

Mr. GEJDENSON. Thank you, Mr. Chairman.

I would just like to say that this is an exciting part of world history. You know, many people focus on the turmoil and difficulty in establishing foreign policy long-term goals in the post-Soviet confrontation era. But from South Africa to the Middle East and Northern Ireland, we are starting to see dialogue, and while the solutions certainly are not easy in coming, the fact that there is now a dialogue, that we can look to South Africa as an example of a place where right was achieved without major confrontation. The fact is, in the Middle East all the parties are not in dialogue. In Northern Ireland, there is now dialogue.

¹ وثيقة Ireland Act 1920

[10 & 11 GEO. 5.] *Government of Ireland Act, 1920.* [CH. 67.]



CHAPTER 67.

An Act to provide for the better Government of Ireland. A.D. 1920.
[23rd December 1920.]

BE it enacted by the King's most Excellent Majesty, by and with the advice and consent of the Lords Spiritual and Temporal, and Commons, in this present Parliament assembled, and by the authority of the same, as follows:—

ESTABLISHMENT OF PARLIAMENTS FOR SOUTHERN IRELAND AND NORTHERN IRELAND AND A COUNCIL OF IRELAND.

1.—(1) On and after the appointed day there shall be established for Southern Ireland a Parliament to be called the Parliament of Southern Ireland consisting of His Majesty, the Senate of Southern Ireland, and the House of Commons of Southern Ireland, and there shall be established for Northern Ireland a Parliament to be called the Parliament of Northern Ireland consisting of His Majesty, the Senate of Northern Ireland, and the House of Commons of Northern Ireland. Establishment of parliaments of Southern and Northern Ireland.

(2) For the purposes of this Act, Northern Ireland shall consist of the parliamentary counties of Antrim, Armagh, Down, Fermanagh, Londonderry and Tyrone, and the parliamentary boroughs of Belfast and Londonderry, and Southern Ireland shall consist of so much of Ireland as is not comprised within the said parliamentary counties and boroughs.

2.—(1) With a view to the eventual establishment of a Parliament for the whole of Ireland, and to bringing about harmonious action between the parliaments and governments of Southern Ireland and Northern Ireland, and to the promotion Constitution of Council of Ireland.

A

1

¹ UK legislation (10.11.2011)

http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1920/67/pdfs/ukpga_19200067_en.pdf

A.D. 1920. of mutual intercourse and uniformity in relation to matters affecting the whole of Ireland, and to providing for the administration of services which the two parliaments mutually agree should be administered uniformly throughout the whole of Ireland, or which by virtue of this Act are to be so administered, there shall be constituted, as soon as may be after the appointed day, a Council to be called the Council of Ireland.

(2) Subject as hereinafter provided, the Council of Ireland shall consist of a person nominated by the Lord Lieutenant acting in accordance with instructions from His Majesty who shall be President and forty other persons, of whom seven shall be members of the Senate of Southern Ireland, thirteen shall be members of the House of Commons of Southern Ireland, seven shall be members of the Senate of Northern Ireland, and thirteen shall be members of the House of Commons of Northern Ireland.

The members of the Council of Ireland shall be elected in each case by the members of that House of the Parliament of Southern Ireland or Northern Ireland of which they are members.

The election of members of the Council of Ireland shall be the first business of the Senates and Houses of Commons of Southern Ireland and Northern Ireland.

A member of the Council shall, on ceasing to be a member of that House of the Parliament of Southern Ireland or Northern Ireland by which he was elected a member of the Council, cease to be a member of the Council: Provided that, on the dissolution of the Parliament of Southern Ireland or Northern Ireland, the persons who are members of the Council elected by either House of that Parliament shall continue to hold office as members of the Council until the date of the first meeting of the new Parliament and shall then retire unless re-elected.

The President of the Council shall preside at each meeting of the Council at which he is present and shall be entitled to vote in case of an equality of votes, but not otherwise.

The first meeting of the Council shall be held at such time and place as may be appointed by the Lord Lieutenant.

The Council may act notwithstanding a vacancy in their number, and the quorum of the Council shall be fifteen; subject

as aforesaid, the Council may regulate their own procedure, including the delegation of powers to committees. A.D. 1920.

(3) The constitution of the Council of Ireland may from time to time be varied by identical Acts passed by the Parliament of Southern Ireland and the Parliament of Northern Ireland, and the Acts may provide for all or any of the members of the Council of Ireland being elected by parliamentary electors, and determine the constituencies by which the several elective members are to be returned and the number of the members to be returned by the several constituencies and the method of election.

POWER TO ESTABLISH A PARLIAMENT FOR THE WHOLE OF IRELAND.

3.—(1) The Parliaments of Southern Ireland and Northern Ireland may, by identical Acts agreed to by an absolute majority of members of the House of Commons of each Parliament at the third reading (hereinafter referred to as constituent Acts), establish, in lieu of the Council of Ireland, a Parliament for the whole of Ireland consisting of His Majesty and two Houses (which shall be called and known as the Parliament of Ireland), and may determine the number of members thereof and the manner in which the members are to be appointed or elected, and the constituencies for which the several elective members are to be returned, and the number of members to be returned by the several constituencies, and the method of appointment or election, and the relations of the two Houses to one another; and the date at which the Parliament of Ireland is established is hereinafter referred to as the date of Irish union:

Power to establish a Parliament for the whole of Ireland.

Provided that the Bill for a constituent Act shall not be introduced except upon a resolution passed at a previous meeting of the House in which the Bill is to be introduced.

(2) On the date of Irish union the Council of Ireland shall cease to exist and there shall be transferred to the Parliament and Government of Ireland all powers then exercisable by the Council of Ireland, and (except so far as the constituent Acts otherwise provide) the matters which under this Act cease to be reserved matters at the date of Irish union, and any other powers for the joint exercise of which by the Parliaments or Governments of Southern and Northern Ireland provision has been made under this Act.

A.D. 1920.

(3) There shall also be transferred to the Parliament and Government of Ireland, except so far as the constituent Acts otherwise provide, all the powers and duties of the Parliaments and Governments of Southern Ireland and Northern Ireland, including all powers as to taxation, and, unless any powers and duties are retained by the Parliaments and Governments of Southern Ireland and Northern Ireland under the constituent Acts, those Parliaments and Governments shall cease to exist:

Provided that, if any powers and duties are so retained, the constituent Acts shall make provision with respect to the financial relations between the Exchequers of Southern and Northern Ireland on the one hand and the Irish Exchequer on the other.

(4) If by the constituent Acts any powers and duties are so retained as aforesaid, the Parliaments of Southern Ireland and Northern Ireland may subsequently by identical Acts transfer any of those powers and duties to the Government and Parliament of Ireland, and, in the event of all such powers and duties being so transferred, the Parliaments and Governments of Southern Ireland and Northern Ireland shall cease to exist.

LEGISLATIVE POWERS.

Legislative
powers of
Irish
Parliaments.

4.—(1) Subject to the provisions of this Act, the Parliament of Southern Ireland and the Parliament of Northern Ireland shall respectively have power to make laws for the peace, order, and good government of Southern Ireland and Northern Ireland with the following limitations, namely, that they shall not have power to make laws except in respect of matters exclusively relating to the portion of Ireland within their jurisdiction, or some part thereof, and (without prejudice to that general limitation) that they shall not have power to make laws in respect of the following matters in particular, namely:—

- (1) The Crown or the succession to the Crown, or a regency, or the property of the Crown (including foreshore vested in the Crown), or the Lord Lieutenant, except as respects the exercise of his executive power in relation to Irish services as defined for the purposes of this Act; or
- (2) The making of peace or war, or matters arising from a state of war; or the regulation of the conduct of any portion of His Majesty's subjects during the existence

تعديل المادتين الثانية والثالثة من الدستور الايرلندي 1998¹



**NINETEENTH AMENDMENT OF THE CONSTITUTION
ACT, 1998**

AN ACT TO AMEND THE CONSTITUTION. [3rd June, 1998]

WHEREAS by virtue of Article 46 of the Constitution any provision of the Constitution may be amended in the manner provided by that Article:

AND WHEREAS it is proposed to amend Article 29 of the Constitution:

BE IT THEREFORE ENACTED BY THE OIREACHTAS AS FOLLOWS:

Amendment of
Article 29 of the
Constitution.

1.—Article 29 of the Constitution is hereby amended as follows:

- (a) the section the text of which is set out in *Part I* of the *Schedule* to this Act shall be inserted after section 6 of the Irish text,
- (b) the section the text of which is set out in *Part II* of the *Schedule* to this Act shall be inserted after section 6 of the English text.

Citation.

2.—(1) The amendment of the Constitution effected by this Act shall be called the Nineteenth Amendment of the Constitution.

(2) This Act may be cited as the Nineteenth Amendment of the Constitution Act, 1998.

¹ Irish Statute Book (20.11.2011)
<http://www.irishstatutebook.ie/pdf/1998/en.ca.1998.0019.pdf>

Nineteenth Amendment of the Constitution Act, 1998.

2. Féadfaidh údaráis fhreagracha faoi seach na ndlínsí sin Sch. institiúidí ag a mbeidh cumhachtaí agus feidhmeanna feidhmiúcháin a chomhroinntear idir na dlínsí sin a bhunú chun críoch sonraithe agus féadfaidh na hinstitiúidí sin cumhachtaí agus feidhmeanna a fheidhmiú i leith an oileáin ar fad nó i leith aon chuid de.”.

ii. déanfar na hAirteagail seo a leanas a chur in ionad Airteagail 2 agus 3 den téacs Sacs-Bhéarla:

“Article 2.

It is the entitlement and birthright of every person born in the island of Ireland, which includes its islands and seas, to be part of the Irish nation. That is also the entitlement of all persons otherwise qualified in accordance with law to be citizens of Ireland. Furthermore, the Irish nation cherishes its special affinity with people of Irish ancestry living abroad who share its cultural identity and heritage.

Article 3.

1. It is the firm will of the Irish nation, in harmony and friendship, to unite all the people who share the territory of the island of Ireland, in all the diversity of their identities and traditions, recognising that a united Ireland shall be brought about only by peaceful means with the consent of a majority of the people, democratically expressed, in both jurisdictions in the island. Until then, the laws enacted by the Parliament established by this Constitution shall have the like area and extent of application as the laws enacted by the Parliament that existed immediately before the coming into operation of this Constitution.

2. Institutions with executive powers and functions that are shared between those jurisdictions may be established by their respective responsible authorities for stated purposes and may exercise powers and functions in respect of all or any part of the island.”.

iii. déanfar an t-alt seo a leanas a chur leis an téacs Gaeilge den Airteagal seo:

“8. Tig leis an Stát dlínse a fheidhmiú taobh amuigh dá chríoch de réir bhunrialacha gnáth-admhaithe an dlí idirnáisiúnta.”.

agus

iv. déanfar an t-alt seo a leanas a chur leis an téacs Sacs-Bhéarla den Airteagal seo:

“8. The State may exercise extra-territorial jurisdiction in accordance with the generally recognised principles of international law.”.

4° Má dhéantar dearbhú faoin alt seo, déanfar an fo-alt seo agus fo-alt 3°, seachas an leasú ar an mBunreacht seo a dhéantar leis an bhfo-alt sin 3°, agus fo-alt 5°, den alt seo a fhágáil ar lár as gach téacs oifigiúil den Bhunreacht seo a fhoilseofar dá éis sin, ach d’ainneoin iad a fhágáil ar lár amhlaidh leanfaidh an t-alt seo d’fheidhm dlí a bheith aige.

Nineteenth Amendment of the Constitution Act, 1998.

2. Féadfaidh údaráis fhreagracha faoi seach na ndlínsí sin Sch. institiúidí ag a mbeidh cumhachtaí agus feidhmeanna feidhmiúcháin a chomhroinntear idir na dlínsí sin a bhunú chun críoch sonraithe agus féadfaidh na hinstitiúidí sin cumhachtaí agus feidhmeanna a fheidhmiú i leith an oileáin ar fad nó i leith aon chuid de.”.

ii. déanfar na hAirteagail seo a leanas a chur in ionad Airteagal 2 agus 3 den téacs Sacs-Bhéarla:

“Article 2.

It is the entitlement and birthright of every person born in the island of Ireland, which includes its islands and seas, to be part of the Irish nation. That is also the entitlement of all persons otherwise qualified in accordance with law to be citizens of Ireland. Furthermore, the Irish nation cherishes its special affinity with people of Irish ancestry living abroad who share its cultural identity and heritage.

Article 3.

1. It is the firm will of the Irish nation, in harmony and friendship, to unite all the people who share the territory of the island of Ireland, in all the diversity of their identities and traditions, recognising that a united Ireland shall be brought about only by peaceful means with the consent of a majority of the people, democratically expressed, in both jurisdictions in the island. Until then, the laws enacted by the Parliament established by this Constitution shall have the like area and extent of application as the laws enacted by the Parliament that existed immediately before the coming into operation of this Constitution.

2. Institutions with executive powers and functions that are shared between those jurisdictions may be established by their respective responsible authorities for stated purposes and may exercise powers and functions in respect of all or any part of the island.”.

iii. déanfar an t-alt seo a leanas a chur leis an téacs Gaeilge den Airteagal seo:

“8. Tig leis an Stát dlínse a fheidhmiú taobh amuigh dá chríoch de réir bhunrialacha gnáth-admhaithe an dlí idirnáisiúnta.”.

agus

iv. déanfar an t-alt seo a leanas a chur leis an téacs Sacs-Bhéarla den Airteagal seo:

“8. The State may exercise extra-territorial jurisdiction in accordance with the generally recognised principles of international law.”.

4° Má dhéantar dearbhú faoin alt seo, déanfar an fo-alt seo agus fo-alt 3°, seachas an leasú ar an mBunreacht seo a dhéantar leis an bhfo-alt sin 3°, agus fo-alt 5°, den alt seo a fhágáil ar lár as gach téacs oifigiúil den Bhunreacht seo a fhoilseofar dá éis sin, ach d’ainneoin iad a fhágáil ar lár amhlaidh leanfaidh an t-alt seo d’fheidhm dlí a bheith aige.

¹ وثيقة Northern Ireland Act 1973

c. 36

1

ELIZABETH II



Northern Ireland Constitution Act 1973

1973 CHAPTER 36

An Act to make new provision for the government of
Northern Ireland. [18th July 1973]

BE IT ENACTED by the Queen's most Excellent Majesty, by and with the advice and consent of the Lords Spiritual and Temporal, and Commons, in this present Parliament assembled, and by the authority of the same, as follows:—

PART I

PRELIMINARY

Status of Northern Ireland

1. It is hereby declared that Northern Ireland remains part of Her Majesty's dominions and of the United Kingdom, and it is hereby affirmed that in no event will Northern Ireland or any part of it cease to be part of Her Majesty's dominions and of the United Kingdom without the consent of the majority of the people of Northern Ireland voting in a poll held for the purposes of this section in accordance with Schedule 1 to this Act.

Devolution orders

- 2.—(1) If it appears to the Secretary of State—
- (a) that the Northern Ireland Assembly (in this Act referred to as "the Assembly") has made satisfactory provision by its standing orders for the purposes mentioned in section 25(2) to (5) below; and
 - (b) that a Northern Ireland Executive can be formed which, having regard to the support it commands in the Assembly and to the electorate on which that support

A 2

¹ UK legislation (10.11.2011)

http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1973/36/pdfs/ukpga_19730036_en.pdf

PART I

is based, is likely to be widely accepted throughout the community,

and that having regard to those matters there is a reasonable basis for the establishment in Northern Ireland of government by consent, he shall lay before Parliament the draft of an Order in Council appointing a day for the commencement of Part II of this Act and declaring what matters shall, subject to section 3 below, be transferred matters for the purposes of this Act.

(2) The matters declared by an Order under this section to be transferred matters shall not include—

- (a) any of the matters specified in Schedule 2 to this Act (in this Act referred to as “excepted matters”); or
- (b) any of the matters specified in Schedule 3 to this Act.

(3) If the draft laid before Parliament under subsection (1) above is approved by resolution of each House of Parliament the Secretary of State shall submit it to Her Majesty in Council and Her Majesty in Council may make the Order in terms of the draft.

(4) On the day appointed by an Order under this section for the commencement of Part II of this Act (in this Act referred to as “the appointed day”) section 1 of the Northern Ireland (Temporary Provisions) Act 1972 shall expire.

1972 c. 22.

Alterations in devolved responsibilities.

3.—(1) If at any time after the appointed day it appears to the Secretary of State—

- (a) that any matter (not being an excepted matter) which is not a transferred matter by virtue of an Order under section 2 above or a previous Order under this section should become a transferred matter; or
 - (b) that any matter which by virtue of any such Order is a transferred matter should cease to be such a matter,
- he may, subject to subsection (2) below, lay before Parliament the draft of an Order in Council declaring that the matter shall be or, as the case may be, shall cease to be a transferred matter with effect from such date as may be specified in the Order.

(2) The Secretary of State shall not lay before Parliament the draft of an Order in Council declaring that any matter not specified in Schedule 3 to this Act shall cease to be a transferred matter unless the Assembly has passed a resolution praying that it should cease to be a transferred matter.

(3) Subsection (3) of section 2 above shall have effect in relation to any draft laid before Parliament under this section as it has effect in relation to a draft laid before Parliament under that section.

(4) Any matter (not being an excepted matter) which is not for the time being a transferred matter is in this Act referred to as a “reserved matter”.

PART II

LEGISLATIVE POWERS AND EXECUTIVE AUTHORITIES

Legislative powers

4.—(1) Laws may be made for Northern Ireland by Measures of the Assembly (in this Act referred to as “Measures”). Measures of Northern Ireland Assembly.

(2) A Measure shall be enacted by being passed by the Assembly and approved by Her Majesty in Council.

(3) Subject to section 17 below, a Measure shall have the same force and effect as an Act of the Parliament of the United Kingdom.

(4) This section does not affect the power of the Parliament of the United Kingdom to make laws for Northern Ireland but, subject to the said section 17, a Measure may amend or repeal any provision made by or under any Act of Parliament in so far as it is part of the law of Northern Ireland.

(5) It is hereby declared for the avoidance of doubt that a Measure is not invalid by reason of any failure to comply with the provisions of section 5, 6, 14 or 18(2), (5) or (6) below ; and no act or omission under any of those provisions shall be called in question in any legal proceedings.

5.—(1) The consent of the Secretary of State shall be required in accordance with this section in relation to a proposed Measure which contains any provision dealing with an excepted matter or reserved matter ; and the Secretary of State shall not give his consent in relation to a proposed Measure which contains any provision dealing with an excepted matter unless he considers that the provision is ancillary to other provisions (whether in that Measure or previously enacted) dealing with reserved matters or transferred matters. Secretary of State's consent for proposed Measures dealing with excepted or reserved matters.

(2) Every proposed Measure introduced in the Assembly shall be considered by the Clerk to the Assembly on introduction and if—

- (a) he considers that it contains any provision dealing with an excepted matter or reserved matter ; and
- (b) it has not been endorsed with a statement that the Secretary of State has consented to the Assembly considering the proposed Measure,

then, subject to subsection (4) below, the Clerk shall refer the proposed Measure to the Secretary of State and the Assembly shall not proceed with the Measure unless the Secretary of State's consent to the consideration of the Measure by the Assembly is signified or the Assembly is informed that in his opinion the Measure does not contain any such provision as aforesaid.

A 3

¹ اتفاقية سننجدال 1973 Sunningdale Agreement

The Sunningdale Agreement (December 1973)

Tripartite agreement on the Council of Ireland - the communique issued following the Sunningdale Conference

1. The Conference between the British and Irish Governments and the parties involved in the Northern Ireland Executive (designate) met at Sunningdale on 6, 7, 8 and 9 December 1973.
2. During the Conference, each delegation stated their position on the status of Northern Ireland.
3. The Taoiseach said that the basic principle of the Conference was that the participants had tried to see what measure of agreement of benefit to all the people concerned could be secured. In doing so, all had reached accommodation with one another on practical arrangements. But none had compromised, and none had asked others to compromise, in relation to basic aspirations. The people of the Republic, together with a minority in Northern Ireland as represented by the SDLP delegation, continued to uphold the aspiration towards a united Ireland. The only unity they wanted to see was a unity established by consent.
4. Mr Brian Faulkner said that delegates from Northern Ireland came to the Conference as representatives of apparently incompatible sets of political aspirations who had found it possible to reach agreement to join together in government because each accepted that in doing so they were not sacrificing principles or aspirations. The desire of the majority of the people of Northern Ireland to remain part of the United Kingdom, as represented by the Unionist and Alliance delegations, remained firm.
5. The Irish Government fully accepted and solemnly declared that there could be no change in the status of Northern Ireland until a majority of the people of Northern Ireland desired a change in that status. The British Government solemnly declared that it was, and would remain, their policy to support the wishes of the majority of the people of Northern Ireland. The present status of Northern Ireland is that it is part of the United Kingdom. If in the future

¹ University of Ulster Conflict Archive on the INternet (3.12.2011)
<http://cain.ulst.ac.uk/events/sunningdale/agreement.htm>

the majority of the people of Northern Ireland should indicate a wish to become part of a united Ireland, the British Government would support that wish.

6. The Conference agreed that a formal agreement incorporating the declarations of the British and Irish Governments would be signed at the formal stage of the Conference and registered at the United Nations.

7. The Conference agreed that a Council of Ireland would be set up. It would be confined to representatives of the two parts of Ireland, with appropriate safeguards for the British Government's financial and other interests. It would comprise a Council of Ministers with executive and harmonizing functions and a consultative role, and a Consultative Assembly with advisory and review functions. The Council of Ministers would act by unanimity, and would comprise a core of seven members of the Irish Government and an equal number of members of the Northern Ireland Executive with provision for the participation of other non-voting members of the Irish Government and the Northern Ireland Executive or Administration when matters within their departmental competence were discussed. The Council of Ministers would control the functions of the Council. The Chairmanship would rotate on an agreed basis between representatives of the Irish Government and of the Northern Ireland Executive. Arrangements would be made for the location of the first meeting, and the location of subsequent meetings would be determined by the Council of Ministers. The Consultative Assembly would consist of 60 members, 30 members from Dail Eireann chosen by the Dail on the basis of proportional representation by the single transferable vote, and 30 members from the Northern Ireland Assembly chosen by that Assembly and also on that basis. The members of the Consultative Assembly would be paid allowances. There would be a Secretariat to the Council, which would be kept as small as might be commensurate with efficiency in the operation of the Council. The Secretariat would service the institutions of the Council and would, under the Council of Ministers, supervise the carrying out of the executive and harmonising functions and the consultative role of the Council. The Secretariat would be headed by a Secretary-General. Following the appointment of a Northern Ireland Executive, the Irish Government and the Northern Ireland Executive would nominate their representatives to a Council of Ministers. The Council of Ministers would then appoint a Secretary-General and decide upon the location of its permanent headquarters. The Secretary-General would be directed to proceed with the drawing up of plans for such headquarters. The Council of Ministers would also make arrangements for the recruitment of the staff of the Secretariat in a manner and on conditions which would, as far as is practicable, be consistent with those applying to public servants in the two administrations.

8. In the context of its harmonizing functions and consultative role, the Council of Ireland would undertake important work relating, for instance, to the impact of EEC membership. As for executive functions, the first step would be to define and agree these in detail. The Conference therefore decided that, in view of the administrative complexities involved,

studies would at once be set in hand to identify and, prior to the formal stage of the conference, report on areas of common interest in relation to which a Council of Ireland would take executive decisions and, in appropriate cases, be responsible for carrying those decisions into effect. In carrying out these studies, and also in determining what should be done by the Council in terms of harmonization. the objectives to be borne in mind would include the following:

- (1) to achieve the best utilization of scarce skills, expertise and resources;
- (2) to avoid in the interests of economy and efficiency, unnecessary duplication of effort; and
- (3) to ensure complementary rather than competitive effort where this is to the advantage of agriculture, commerce and industry.

In particular, these studies would be directed to identifying, for the purposes of executive action by the Council of Ireland, suitable aspects of activities in the following broad fields:

- (a) exploitation, conservation and development of natural resources and the environment;
- (b) agricultural matters (including agricultural research, animal health and operational aspects of the Common Agriculture Policy), forestry and fisheries;
- (c) co-operative ventures in the fields of trade and industry;
- (d) electricity generation;
- (e) tourism;
- (f) roads and transport;
- (g) advisory services in the field of public health;
- (h) sport, culture and the arts.

It would be for the Oireachtas and the Northern Ireland Assembly to legislate from time to time as to the extent of functions to be devolved to the Council of Ireland. Where necessary, the British Government will cooperate in this devolution of functions. Initially, the functions to be vested would be those identified in accordance with the procedures set out above and decided, at the formal stage of the conference. to be transferred.

9. (i) During the initial period following the establishment of the Council, the revenue of the Council would be provided by means of grants from the two administrations in Ireland towards agreed projects and budgets, according to the nature of the service involved.
 - (ii) It was also agreed that further studies would be put in hand forthwith and completed as soon as possible of methods of financing the Council after the initial period which would be consonant with the responsibilities and functions assigned to it.
 - (iii) It was agreed that the cost of the Secretariat of the Council of Ireland would be shared equally, and other services would be financed broadly in proportion to where expenditure or benefit accrues.
 - (iv) The amount of money required to finance the Council's activities will depend upon the

functions assigned to it from time to time.

(v) While Britain continues to pay subsidies to Northern Ireland, such payments would not involve Britain participating in the Council, it being accepted nevertheless that it would be legitimate for Britain to safe-guard in an appropriate way her financial involvement in Northern Ireland.

10. It was agreed by all parties that persons committing crimes of violence, however motivated, in any part of Ireland should be brought to trial irrespective of the part of Ireland in which they are located. The concern which large sections of the people of Northern Ireland felt about this problem was in particular forcefully expressed by the representatives of the Unionist and Alliance parties. The representatives of the Irish Government stated that they understood and fully shared this concern. Different ways of solving this problem were discussed; among them were the amendment of legislation operating in the two jurisdictions on extradition, the creation of a common law enforcement area in which an all-Ireland court would have jurisdiction, and the extension of the jurisdiction of domestic courts so as to enable them to try offences committed outside the jurisdiction. It was agreed that problems of considerable legal complexity were involved, and that the British and Irish Governments would jointly set up a commission to consider all the proposals put forward at the Conference and to recommend as a matter of extreme urgency the most effective means of dealing with those who commit these crimes. The Irish Government undertook to take immediate and effective legal steps so that persons coming within their jurisdiction and accused of murder, however motivated, committed in Northern Ireland will be brought to trial, and it was agreed that any similar reciprocal action that may be needed in Northern Ireland be taken by the appropriate authorities.

¹ The Anglo-Irish Agreement 1985 الاتفاقية الانجليزية الايرلندية

AGREEMENT

between

THE GOVERNMENT OF IRELAND

and

THE GOVERNMENT OF
THE UNITED KINGDOM

The Government of Ireland and the Government of the United Kingdom:

Wishing further to develop the unique relationship between their peoples and the close co-operation between their countries as friendly neighbours and as partners in the European Community;

Recognising the major interest of both their countries and, above all, of the people of Northern Ireland in diminishing the divisions there and achieving lasting peace and stability;

Recognising the need for continuing efforts to reconcile and to acknowledge the rights of the two major traditions that exist in Ireland, represented on the one hand by those who wish for no change in the present status of Northern Ireland and on the other hand by those who aspire to a sovereign united Ireland achieved by peaceful means and through agreement;

¹ Ireland-Department of Foreign Affairs (30/1/2012)
<http://www.dfa.ie/uploads/documents/anglo-irish%20agreement%201985.pdf>

Reaffirming their total rejection of any attempt to promote political objectives by violence or the threat of violence and their determination to work together to ensure that those who adopt or support such methods do not succeed;

Recognising that a condition of genuine reconciliation and dialogue between unionists and nationalists is mutual recognition and acceptance of each other's rights;

Recognising and respecting the identities of the two communities in Northern Ireland, and the right of each to pursue its aspirations by peaceful and constitutional means;

Reaffirming their commitment to a society in Northern Ireland in which all may live in peace, free from discrimination and intolerance, and with the opportunity for both communities to participate fully in the structures and processes of government;

Have accordingly agreed as follows:

A

STATUS OF NORTHERN IRELAND

ARTICLE 1

The two Governments

(a) affirm that any change in the status of Northern Ireland would only come about with the consent of a majority of the people of Northern Ireland;

(b) recognise that the present wish of a majority of the people of Northern Ireland is for no change in the status of Northern Ireland;

(c) declare that, if in the future a majority of the people of Northern Ireland clearly wish for and formally consent to the establishment of a united Ireland, they will introduce and support in the respective Parliaments legislation to give effect to that wish.

B

THE INTERGOVERNMENTAL CONFERENCE

ARTICLE 2

- (a) There is hereby established, within the framework of the Anglo-Irish Intergovernmental Council set up after the meeting between the two Heads of Government on 6 November 1981, an Intergovernmental Conference (hereinafter referred to as "the Conference"), concerned with Northern Ireland and with relations between the two parts of the island of Ireland, to deal, as set out in this Agreement, on a regular basis with
- (i) political matters;
 - (ii) security and related matters;
 - (iii) legal matters, including the administration of justice;
 - (iv) the promotion of cross-border co-operation.
- (b) The United Kingdom Government accept that the Irish Government will put forward views and proposals on matters relating to Northern Ireland within the field of activity of the Conference in so far as those matters are not the responsibility of a devolved administration in Northern Ireland. In the interest of promoting peace and stability, determined efforts shall be made through the Conference to resolve any differences. The Conference will be mainly concerned with Northern Ireland; but some of the matters under consideration will involve cooperative action in both parts of the island of Ireland, and possibly also in

¹ إعلان Downing Street Declaration 1993

The Joint Declaration of 15 December 1993 (Downing St. Declaration)

1. The Taoiseach, Mr. Albert Reynolds, TD, and the Prime Minister, the Rt. Hon. John Major, MP, acknowledge that the most urgent and important issue facing the people of Ireland, North and South, and the British and Irish Governments together, is to remove the causes of conflict, to overcome the legacy of history and to heal the divisions which have resulted, recognizing that the absence of a lasting and satisfactory settlement of relationships between the peoples of both islands has contributed to continuing tragedy and suffering. They believe that the development of an agreed framework for peace, which has been discussed between them since early last year, and which is based on a number of key principles articulated by the two Governments over the past 20 years, together with the adaptation of other widely accepted principles, provides the starting point of a peace process designed to culminate in a political settlement.

2. The Taoiseach and the Prime Minister are convinced of the inestimable value to both their peoples, and particularly for the next generation, of healing divisions in Ireland and of ending a conflict which has been so manifestly to the detriment of all. Both recognise that the ending of divisions can come about only through the agreement and co-operation of the people, North and South, representing both traditions in Ireland. They therefore make a solemn commitment to promote co-operation at all levels on the basis of the fundamental principles, undertakings, obligations under international agreements, to which they have jointly committed themselves, and the guarantees which each Government has given and now reaffirms, including Northern Ireland's statutory constitutional guarantee. It is their aim to foster agreement and reconciliation, leading to a new political framework founded on consent and encompassing arrangements within Northern Ireland, for the whole island, and between these islands.

3. They also consider that the development of Europe will, of itself, require new approaches to serve interests common to both parts of the island of Ireland, and to Ireland and the United Kingdom as partners in the European Union.

4. The Prime Minister, on behalf of the British Government, reaffirms that they will uphold the democratic wish of a greater number of the people of Northern Ireland on the issue of whether they prefer to support the Union or a sovereign united Ireland. On this basis, he reiterates, on behalf of the British Government, that they have no selfish strategic or economic interest in Northern Ireland. Their primary interest is to see peace, stability and reconciliation established by agreement among all the people who inhabit the island, and they will work together with the Irish Government to achieve such an agreement, which will embrace the totality of relationships. The role of the British Government will be to encourage, facilitate and enable the achievement of such agreement over a period through a process of dialogue and co-operation based on full respect for the rights and identities of both traditions in Ireland. They accept that such agreement may, as of right, take the form of agreed structures for the island as a whole, including a united Ireland achieved by peaceful means on the following basis. The British Government agree that it is for the people of the island of Ireland alone, by agreement between the two parts respectively, to exercise their right of self-determination on the basis of consent, freely and concurrently given, North and South, to bring about a united Ireland, if that is their wish. They reaffirm as a binding obligation that they will, for their part, introduce the necessary legislation to give effect to this, or equally to any

¹ Ireland-Department of Foreign Affairs (30/1/2012)
<http://www.dfa.ie/home/index.aspx?id=8734>

measure of agreement on future relationships in Ireland which the people living in Ireland may themselves freely so determine without external impediment. They believe that the people of Britain would wish, in friendship to all sides, to enable the people of Ireland to reach agreement on how they may live together in harmony and in partnership, with respect for their diverse traditions, and with full recognition of the special links and the unique relationship which exist between the peoples of Britain and Ireland.

5. The Taoiseach, on behalf of the Irish Government, considers that the lessons of Irish history, and especially of Northern Ireland, show that stability and well-being will not be found under any political system which is refused allegiance or rejected on grounds of identity by a significant minority of those governed by it. For this reason, it would be wrong to attempt to impose a united Ireland, in the absence of the freely given consent of a majority of the people of Northern Ireland. He accepts, on behalf of the Irish Government, that the democratic right of self-determination by the people of Ireland as a whole must be achieved and exercised with and subject to the agreement and consent of a majority of the people of Northern Ireland and must, consistent with justice and equity, respect the democratic dignity and the civil rights and religious liberties of both communities, including:

- the right of free political thought;
- the right of freedom and expression of religion;
- the right to pursue democratically national and political aspirations;
- the right to seek constitutional change by peaceful and legitimate means;
- the right to live wherever one chooses without hindrance;
- the right to equal opportunity in all social and economic activity, regardless of class, creed, sex or colour.

These would be reflected in any future political and constitutional arrangements emerging from a new and more broadly based agreement.

6. The Taoiseach however recognizes the genuine difficulties and barriers to building relationships of trust either within or beyond Northern Ireland, from which both traditions suffer. He will work to create a new era of trust, in which suspicion of the motives or actions of others is removed on the part of either community. He considers that the future of the island depends on the nature of the relationship between the two main traditions that inhabit it. Every effort must be made to build a new sense of trust between those communities. In recognition of the fears of the Unionist community and as a token of his willingness to make a personal contribution to the building up of that necessary trust, the Taoiseach will examine with his colleagues any elements in the democratic life and organization of the Irish State that can be represented to the Irish Government in the course of political dialogue as a real and substantial threat to their way of life and ethos, or that can be represented as not being fully consistent with a modern democratic and pluralist society, and undertakes to examine any possible ways of removing such obstacles. Such an examination would of course have due regard to the desire to preserve those inherited values that are largely shared throughout the island or that belong to the cultural and historical roots of the people of this island in all their diversity. The Taoiseach hopes that over time a meeting of hearts and minds will develop, which will bring all the people of Ireland together, and will work towards that objective, but he pledges in the meantime that as a result of the efforts that will be made to build mutual confidence no Northern Unionist should ever have to fear in future that this ideal will be pursued either by threat or coercion.

7. Both Governments accept that Irish unity would be achieved only by those who favour this outcome persuading those who do not, peacefully and without coercion or violence, and that, if in the future a majority of the people of Northern Ireland are so persuaded, both Governments will support and give legislative effect to

their wish. But, notwithstanding the solemn affirmation by both Governments in the Anglo-Irish Agreement that any change in the status of Northern Ireland would only come about with the consent of a majority of the people of Northern Ireland, the Taoiseach also recognizes the continuing uncertainties and misgivings which dominate so much of Northern Unionist attitudes towards the rest of Ireland. He believes that we stand at a stage of our history when the genuine feelings of all traditions in the North must be recognised and acknowledged. He appeals to both traditions at this time to grasp the opportunity for a fresh start and a new beginning, which could hold such promise for all our lives and the generations to come. He asks the people of Northern Ireland to look on the people of the Republic as friends, who share their grief and shame over all the suffering of the last quarter of a century, and who want to develop the best possible relationship with them, a relationship in which trust and new understanding can flourish and grow. The Taoiseach also acknowledges the presence in the Constitution of the Republic of elements which are deeply resented by Northern Unionists, but which at the same time reflect hopes and ideals which lie deep in the hearts of many Irish men and women North and South. But as we move towards a new era of understanding in which new relationships of trust may grow and bring peace to the island of Ireland, the Taoiseach believes that the time has come to consider together how best the hopes and identities of all can be expressed in more balanced ways, which no longer engender division and the lack of trust to which he has referred. He confirms that, in the event of an overall settlement, the Irish Government will, as part of a balanced constitutional accommodation, put forward and support proposals for change in the Irish Constitution which would fully reflect the principle of consent in Northern Ireland.

8. The Taoiseach recognizes the need to engage in dialogue which would address with honesty and integrity the fears of all traditions. But that dialogue, both within the North and between the people and their representatives of both parts of Ireland, must be entered into with an acknowledgement that the future security and welfare of the people of the island will depend on an open, frank and balanced approach to all the problems which for too long have caused division.

9. The British and Irish Governments will seek, along with the Northern Ireland constitutional parties through a process of political dialogue, to create institutions and structures which, while respecting the diversity of the people of Ireland, would enable them to work together in all areas of common interest. This will help over a period to build the trust necessary to end past divisions, leading to an agreed and peaceful future. Such structures would, of course, include institutional recognition of the special links that exist between the peoples of Britain and Ireland as part of the totality of relationships, while taking account of newly forged links with the rest of Europe.

10. The British and Irish Governments reiterate that the achievement of peace must involve a permanent end to the use of, or support for, paramilitary violence. They confirm that, in these circumstances, democratically mandated parties which establish a commitment to exclusively peaceful methods and which have shown that they abide by the democratic process, are free to participate fully in democratic politics and to join in dialogue in due course between the Governments and the political parties on the way ahead.

11. The Irish Government would make their own arrangements within their jurisdiction to enable democratic parties to consult together and share in dialogue about the political future. The Taoiseach's intention is that these arrangements could include the establishment, in consultation with other parties, of a Forum for Peace and Reconciliation to make recommendations on ways in which agreement and trust between both traditions in Ireland can be promoted and established.

¹ مبادئ ميتشيل 1996 Mitchell Principles

Report of The International Body on Arms Decommissioning

January 24, 1996

I. INTRODUCTION

1. On 28 November, 1995, the British and Irish Governments issued a Communique; which announced the launching in Northern Ireland of a "'twin track' process to make progress in parallel on the decommissioning issue and on all-party negotiations."
2. One track was "to invite the parties to intensive preparatory talks with a remit to reach widespread agreement on the basis, participation, structure, format and agenda to bring all parties together for substantive negotiations aimed at a political settlement based on consent." This has become known as the political track.
3. The other track concerned the decommissioning of arms and was set forth as follows in the Communique:
 5. "In parallel, the two Governments have agreed to establish an International Body to provide an independent assessment of the decommissioning issue.
 6. "Recognising the widely expressed desire to see all arms removed from Irish politics, the two Governments will ask the International Body to report on the arrangements necessary for the removal from the political equation of arms silenced by virtue of the welcome decisions taken last summer and autumn by those organisations that previously supported the use of arms for political purposes.
 7. "In particular, the two Governments will ask the Body to:

identify and advise on a suitable and acceptable method for full and verifiable decommissioning; and

report whether there is a clear commitment on the part of those in possession of such arms to work constructively to achieve that.
8. "It will be for the International Body to determine its own procedures. The two Governments expect it to consult widely, to invite relevant parties to submit their analysis of matters relevant to the decommissioning issue and, in reaching its conclusions within its remit, to consider such evidence on its merits."
4. We are that Body. This is our report. We have no stake in Northern Ireland other than an interest in seeing an end to the conflict and in the ability of its people to live in peace. Our role is to bring an independent perspective to the issue. We are motivated solely by our wish to help. This assessment represents our best and our independent judgment. We are unanimous in our views. There are no differences of opinion among us.
5. To provide us with sufficient information to meet our remit, we held two series of meetings in Belfast, Dublin and London: the first, 15th through 18th December, 1995; the second, 11th through 22nd January, 1996.

In addition, we held an organisational meeting in New York on December 9th, 1995.
6. In the course of our meetings we heard orally and in writing from dozens of government officials, political leaders, church officials and representatives of other organisations and institutions. We received hundreds of letters and telephone calls from members of the public and met with many others.

¹ Northern Ireland Office (30/1/2012)
http://www.nio.gov.uk/iicd_report_22jan96.pdf

should never be forgotten.

But if the focus remains on the past, the past will become the future, and that is something no one can desire.

17. Everyone with whom we spoke agrees in principle with the need to decommission. There are differences on the timing and context -- indeed, those differences led to the creation of this Body -- but they should not obscure the nearly universal support which exists for the total and verifiable disarmament of all paramilitary organisations. That must continue to be a principal objective.
18. However the issue of decommissioning is resolved, that alone will not lead directly to all-party negotiations. Much work remains on the many issues involved in the political track. The parties should address those issues with urgency.

III. RECOMMENDATIONS: PRINCIPLES OF DEMOCRACY AND NON-VIOLENCE

19. To reach an agreed political settlement and to take the gun out of Irish politics, there must be commitment and adherence to fundamental principles of democracy and non-violence. Participants in all-party negotiations should affirm their commitment to such principles.
20. Accordingly, we recommend that the parties to such negotiations affirm their total and absolute commitment:

a To democratic and exclusively peaceful means of resolving political issues;

b To the total disarmament of all paramilitary organisations;

c To agree that such disarmament must be verifiable to the satisfaction of an independent commission;

d To renounce for themselves, and to oppose any effort by others, to use force, or threaten to use force, to influence the course or the outcome of all-party negotiations;

e To agree to abide by the terms of any agreement reached in all-party negotiations and to resort to democratic and exclusively peaceful methods in trying to alter any aspect of that outcome with which they may disagree; and,

f To urge that "punishment" killings and beatings stop and to take effective steps to prevent such actions.

21. We join the Governments, religious leaders and many others in condemning "punishment" killings and beatings. They contribute to the fear that those who have used violence to pursue political objectives in the past will do so again in the future. Such actions have no place in a lawful society.
22. Those who demand decommissioning prior to all-party negotiations do so out of concern that the paramilitaries will use force, threaten to use force, to influence the negotiations, or to change any aspect of the outcome of negotiations with which they disagree.

Given the history of Northern Ireland, this is not an unreasonable concern. The principles we recommend address those concerns directly.

23. These commitments, when made and honoured, would remove the threat of force before, during and after all-party negotiations. They would focus all concerned on what is ultimately essential if the gun is to be taken out of Irish

¹ اتفاقية الجمعة العظيمة 1998 Good Friday Agreement

The Agreement

Agreement reached in the multi-party negotiations

TABLE OF CONTENTS

1. Declaration of Support

2. Constitutional Issues

Annex A: Draft Clauses/Schedules for Incorporation in British Legislation

Annex B: Irish Government Draft Legislation

3. Strand One:

Democratic Institutions in Northern Ireland

4. Strand Two:

North/South Ministerial Council

5. Strand Three:

British - Irish Council

British - Irish Intergovernmental Conference

6. Rights, Safeguards and Equality of Opportunity

Human Rights

United Kingdom Legislation

New Institutions in Northern Ireland

Comparable Steps by the Irish Government

A Joint Committee

Reconciliation and Victims of Violence

Economic, Social and Cultural Issues

7. Decommissioning

8. Security

¹ Northern Ireland Office (7/3/2010)
<http://www.nio.gov.uk/agreement.pdf>

and equally legitimate, political aspirations. However, we will endeavour to strive in every practical way towards reconciliation and rapprochement within the framework of democratic and agreed arrangements. We pledge that we will, in good faith, work to ensure the success of each and every one of the arrangements to be established under this agreement. It is accepted that all of the institutional and constitutional arrangements - an Assembly in Northern Ireland, a North/South Ministerial Council, implementation bodies, a British-Irish Council and a British-Irish Intergovernmental Conference and any amendments to British Acts of Parliament and the Constitution of Ireland - are interlocking and interdependent and that in particular the functioning of the Assembly and the North/South Council are so closely inter-related that the success of each depends on that of the other.

6. Accordingly, in a spirit of concord, we strongly commend this agreement to the people, North and South, for their approval.

CONSTITUTIONAL ISSUES

1. The participants endorse the commitment made by the British and Irish Governments that, in a new British-Irish Agreement replacing the Anglo-Irish Agreement, they will:

(i) recognise the legitimacy of whatever choice is freely exercised by a majority of the people of Northern Ireland with regard to its status, whether they prefer to continue to support the Union with Great Britain or a sovereign united Ireland;

(ii) recognise that it is for the people of the island of Ireland alone, by agreement between the two parts respectively and without external impediment, to exercise their right of self-determination on the basis of consent, freely and concurrently given, North and South, to bring about a united Ireland, if that is their wish, accepting that this right must be achieved and exercised with and subject to the agreement and consent of a majority of the people of Northern Ireland;

(iii) acknowledge that while a substantial section of the people in Northern Ireland share the legitimate wish of a majority of the people of the island of Ireland for a united Ireland, the present wish of a majority of the people of Northern Ireland, freely exercised and legitimate, is to maintain the Union and, accordingly, that Northern Ireland's status as part of the United Kingdom reflects and relies upon that wish; and that it would be wrong to make any change in the status of Northern Ireland save with the consent of a majority of its people;

(iv) affirm that if, in the future, the people of the island of Ireland exercise their right of self-determination on the basis set out in sections (i) and (ii) above to bring about a united Ireland, it will be a binding obligation on both Governments to introduce and support in their respective Parliaments legislation to give effect to that wish;

(v) affirm that whatever choice is freely exercised by a majority of the people of Northern Ireland, the power of the sovereign government with jurisdiction there shall be exercised with rigorous impartiality on behalf of all the people in the diversity of their identities and traditions and shall be founded on the principles of full respect for, and equality of, civil, political, social and cultural rights, of freedom from discrimination for all citizens, and of parity of esteem and of just and equal treatment for the identity, ethos, and aspirations of both communities;

(vi) recognise the birthright of all the people of Northern Ireland to identify themselves and be accepted as Irish or British, or both, as they may so choose, and accordingly confirm that their right to hold both British and Irish citizenship is accepted by both Governments and would not be affected by any future change in the status of Northern Ireland.

2. The participants also note that the two Governments have accordingly undertaken in the context of this comprehensive political agreement, to propose and support changes in, respectively, the Constitution of Ireland and in British legislation relating to the constitutional status of Northern Ireland.

ANNEX A

DRAFT CLAUSES/SCHEDULES FOR INCORPORATION IN BRITISH LEGISLATION

1. (1) It is hereby declared that Northern Ireland in its entirety remains part of the United Kingdom and shall not cease to be so without the consent of a majority of the people of Northern Ireland voting in a poll held for the purposes of this section in accordance with Schedule 1.

(2) But if the wish expressed by a majority in such a poll is that Northern Ireland should cease to be part of the United Kingdom and form part of a united Ireland, the Secretary of State shall lay before Parliament such proposals to give effect to that wish as may be agreed between Her Majesty's Government in the United Kingdom and the Government of Ireland.

2. The Government of Ireland Act 1920 is repealed; and this Act shall have effect notwithstanding any other previous enactment.

SCHEDULE 1

POLLS FOR THE PURPOSE OF SECTION 1

1. The Secretary of State may by order direct the holding of a poll for the purposes of section 1 on a date specified in the order.

2. Subject to paragraph 3, the Secretary of State shall exercise the power under paragraph 1 if at any time it appears likely to him that a majority of those voting would express a wish that Northern Ireland should cease to be part of the United Kingdom and form part of a united Ireland.

3. The Secretary of State shall not make an order under paragraph 1 earlier than seven years after the holding of a previous poll under this Schedule.

4. (Remaining paragraphs along the lines of paragraphs 2 and 3 of existing Schedule 1 to 1973 Act.)

ANNEX B

IRISH GOVERNMENT DRAFT LEGISLATION TO AMEND THE CONSTITUTION

Add to Article 29 the following sections:

7.

1. The State may consent to be bound by the British-Irish Agreement done at Belfast on the day of 1998, hereinafter called the Agreement.

1. Any institution established by or under the Agreement may exercise the powers and functions thereby conferred on it in respect of all or any part of the island of Ireland notwithstanding any other provision of this Constitution conferring a like power or function on any person or any organ of State appointed under or created or established by or under this Constitution. Any power or function conferred on such an institution in relation to the settlement or resolution of disputes or controversies may be in addition to or in substitution for any like power or function conferred by this Constitution on any such person or organ of State as aforesaid.

1. If the Government declare that the State has become obliged, pursuant to the Agreement, to give effect to the amendment of this Constitution referred to therein, then, notwithstanding Article 46 hereof, this Constitution shall be amended as follows:

i. the following Articles shall be substituted for Articles 2 and 3 of the Irish text:

"2. [Irish text to be inserted here]

3. [Irish text to be inserted here]"

ii. the following Articles shall be substituted for Articles 2 and 3 of the English text:

"Article 2

It is the entitlement and birthright of every person born in the island of Ireland, which includes its islands and seas, to be part of the Irish nation. That is also the entitlement of all persons otherwise qualified in accordance with law to be citizens of Ireland. Furthermore, the Irish nation cherishes its special affinity with people of Irish ancestry living abroad who share its cultural identity and heritage.

Article 3

1. It is the firm will of the Irish nation, in harmony and friendship, to unite all the people who share the territory of the island of Ireland, in all the diversity of their identities and traditions, recognising that a united Ireland shall be brought about only by peaceful means with the consent of a majority of the people, democratically expressed, in both jurisdictions in the island. Until then, the laws enacted by the Parliament established by this Constitution shall have the like area and extent of application as the laws enacted by the Parliament that existed immediately before the coming into operation of this Constitution.

2. Institutions with executive powers and functions that are shared between those jurisdictions may be established by their respective responsible authorities for stated purposes and may exercise powers and functions in respect of all or any part of the island."

iii. the following section shall be added to the Irish text of this Article:

"8. [Irish text to be inserted here]"

and

iv. the following section shall be added to the English text of this Article:

"8. The State may exercise extra-territorial jurisdiction in accordance with the generally recognised principles of international law."

4. If a declaration under this section is made, this subsection and subsection 3, other than the amendment of this Constitution effected thereby, and subsection 5 of this section shall be omitted from every official text of this Constitution published thereafter, but notwithstanding such omission this section shall continue to have the force of law.

5. If such a declaration is not made within twelve months of this section being added to this Constitution or such longer period as may be provided for by law, this section shall cease to have effect and shall be omitted from every official text of this Constitution published thereafter.

فهرس الملاحق

| رقم الصفحة | الموضوع | الرقم |
|------------|--|-------|
| 134 |(إقليم أستر) خارطة ايرلندا الشمالية | -1 |
| 135 |مدينة بلفاست خارطة التوزيع الطائفي في | -2 |
| 136 |1999-1973 جدول نتائج الانتخابات في ايرلندا الشمالية | -3 |
| 137 |The Troubles مخطط ضحايا مرحلة المتاعب | -4 |
| 138 |IRA وثائق مكتب التحقيقات الفدرالية عن نشاط الجيش الجمهوري | -5 |
| 142 |وثائق نقاشات الكونغرس الأمريكي عن عملية السلام في ايرلندا الشمالية... | -6 |
| 144 |Ireland Act 1920 وثيقة | -7 |
| 148 |1998 تعديل المادتين الثانية والثالثة من الدستور الايرلندي | -8 |
| 151 |Northern Ireland Act 1973 وثيقة | -9 |
| 154 |Sunningdale Agreement 1973 اتفاقية سننجدال | -10 |
| 158 |The Anglo-Irish Agreement 1985 الاتفاقية الانجليزية الايرلندية | -11 |
| 161 |Downing Street Declaration 1993 إعلان | -12 |
| 164 |Mitchell Principles 1996 مبادئ ميتشيل | -13 |
| 166 |Good Friday Agreement 1998 اتفاقية الجمعة العظيمة | -14 |

فهرس المحتويات

| رقم الصفحة | الموضوع | الرقم |
|---|---------------------|-------|
| | إهداء..... | |
| أ | إقرار..... | |
| ب | الشكر والعرفان..... | |
| ج | التعريفات..... | |
| ح | ملخص الدراسة..... | |
| ي | Abstract..... | |
| الفصل الأول : الإطار العام للدراسة | | |
| 1 | خلفية الدراسة..... | 1.1 |
| 2 | أهمية الدراسة..... | 1.2 |
| 2 | مشكلة الدراسة..... | 1.3 |
| 3 | مبررات الدراسة..... | 1.4 |
| 4 | أهداف الدراسة..... | 1.5 |
| 4 | أسئلة الدراسة..... | 1.6 |
| 5 | فرضيات الدراسة..... | 1.7 |
| 6 | حدود الدراسة..... | 1.8 |
| 7 | محددات الدراسة..... | 1.9 |

| | | | |
|---|-------|------|--|
| 7 | | 1.10 | منهجية البحث |
| 8 | | 1.11 | الإطار النظري للدراسة |
| 18 | | 1.12 | مراجعة الأدبيات السابقة |
| 21 | | 1.13 | استعراض عام لفصول الدراسة |
| الفصل الثاني : دور الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية الصراعات الدولية المعاصرة (كوسوفو وإيران نموذجاً) | | | |
| 24 | | 2.1 | تمهيد |
| 27 | | 2.2 | التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية في كوسوفو |
| 33 | | 2.3 | العقوبات الاقتصادية على إيران |
| الفصل الثالث : خلفية تاريخية للصراع حول إيرلندا الشمالية | | | |
| 38 | | 3.1 | تمهيد |
| 39 | | 3.2 | الاستعمار الإنجليزي |
| 41 | | 3.3 | المجاعة الكبرى |
| 44 | | 3.4 | الحكم الذاتي |
| 50 | | 3.5 | استقلال إيرلندا والحرب الأهلية |
| 55 | | 3.6 | إيرلندا الشمالية |
| 58 | | 3.7 | سنوات العنف (Troubles) |
| الفصل الرابع : الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة الأيرلندية | | | |
| 67 | | 4.1 | تمهيد |

| | | |
|----|-------------------------------------|-------|
| 70 | الشخصية الايرلندية الأمريكية. | 4.2 |
| 74 | أوجه الدعم الشعبي والرسمي. | 4.3 |
| 74 | الدعم بالمال والسلاح. | 4.3.1 |
| 77 | الدعم السياسي والإعلامي. | 4.3.2 |

الفصل الخامس : عملية السلام واتفاقية الجمعة العظيمة

| | | |
|----|------------------------|-----|
| 84 | محاولات سابقة. | 5.1 |
| 89 | التدخل الأمريكي. | 5.2 |

الفصل السادس : مستويات تحليل الأدوار الفاعلة في عملية السلام

| | | |
|-----|---|-------|
| 100 | المستوى الدولي. | 6.1 |
| 100 | الولايات المتحدة الأمريكية. | 6.1.1 |
| 103 | بريطانيا. | 6.1.2 |
| 104 | جمهورية ايرلندا. | 6.1.3 |
| 105 | المستوى المحلي. | 6.2 |
| 105 | الولايات المتحدة الأمريكية. | 6.2.1 |
| 107 | بريطانيا. | 6.2.2 |
| 108 | ايرلندا الشمالية. | 6.2.3 |
| 110 | المستوى الشخصي. | 6.3 |
| 110 | الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون". | 6.3.1 |
| 112 | السيناتور الأمريكي "جورج ميتشيل". | 6.3.2 |

| | | |
|-----|---|-------|
| 114 | رئيس الحكومة البريطانية "جون ميچور"..... | 6.3.3 |
| 114 | رئيس الحكومة البريطانية "توني بليير"..... | 6.3.4 |
| 115 | رئيس حزب الشين فين "جيرري آدامز"..... | 6.3.5 |
| 116 | رئيس حزب (SDLP) "جون هيوم"..... | 6.3.6 |
| 117 | رئيس حزب (UUP) "ديفيد تريمبل"..... | 6.3.7 |

الفصل السابع : النتائج والتوصيات

| | | |
|-----|-----------------------------|-----|
| 118 | النتائج..... | 7.1 |
| 122 | التوصيات..... | 7.2 |
| 125 | قائمة المصادر والمراجع..... | |
| 134 | الملاحق..... | |
| 171 | فهرس الملاحق..... | |